۸۱

مشکلات العام

٨١

فصل من الاسماء المؤنثة ما لا تظهر فيه علامة التأنيث

كالعين والنفس والكبد والكرش والساق والقدم

واليد والرجل والكف والعجز والقوس والنعل

والنار والدار والبئر والفرس والابل والغنم والخيل

والبعص والكاس والريح واسمائها والارض والسماء والدلو

والعقرب والارنب والذراع والكراع والقدوم والعقاب

والجنود وموسى الحديد والحرب والهدى والقفا والمتن

والعنق والسلم ودرع الحديد والضحى والشا والسلطان والليل

والطريق والذهب والصلاح والمنون [illegible]

وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وآله واصحابه المتأدبين

فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر

في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه

بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد

العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف

والتأسف سميتها بالفوائد الضيائية لانه الباعث لهذا الجمع والتأليف

كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وساير المبتدئين من اصحاب

التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل

ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه

بحمد الله سبحانه بان يجعله جزء منها

بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وآله واصحابه المتأدبين بآدابه اما
بعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة
جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر
المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله هو حسبي ونعم الوكيل ولعل
الشيخ رحمه الله تعالى لم يبتدئ الكتاب بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها

هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس
ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر بها على سنتها
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يصدق حكمه
بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد لله من غير ان يجعله جزءا من كتابه
وبحث تعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
فلو لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام
لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه
فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام
وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض
الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس
لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلمة
بالتاء بعض الكلم والتاء فيها للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنس

يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على
العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة فقط
اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الا
نسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم
يوضع له لفظ وانما عبر واعتبر باستعارة لفظ المنفصل له
من نحو هو وانت واجري عليه احكام اللفظ فكان لفظا
حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة
فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط وا
العقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ

فلا

فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه
لا يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء لشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق
بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق
اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح و
لا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل
اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى
اعتبار قيد زائد المعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما
مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول
او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا
في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به
المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع
وتخصيص اصلا وبقيت الحروف الهجاء الموضوعة لغرض

نه صفة للمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء
وفيه توقف لانه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي
ان يرتكب فيه تجوز كما في مثل قتل قتيلا واما مرفوع على انه
صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية
والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد ولما نصبه
وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع
او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان
الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه
مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
للمفرد وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا فيخرج به
حتى الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها اما بك

تركيب الفاظ لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الفاظ
بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت
المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او
غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الفاظ المركبة كلفظة الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا
للمفرد قلنا هذه الفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هيهنا لفظ وضع
بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل لمفهوم كلي افراده الفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يتجه
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له فالحقيقة مفرد وهو اما جزء

جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله
علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على
الفتى العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في
تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال
له لفظة واحدة ويبقى مثل عبد الله قائمة وبصري
مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه
فاخرجه بقيد الافراد ولم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت
واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء
بحيث متى اطلق يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع
تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم
الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز

المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون
بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم و
فعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة
فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع
يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى
كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
~~في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها~~
ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها
ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى حاصل
في غيرها للدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم
الاستقلال عنه بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك
في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما

محتاجان في الدلالة على معانيهما اعني الابتداء والانتهاء
الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة
الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اي في جانب الاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن
ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد
الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين
يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا
مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم
عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم
ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم

الاول

الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم
بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد
منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بوجه
الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والكلمة مشتركة
بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف جامع لافراده ومانع
عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها
في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك

ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع **الكلام**
في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل
واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل هو المجموع والمتضمن
اسم المفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي
تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد
المخاطب فايدة تامة فقوله ما اي لفظ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير كلامية وبقيد تضمن الكلمتين
خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت
المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد و رجل فاضل
وبقيت المركبات الكلامية سواء كان خبرية مثل ضرب
زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب
ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن الكلمتين بالاسناد
احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد

يفيد

يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم
من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل
زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع
انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما
مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف
ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام
صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو
ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته
ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصدق في جملة على الجمل
الجزئية الواقعة اخبارا او [illegible] بخلاف الكلام وفي بعض

الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته و ح يكون
الكلام عند المصنف اخص من الجملة ولا يتأتى اى لا يحصل الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن
اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل
واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي
الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل
حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف
فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان
الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية
ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل و
في الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه
مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل هو

تركيب

تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما
دل اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما
دل بعض الكلمة وتذكير الضمير بالنظر على لفظ الموصول قال الفاضل
في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى المعنى اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما
بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو
مدرك قصدا وملحوظا في حد ذاته يصلح ان يحكم عليه
وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح
لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا في
بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته

ولم يتعقّل متعلّقه اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى ذكره وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لاحاجة في الدلالة
عليه الى ضمّ كلمة اخرى اليه ليدلّ على متعلّقه وهذا هو المراد
بقولهم انّ للفعل والاسم معنى كائناً في نفس الكلمة الدالّة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلاً وجعله آلة لتعرّف حالهما كان معنى غير مستقلّ
بالمفهوميّة ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن
ان يتعقّل الا بذكر متعلّقه المخصوص ولا يمكن ان يدلّ عليه
الا بضمّ كلمة دالّة على متعلّقه والحاصل انّ لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلّي ولفظة من موضوعة لكلّ واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلّقة من حيث انّها حالات لمتعلّقاتها
وآلات لتعرّف احوالها وذلك المعنى الكلّي يمكن ان
يتعقّل قصداً ويلاحظ في حدّ ذاته فيستقلّ بالمفهوميّة
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما الجزئيات
فلا تستقلّ بالمفهوميّة ولا تصلح ان يكون محكوما عليها

وبها اذ لا بدّ في كلّ منهما ان يكون ملحوظا قصداً ليمكن ان يعتبر
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقّل الا بذكر متعلّقاتها
لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم انّ الحرف
تدلّ على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت انّ المراد بكينونة
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهوميّة وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضمّ كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهوميّة فيرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالّة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهوميّة
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما
الموصول التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون
على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس
الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحّة ارادة كلا ال
معنيين ولكن عبارة المفصّل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ان
الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدلّ على اعتبار كينونة
المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنّف هنالك برجوعه الى المعنى

ومما بقي من التحقيق ظهر أنه لا تختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالأسماء اللازمة الإضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف
وغير ذلك لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها إلا أنها تعلق متعلقاتها إجمالا وتبعا
من غير حاجة إلى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة إلى متعلقات مخصوصة لأنه الغرض
من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لأجل فهم
أصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها
فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى
في نفسه باعتبار معناه التضمني أعني الحدث وكان ذلك
المعنى مقترنا مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل
احترز عنه بقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي غير مقترن
مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم من لفظ الدال عليه فهي صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الأولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب

الوضع الأول فدخل فيه الأسماء الأفعال لأن جميعها إما منقولة
عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فإنه
قد يستعمل مصدرا أيضا أو غير صريح نحو هيهات فإنه وإن لم
يستعمل مصدرا إلا أنه على وزن قوقاة مصدر قوقى أو
عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا نحو صه أو عن الظرف
أو الجار والمجرور نحو أمامك زيدا وعليك زيدا فليس
لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع
الأول وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى
وكاد وكرب لاقتران معناها بحسب أصل الوضع وخرج عنه
المضارع أيضا فإنه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على زمانين معينين من أزمنة الثلاثة فيدل على
واحد معين أيضا في ضمنهما إذ لا يقدح في الدلالة على
معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في إرادة المعين إرادة
ما سواه وأين الدلالة من الإرادة ولما فرغ من بيان حد
الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة

به ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن ا
لتبعيضية على ان ما ذكره البعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع
افراده كما هي خاصة لبعض كالكاتب بالقوة للانسان او غير
شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي
اللام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم
في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها وزيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالسكون واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد
الى انها الهمزة المفتوحة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف با
لاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية الذي
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على معنى مستقل

والفعل

والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة شاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الا
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة
ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه
اثر فالجر في مجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه
لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم
ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا يخالفها الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاسم
اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين باقسامه الا التنوين الترنم ويجيء في آخر الكتاب
ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه وبه يظهر جهة
اختصاص ما عدا الترنم وجهة اختصاص الترنم به ومنها الا
سناد اليه فهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخول لانه
المتبادر من الدخول الذكر في الاول او المصوق للحوق بالآخر

منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا
اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص و
التخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع
الصادقين صدقهم فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص
بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو
اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان لا يشبه مبني الاصل
اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب و
ما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل

مبني

مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي
ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم
وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب
اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا وزيد عمرو وبخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في
غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف
الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
مبني الاصل اي مبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة
بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد
خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني
الاصل كما سيجيء في محله ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب
الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن تلك المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول
من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على اخر الكلمة بعد التركيب بل النزاع في المعرب اصطلاحا

فاعتبر العلامة مجرد استحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظ
من كلام الامام عبد القاهر واعتبر البعض مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه ولما
وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد
ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل العلا
عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف
احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك
مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصـ
اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيما يقع
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره
فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف آخره

يعرف

يعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان
يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة
احكامه كما فعل المص وحكمه اي ومن جملة احكام المعرب وآثاره التابعة
عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو
آخر المعرب ذاتا بان يتبدل الحرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او
حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل بعض الآخر وانما خصصنا اختلافها
بكونه فيه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
ولقد ضربت زيدا ولانت ضارب زيدا فان العامل في زيد
في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية
مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت

زيدًا ومررت بزيد وتقديرًا كما في قولك جاءني فتى ورأيت
فتى ومررت بفتى فانه فتىٌ وفتيًا وبفتيٍ فقلبت الياء ألفًا
فصار الاعراب تقديريًا والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل
قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنًا او مجموعًا فانه قد اختلف العوامل فيه
ولا اختلاف في آخر احمد فان فتحة احمد بعد الناصب علامة
النصب وبعد الناصب الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف
باختلاف العوامل حكمًا لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الا
ختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله
ابتداءً ولا يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الا
عراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخص من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر

لافساد

الأعراب ثلثة اقسام الاعراب بالاصالة كالاسماء
وبالمتبعية كالمضارع وبالتبعية كالتوابع

لافساد فيه فان للمعرب احكامًا كثيرة لم يذكرها ههنا فليكن هذا
الحكم ايضًا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه
الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتًا او صفة به اي بتلك الحركة
والحرف وهي يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد عليه
العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها اخرجا بالسببية
المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب القريب والعامل
والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو
غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على
آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل
ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعًا ومنعًا لكن لما
اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه
قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث
قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في
ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب

المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية الفهم البعد
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره ليدل اى ليدل الاختلاف
ختلاف او ما به الاختلاف على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب
متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والا
لا ستلاء يقال اعتور والتبى وتعاوروه اذا تداولوه اى
اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب
المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغى ان
يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر
المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى وضع
بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل
الاعراب فى آخر الاسم لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب
ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه

وهو ماخوذ من اعربه اذا وضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية له
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة فيكون معناه
ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض
وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الا
سماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق
على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة
فانها تستعمل فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشئ
فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون
الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر
حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا
اليه واذا كان الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق
الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما
اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل

والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف
اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به
يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب
المقتضية للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة
لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد
فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن
مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر
المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير
منصرف كرجال وطلبة والاعراب في هذين القسمين من الاسم على
الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة والاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما

بالحركات

بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة
رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة
جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فا
لقسم الاول نحو جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني نحو جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة
جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء احترز
به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا
فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي
هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره
مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع
للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت
باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن

الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الكن
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية
وفوك وهو اجوف واوي لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال
وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف
ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف المضمر لانه لا يضاف الا الى
الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا
وبالالف نصبا وبالياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونه مكبرة
اذ مصغراتها معرب بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها
معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيد
اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
لم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ
ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها
كحال الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط

بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما
جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض
الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لان الاعراب كل
من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمان وانما
اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون
معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد ذالك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف

قوله وترده الى الاصل اي الى الواو اذا جعل
اعرابه بالحروف لانه ترده الى الاصل لانه
ليس في آخره حرف صالح للاعراب لانه جعل
اعرابها ... للاعراب ... بالحروف
... بسبب جعل اعرابه بالحروف
... الاصل
... الكلمة ...
... الفرع ...

وجه اعراب المثنى بالحروف ...
اعرابه بالحروف ولان اعرابه ...
الاصل دون ...

الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية
لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى
المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر
واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فا
لحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا
كما سيجيئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو
الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن
واحده مذكرا هو جمع بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع
ذكرا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها السبع و
هي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع

ثلثة

ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على تسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا
القياس في البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة
ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان
للواحد وفي اواخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرع الاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة
واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد
منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص
المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى
بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا
والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل

نحو يضربون ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة
التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة
في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري
اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن
الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم
المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة با
لتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فان الالف المقصورة
في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة

المضاف

المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء
المتكلم بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل امتنع ان يدخل
عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب
اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير
مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا
في هذين القسمين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال
غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور
الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت
محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله
كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاسم

بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقديره
الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني
تقديري الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون
النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء السابق ساكن فانقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت ما قبل الياء فلم يبق علامة
الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن
حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في احوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا
القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن
اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما
ذكرنا مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل
المعرب المنصرف وغير المنصرف على قياس الاعراب التقديري

اقل من الصرف

وغير المنصرف

واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع
شرايطهما فيه اثرا كما سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة
منها تقوم اي تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما
اي مقام هاتين العلتين بان تاثر وحدها تاثيرهما وهي اي
العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا
كل واحد منهما حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع الكل و
من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث و
معرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين
لعلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون
زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذا المعنى ويمنع النون
الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من
قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه
لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة

ولهذا يعبّر عنهما بالألف والنون الزائدتين ولو جعل الا
فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها
في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء
زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف
الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول
تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ
لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها
لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب
لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال
بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة
تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت فقال الشارح
عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال

للتأنيث

للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثال للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال
للتركيب وعمران مثال للالف والنون مرتبتين واحد مثال
لوزن الفعل وحكم اعي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه
من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر
فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم
علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما
اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهوا
لجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم قايمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر

بجانم ریخت چندان غم درد مصیبتها که گر بر روزها ریزد بگردد تیره چون شبها
بگردان ذکر نعمان را که ذکرش مسک ما را است چو تکرارش کنی هر دم جهان را بوی خوش گیرد

والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل
في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا لوزن الاصل ويجوز اي لا يمتنع صرف
او غير ضرورة صرفه اي جعل غير المنصرف في حكم المنصرف
بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان
غير المنصرف عندهم ما فيه علتان او واحدة منها تقوم
مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير
في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن
الشعر او لرعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر
فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او الى زحاف
يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقولها عليها السلام
صبت علي مصائب لو انها ... صبت على الايام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك

ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن
ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع
فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يتحمله
قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن
الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة لرعاية القافية
كما في قوله سلام على خير الانام وسيد وحبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من تسمى باحمد فانه لو قال
باحمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف
الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي
يجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين منصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان
لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا وسعيرا حيث
صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي صرف وللقصر
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما
اي العلة الواحدة تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان

ما كررته

مكررتان فقامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكرارها الثقلها
الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومعجبا
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو
الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما
كحبلى وحمراء انهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومها
للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء
فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لها بعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي والعدل مصدر مبني للمفعول
اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج الاسم اى كونه
مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التى تقتضى الاصل
والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى على ان صيغة

العدل

ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم تخرج
المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد
ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
عجاز نحو يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اى مغايرة
للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة
تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت
عنه مغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها
مخرجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعنى
اقواسا وانيابا بل جمع القوس والناب ابتداء على اقوس
وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على
اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض
الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه

اوزان العدل ستة فعال چون مثل ثلث ومفعل مثل مثلث وفعل مثل عمر وفعل مثل سحر وفعال مثل قطام وفعل مثل امس

اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هيهنا تميز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل هذا التميز لا باس بكونه اعم منه ولا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات البعيدة واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية فاحتاجوا الى اعتبار سبب آخر فلم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا غير هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر فلا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل للمعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام

العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا واخر فانه جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث

لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم
انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر فقال بعضهم انه معدول
عما ذكر معه من اي عن آخرٍ منْ والتمام يذهب الى تقدير الا
ضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى الى اخواتها
نحو وقبل وبا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين
ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة
ان يجمع على فُعْل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما
جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها
تحقق فيها العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي و
للاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسماء وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة
الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد مجموع الشاذة كانيب واقوس
فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والا

الاقواس

كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب فلا شذوذ في هذه
الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن
اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول
او تقديرا اي خروجها بناء عن اصل مقدر معروض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما
لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر
فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل غير
منع الصرف قدر فيهما على ان اصلهما عامر وزافر فعدل
عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة من قاطمة
واراد بابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المونثة من
غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا
الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المونثة مثل حضار
وطار فانهما مبنية وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجب البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب
البناء اعتبر فيهما على ما حملوه معربا غير منصرف ايضا حملا

على نظائره ومع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا
لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
من جهة انه ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير المنصرف فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها
عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة
اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية
فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات

الاعلم انه معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية و
هذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا بحسب اصل الوضع و
المعتبرة في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا اصالته لا الفرعي
العرضي فلذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببية منع
الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه
على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سوا
بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن
سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى
الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه
الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر
استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود
وارقم حيث صار اسمين للحية السوداء والثاني للحية التي

فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت
عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع او
صاف ولم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل
والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل اسما
للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الخال وجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في
الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف

تانيث

فانه لا اشتراط له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية
الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف
وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث اللفظي
المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط
العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
ولا بد في وجوبه من شرط وجوبه آخر كما اشار اليه بقوله
وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي
في منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على ثلثة اي
زيادة حروف الكلمة من الثلثة مثل زينب او تحرك حرف
الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه
وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد
الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن
الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين

فتراهم تانيثه ونقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم
ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تانيث
التانيث المعنوى اعني احد الامور الثلثه ويجوز عدم صرفه نظرا
الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين يمتنع صرفها اما زينب
فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تانيثه وهو الزيادة
على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط
تحتم تانيثه وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تانيثه وهو العجمة فان سمي به اى بالمونث
المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة
لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث
معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمي به رجل منصرف
لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ
مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مونث
معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمي به رجل يمتنع

صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع
قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قديم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بظهور التاء بخلاف عقرب فانه
اذا صغر فيقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قائم مقامه فعقرب اذا سمي به مذكر يمتنع صرفه للعلمية و
التانيث الحكمي المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو
وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع
الصرف ان يكون علمية اى يكون هذا النوع من جنس التعريف
على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة
فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية
لان تعريف المضمرات والمبهمات لا توجدان الا فى المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف كما سيجئ فلا يتصور
كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة
سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض

العجمة

لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة
وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم في
اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة
كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العرب لعجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم
جنس بمعنى الجيد سمي به احد رواة القراء بجودة قراءته قبل ان
يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمة وانما جعلت شرطا
لئلا يتصرف العرب فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف
فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل
لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الا
مرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اى ثلثة
احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا
تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف

لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما ا
لتانيث فلان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع
قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت
العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا
ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا
يقاوم سكون الوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها للتقوية بسبب
اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر
وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك
الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط
الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح و
لهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم
ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم
السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل و

من كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر
فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اى شرط
قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كانت
اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة
اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت
صيغة منتهى الجموع لانها الا بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى
تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فلانه لا يغير الصيغة
فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين و
صواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت الجموع لكون
صيغة مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء
التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل
اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها
بغير هاء لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها
على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة
جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائن فانه مفرد بمعنى ليس

جمعا لانه المال ولا له المال وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر بخلاف
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان
صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بها فاما ما كان بغيرها فيمتنع صرفها لوجود شرط
تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان ومصابيح مثال
لما بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة و
امثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات
شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا
جواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع
يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان الحضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف
لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة

في عظم بلحنها فكان لكل فرد منها جماعة من هذا الجنس في المعنى فمنع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار الجمعية
الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هو الضبعان قلنا
العلمية غير موثرة ولا كان تجعل للتنكير منصرفا والتانيث غير مسلم
لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف التنبيه على اعتبار
الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية
معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور
العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سوال مقدر تقريره انه لما
وقد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع [illegible] بجعل
الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما
قلت فقد قلت قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال

ولا الاصل

ولا في الاصل لكن حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من
الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا
التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم ا
لجمعية لا على زيادة سبب اخرى على الاسباب التسعة وهو الحمل
على الموازنة وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لا اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع
الصرف فقد حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى
كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا
صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا ولا اصالة الا اسما
الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي
عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا
كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض في
حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين

جوار

فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواريَ فلا اشكال في حالة النصب صح

عليه تقول جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ
ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فلان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اعلّ
فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف
لان الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو
من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءني جوارٍ
جواريٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى
الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء
الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى
الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير
منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف في حكم
المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض
فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن
حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالتا الجر بلا تفاوت

وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة
النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ وبناء هذه
اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل
جوارٍ جواريٌ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها
التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه
اللغة لا اعلال فيه الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان
فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او
اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو النجم ونجرى عليه
شرطية العلمية لانها تؤمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه
فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات كتابط شرا
فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان
التسمية بها انما هي بالالتها على قصة عجيبة فلو تطرق اليها

التمييز يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات
فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا
ولا متضمنا حرف العطف ليخرج مثل سيبويه و نفطويه ومثل خمسة
عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر
بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها ههنا مثل بعلبك فانه
علم البلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية

الالف والنون

او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين اى
لمضارعتهما الفى التأنيث فى منع دخول تاء التأنيث عليهما
وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين
او فرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفى التأنيث والراجح
هو القول الثالث ثم انهما ان كانا فى اسم يعنى به ما يقابل الصفة

فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما ملحوظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثانى صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط
الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنع دخول التاء فيتحقق مشابهتهما
بالفى التأنيث كعمران او كان فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان
الالف والنون فى صفة فشرطهما انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول
تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها ولهذا
انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود
فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهته
لالفى التأنيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل المخالفة فى الشرط
اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا يقال رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى

لا عليها مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير
منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران
فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى
لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على
المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم
واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى
لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل فهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في
الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم
من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك
بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت من الفعلية
الى الاسمية واما نحو بقم اسما للصبغ معروف وهو العندم وشلم
علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية منقولة الى العربية فلا
يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء المفعول اذا

ووزن الفعل

جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن وانما قيد
بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم
يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن
يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن
الفعل زيادة اي زيادة حرف او حروف زايد من حروف اتين
كزيادته اي مثل زيادة حرف او حروف زايد في اول الفعل
غير قابل للتاء اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا با
لاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا
سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا
ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس
باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل
باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي ومن اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة

مع عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف وانصرف يعمل لقبوله التاء
نحو يعملة للناقة القوية على العمل والحمر وما فيه علمية موثرة اى كائنة مع
غير منصرف بكون فيه علمية موثرة في منع الصرف اما بالسببية
المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع العلمية
التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع
الصرف ولا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد
من الجماعة المسمات به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه
اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف
لما بين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها
فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع موثرة الا مع ما
اى سبب الذى هي اى العلمية شرط فيه وهذا للتانيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون
المزيد تين في الاسم فان كل واحدة من هذه الاسباب الاربعة
مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى

مما بقى للاستثناء الاول الا تجامع غير ما هى شرط فيه اى العلمية العدل
ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة كل في عمر واحمد وليست
شرطا كما في ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد
من الاسماء التى يجتمع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما
فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية
بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما
هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد
السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط
بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبقى فيه سبب
من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه
من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
انه اصمت بكسرتين علم المفازة من اوزان الفعل مع وجود
العدل فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين

فلما جاء بكرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق
لجواز ورود اصمت بكرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها
العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي
بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل
وههنا لا نقيضه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو
تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من
القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن
تنبيها على ان ذلك السبب في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران
ولعله يخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل
وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد

وخالف

التنكير

التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه متى صار افعل التفضيل علما
وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية بسبب
من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتباره معنى الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف
قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية
عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية بواسطة العلمية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من

غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية بعد التنكير
وان كان زائلا لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه
اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر
فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين
يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في
حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبروه الى صفة
مع سبب آخر كلفظ اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرنا
الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
المتضادين قلنا نقدر احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا

غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه والاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا
بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان
الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات
البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم هل هو حينئذ منصرف
او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف
انما هو لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما
هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع
الى الاصل الذي هو الصرف فدخل الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع
مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا ولم
من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين حيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر لكونه حالا وسقوط التنوين لا
من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع
اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف ان زالتا معا او زالت احدهما

كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الآخر ذالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا
كما في احمد ذالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت
العلتان على حالهما ومن القول بالسبب بما عرفت عبر المص غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل
ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكر
من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات وهو اى
المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهي
الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا
بها لفظا او تقديرا او محلا فلا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي
اذ معنى الرفع انه في محل لو كان ثمة معرب كان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل على
علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور

لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من
عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه
الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه ان
مثل قولهم يعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا
بالتبعية ليخرج عن حد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها او شبهه اى ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل
وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه
اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه وان
اسند اليه الفعل لان الاسناد للضمير اسناد اليه في الحقيقة
لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا

كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف فيما اسند اليه الفاعل
على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه
وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمه كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله كزيد في ضُرب زيدٌ على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما
على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال
لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند
اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير
ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربتُ
لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك

الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب
غلامَه زيدٌ لتقديم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامُه زيدا لتأخر
مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما قوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب
عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي
رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن
الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال
عليهما الا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة
عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة
وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او

او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل
لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعولا اى مفعول الفاعل بعد
الا بشرط توسطها بينهما فى صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد
الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم
الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا
انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع
جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب
احدهما الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر

انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم ا
لفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما
قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا
الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الآخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر
فيها فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به
اى بالفاعل ضمير مفعوله نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد
الا المتوسط بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد
وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها
اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا
متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد
وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما
فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا و
واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلانه

الاتصال فتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان
الفاعل بينهما متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي
حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام
سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد
ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها
فالتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء
للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب
يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل
ويعجز عن دفع خصومة خصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلة واخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الا

والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق
بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من
اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به لا تحصيل المال لانه
كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لخلاء
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من
المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم
مقامه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف
الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل و
الفاعل معا دون المفعول وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف

جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه
كما في المفسر فيلزم في الكلام استدراك وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بأن يقال أي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية
وإذا تنازع الفعلان بل العاملان إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضا نحو
زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف أبوه واقتصر على الفعل لأصالته
في العمل وإنما قال الفعلان مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين
على ما قيل طرفا التنازع وهو الاثنان ظاهرا أي اسما ظاهرا واقعا بعدهما
أي بعد الفعلين إذ المتقدم عليهما أو المتوسط بينهما معمول الفعل الأول
إذ هو يستحق قبل فعل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه أنهما
بحسب المعنى يتوجهان إليه ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع
كل واحد منهما على البدل لكن لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لأن المتصل
الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز أن يكون معمولا للأول كما لا يخفى وأما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما نحو ما ضرب وأكرم إلا أنا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو
القطع عندهم وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين وفي الثاني عند

الكوفيين لأنه لا يمكن إضماره مع إلا لأنه حرف لا يصح إضماره ولا بحذفه
لفساد المعنى لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود إثباته له ومراد
المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل فلهذا خصه
بالاسم الظاهر وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا وأما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لأن القطع عندهم الإضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد
يكون أي تنازع الفعلين في الفاعلية بأن يقتضي كل واحد منهما أن يكون
الاسم الظاهر بعدهما فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني وأكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بأن
يقتضي كل واحد منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
في اقتضاء المفعولية مثل ضربت وأكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب وأهان زيد عمرا وليس هذا قسما
ثالثا من التنازع بل هو قسم اجتماع القسمين الأولين وثانيهما

ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين تخصيص
هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واتفاق الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتحقق
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثال القسم
الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر
حصل مثال قسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني
وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني
وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو
مذهب البصريين وبدأ به لانه [illegible] بسبب المختار استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل بجواز الاضمار قبل الذكر في

العمدة

في العمدة لشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا و
تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
كالمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه يجوز حذف الفاعل الا اذا اي
شيء مثل حذفا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن
الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال
الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجيز
اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله
اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو
مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني و
واكرماني الزيدان ولا يلزم ح محذور [illegible] عنده لتنزيل الرافعين
او اضمار بعد الظاهر كما في صورة تاخر الناصب في الاول تقول ضربني و
زيد هو وضربني واكرمت زيدا او روايته التي غير مشهورة عنه وحذفته ان

المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر
ان استغني عنه والا اي وان لم استغن عنه اظهرت اي المفعول نحو
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني
واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا يحذف ودفع
لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط
وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ مقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعوله

فاضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لانه
لو اضمر مفردا لخالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو
قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا احتمل لفظ
الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وا
والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضيه
مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الثاني الاول بقول امرئ القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث
قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فا
الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره الا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى
على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلب الغنا

كل منهما وذلك لانه لو جعل من حول المتنبي شرطا كان او جزاء او معطوفا
على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فحينئذ ينبغي ان يكون مفعولا له
لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العزة والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر
اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح
يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن
اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول
فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما
فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما
اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول
مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط
مفعول ما لم يسم فاعله فحذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله
فعلا ان تغير صيغته فعل الى فعل اى الماضي المجهول او يفعل اى
المضارع المجهول فيتناول مثل افعل واستفعل ويفتعل ويستفعل
وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول

من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند
الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف أضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب
اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا واله
المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول
معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول
الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو التي اصلها للعطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول
به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين
اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل
في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله

بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل
يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربًا شديدًا مفعول مطلق النوعي
باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار
ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اي وان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز قيامه
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثاني الا اذا اي خف نحو اعطي زيدٌ درهمًا مع جواز
اعطي درهمٌ زيدًا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة
المفعول الاول نحو اعطي زيدٌ عمرًا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ
ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في
فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظًا او تقديرًا ليتناول نحو وان

مبحث المبتدا والخبر

تصوموا خير لكم المجرد عن عوامل اللفظية اي كلمة لم يوجب فيه عامل لفظي
اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان فلما اراد
بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرًا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
مسند اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا فانه خارج عن هذا القسم فقط
لا بكونه مسندًا اليه او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجرى المشتق كقرشي الواقعة بعد حرف النفي نحو ما ولا والف
الاستفهام وغيره كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير
استفهام او نفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خيرا خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي
بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او لمجرى مجراه وهو
الضمير المنفصل فلا يخرج عنه قوله نحو اراغب انت عن الهتي واحترز
به عن نحو اقائمان الزيدان فان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول
من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي

واقائم الزيدان مثال للصفة الواقع بعد الف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان
الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ ليس الا
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها اسند مسد الخبر وكون ما
بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه ففيهما ثلث صور احدها
اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا
مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما
عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان ا
الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
انه المجرد والمسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به
اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه
مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة لا انه ليس باسم في
تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول

المراد المسند به الى المبتدأ ويجعل الباء بمعنى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فهو
الابتداء عامل في المبتدأ والخبر ورافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون كل
واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل
اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدم
على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز
قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة
لان اصله التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو
الخبر الذي اصله التأخر فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة
لان المعرفة معين والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو

الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك
النكرة بوجه ما من الوجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد يتناول
المؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير
خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان
احدهما في الدار فيطلب التعيين فكانه قال اي من الامرين الحاصل
كون احدهما في الدار كان فيها الكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فجعل ارجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة
فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فحصلت تخصص
فانه لا يتعدد جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد
بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه
بما يختص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الا شر وما يختص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه على
اسلوب ليس فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان
يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة

الحكم عليه بالقيام واعلم ان المعتبر للكاتب بالتنابح المعتاد فقد يكون
خيرا كما اذا كان محبوب محبوب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجنونا عقلا
والكلب له صنع غير معتاد فيتشأم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح
القصر فيكون للعغرر شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب به
في تهيء اذ ذكر العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم
الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه
بنسبته الى المتكلم واصله سلمت سلاما فحذف الفعل فعدل الى الرفع
لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك
هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة
الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي
يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا
يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال
رجل قائم لعدمه وهو القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر للحرف
فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن جملة داخلة

بالبستر الى الجه ... شر اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر له وصف حتى يصح القصر صح

فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها
لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد
يربطها وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كما
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او
كون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا
كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم
اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا
فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي ما
مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير
ح مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل

في الخبر

في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب
لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
ح تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على
ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ابذا ابوك ام ذاك
وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في
التعريف او غيره متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا
نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى
لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل
منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترز به عما لا يكون
فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه
زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على
الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة

فلا يلتبس المبتدأ إما بالفاعل او بالبدل من الفاعل اذا كان مثنى او مجموعاً
فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا من الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة
سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب
صدر الكلام كالاستفهام نحو اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن لمعنى الاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر
باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يجب تقديم خبره مع اشتماله على ما له صدر الكلام
لتضمنه جملة او كان الخبر المفرد مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه
صار مبتدأ فيتقدم لتصحيح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار
خبر مخصص للمبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او
كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية تمنع
معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في

المبتدأ

المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه
ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به
مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ تأخيره موقع لبس ان المفتوحة بالمكسورة
في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ
في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر عن مخبر عنه فيكون
المخبر عنه واحدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا
ويتحقق ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير
العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض
فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى وجوز بعض النحاة في هذه الصورة التعدد جوز العطف
ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف
لان التعدد بالعطف لا اختصاص له بخبر ولا بمبتدأ ولا غيرهما

وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وظاهر كلامه
في مثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاختصاص
عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني في
الحكم به فلا يرد عليه نحو ما بكم من نعمة فمن الله لان المبتدا بالشرط في سببية
مضمونه لمضمون الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى
الا لمجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى
اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل
يجب عدمه وذلك وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط واما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية متأولة بجملة
فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا او ما أوّل
بالفعل ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما
وكذا الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني فله درهم هذا مثال للاسم
الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف
فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله

تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ثم ومثل كل رجل يأتيني
هذا مثال للاسم الموصوف بفعل وكل رجل في الدار هذا مثال للموصوف
بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقوله
كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
اذا دخل على المبتدا المتضمن للشرط يمنع دخول الفاء على خبره ما نقل عن دخوله عليه لان
صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت
ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشاء
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت الذي ياتيني او لعل الذي ياتيني في الدار فله درهم فان قيل باب
كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق النحاة فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من حيث بين الحروف المشبهة
مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها
والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في
المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا يمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية بدليل قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار

فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن و
ليت ولعل فاوجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق
ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحا فانه يدل على عدم منع
ان المكسورة من دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن من دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء فان لله
خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا
لا وليبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد
اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع
المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتعين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدا
المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف فى قول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصار الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين

شىء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما ان
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نقص الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من
قائمة مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع
فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت
فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر محذوف غير ساد
مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى فى موضع
الخبر غيره اى غير الخبر وذا الحذف فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف
اولها المبتدا الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود
لان لولا لامتناع الثانى لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى
موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه
هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما فى
قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعد لولا فاعل الفعل مقدر

اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها
كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او مأولا به منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما
بعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابا
راجلا وضربى زيدا قائما اذا كان زيدا مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل
اذا كان قائما الحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد
عندك فبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرطها العامل فى الحال واقيم الحال
مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل وفيه
تكلفات كثيرة وهى حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير
هذا المكان والعدول عن كان الناقصة الى التامة ومن قيام الحال
مقام الظرف والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا يلابسه
قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى قائما اذا
كان حال من الفاعل او الحاصل ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال

فيبقى

فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ونحوه حذف ذو الحال مع قيام قرينة نحو
الذى هو مفعول ضربى قائما زيد اى مضروبه ثم حذف يلابس الذى هو
خبر المبتدأ وهو العامل فى الحال واقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا
اى سر راشدا مهديا فيما هذا يكون الحال مسترجعا من تلك التكلفات
البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل فجعل
قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير
سد شىء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال فى
الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب
الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شىء بالواو
التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون
مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى
هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون
يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن اى لعمرك

ويقابلك فبأي ما اقسم به فلا شك ان اللام يدل على القسم المحذوف و
جواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعَمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا مفتوحًا لان القسم موضع التخفيف لكثرة الاستعمال ومنها
خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من
الحروف الخمسة الباقية وهي انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع
بهذه الحروف الخمسة لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعًا ونصبًا مثله هو اي خبر ان واخواتها
هو المسند الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وبقوله
بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما ورودها عليهما لا ايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم هاهنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان فهذا لعنه بل انما يدخل على جملة يقوم ابوه
فلا يحتاج الى الجواب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى
تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم

بان المراد بالمسند الى اسماء هذه الحروف فيلزم منه المسند الى قوله بعد دخول هذه الحروف ولا يحتاج الى ان يجاب عنه

في ان زيدا قائم فالمسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ
اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا او جملة او نكرة او معرفة
وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا وفي شرائطه من انه
اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم فالمراد ان امره كامر
بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد
انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا ان
من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون
الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه
في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم

اذ ان حكم بجواز التقديم

فيه وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر كما التي لنفي الجنس اي لنفي
صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
المثبت آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان ونحوها بعد دخولها اي بعد
دخول لا لخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما مر فقد عرفت في خبر ان فلا يرد
نحو يضرب بلا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف اما على لغة
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة
لرجل بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع
صفته وما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
ولا حال لان ظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه واثبات به بذلك يلزم الكذب
نفي ظرافة كل غلام ويكون مثالا لنوع خبرها الظرف وغيره ويحذف
خبرها هذا حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لكلمة التي
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يتلفظون
الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا
لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال

فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي
والدخول على المبتدأ والخبر وبهذا يعلم ان عملهما هو المسند اليه هذا شامل
للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما اخرج به غير اسم ما ولا وكما عرفت من
معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل
منك وشابهت بالنكرة يعمل لا لان لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل
في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل
دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في
لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس
كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه لنفي الحال فيقتصر على لا
على مورد السماع نحو قول شعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز
فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
في هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية

ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ عن المرفوعات شرع
في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال الشيخ
رحمه الله تعالى انه المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين
شيء مما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا و
مسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب ومما اشتمل
على علم المفعولية المفعول مطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه
لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه
موجدا له فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا وانما
زيدت لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة لفعل وهو اعم من ان
يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كا

مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو انا ضارب ضربا وخرج
به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
صفة تاكيد للفعل وليس المراد بان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به
مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور
لكن ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذا لا تخرج به مثل كراهتي في كرهت
كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها مع وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع
الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فيه مفهوم
زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان
دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع و

وجلسة بفتح الجيم للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال
على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او
بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر
الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغايرا للفظ فعله
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا
وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله و
نبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا كقولك للقادم خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم
فخير اسم تفضيل ومصدر باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم
التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى مما
موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا ورعيا اى سقاك الله سقيا
ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة
اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و
الشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا

اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في
هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا
حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما اذا
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا وجوبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى
يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اى من هذه ا
لمواضع موضع ما وقع اى مفعول المطلق فيه مثبتا اريد اثباته لا نفيه
فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذف فعله بعد نفي داخل على
اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا
يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على
الاسم لانه لو دخل على الفعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بانه لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على
الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن

ومنها ما وقع

الاسم الصحيح وقوعه خبرا عنه بلا ريب نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين علا
لقطا بعلتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا
سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان
لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة اولا ماهو فعل المبتدا والى ما ليس بفعله
اوالى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي
وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال وقع مكررا ومنها اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع
المفعول المطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وبالاثر غرضها المطلوب منه وبتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي
بعد شدكم الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد
الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فتفصيل
هذا الغرض المطلوب بقوله تعالى فاما منا بعد واما فداء اي فاما
تمنون منا بعد ذلك واما تفدون فداء ومنها اي ومن تلك المواضع

ما وقع

ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز
به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه
علاجا اي فعلا من الافعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء
لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه
اي صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي
يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت يصوت تصويتا
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله فاذا له صوت
وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت مشتملة على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من
تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل
لها اي لمضمون الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا

اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون الجملة وهى له على الف
درهم لان مضمونه الاعتراف ولا تحتمله لا سواه ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته
لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة
محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق
يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون الجملة وهى قوله زيد قائم
وهى تحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو
منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه تغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد
انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد
لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليكون ويتقرر به حق يحسن التقابل ومنها ما
هو مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير لا يبقى
[illegible] هذه القاعدة من قبيل الاضافة اى مثنى معنا كما للفاعل والمفعول

فلا يرد

فلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين لانه بمعنى مكررا كثيرا وفى جعل
المثال من تتمة التعريف لا افادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك الباين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى
اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وكذلك التثنية فى
حذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه
ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون المحذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى
اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يكتف
اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل
متلبس عليه به فخرج به مفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال فى واحد
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه واما المفعول المطلق بما
يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله

والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به
مثل ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى الفاعل ولا يشكل بمثل
اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي
المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول ما لم يسم فاعله وفي حكم الفاعل وبما ذكرنا
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو
ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده
الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل
فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متخطيا متقدما ومتأخرا اما جوازا
نحو الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهاما
او شرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم
كوقوعه مميزا نحو من الكل نكف لسانك وقد يحذف الفعل
العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن
قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس

للحصر

للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او
الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك
المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة
مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ و
نفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا ومعمورا لا اجنبيا واهلا
اي طريقا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من
تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك
بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل هو يا زيد
او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له
صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في
حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج
بهذا القيد من تعريف المنادى ولهذا افرد للمندوب احكاما بالذكر بعدما
وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله

حكما هو مذهب التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا
مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب
مناب ادعوا من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة وا
بمعنى نحو يقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان
يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلة مقدرة
نحو يوسف اعرض او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا
او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او المنادى
والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر نحو الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصله يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده
مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى
هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب للمفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس

المنادى

المنادى احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدرا وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابي
على احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى فقدم
بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب وتطلب
الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به
اى على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى على تقدير وقوع
النداء او الفعل مسندا الى الجار والمجرور وانه يعرب به ولا ضمير فيه والمراد
الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا
اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد لوقوعه موقع كاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل معنا
لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء

ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض
اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة
به وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من
امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف
المستغاث نحو يا للمظلوم اي بالقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث
لم يعلم ان للمظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجارة
معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير
وان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو وكسرت لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حصل بعطفه على المستغاث
وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو
وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة
للحرف واللام جارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته
للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلام التعجب
والتهديد فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد

لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرها وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان
المتعجب اسم فاعل يستغيث بالمتعجب اسم مفعول ليخصه فيتقدم منه ويتعجب
من اثم الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليخصه فيتخلص
منه المتعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص
في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي
وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء والدواهي ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لا
ما ينفي صحتها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبني المنادى على الفتح
لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام
فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا
يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء
لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه ومانعية متغيرة من حاله

وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم
الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما
لا يكون مفردا ولكن لكونه شبيها بالمضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا تقوله لغير معين اي لرجل
غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب ايضا في
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا
ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال
يحصل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان مثال
الثاني يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها
معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها
مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به للمفردة حقيقة او حكما اي توابع المنادى بكونه
مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المنادى المبني بكونه
على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه

وجعل

وجعل الا عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها
لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ح
لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة
بان يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا
لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه
بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا
زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيدُ والحسنُ وجهُه والحسنَ وجهَه
ولما لم يجر الحكم المذكور في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه
مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم
فيها او مخرج بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي
لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد وقد يجوز اعرابه رفعا او نصبا وكان المختار عند المصنف
ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا و
عطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه نحو

المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى
عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هيهنا منصوب المحل
بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل
في الصفة واقتصر على مثال الصفة لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف
البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة تجاريه عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي
القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما
امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله
حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان

المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكا
لخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب
لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى
المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت
منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله
في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان
اللام يمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير
ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه
فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم
المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود
بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى
مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون رف

الندا مقيدا فيه مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد

بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف

او نكرتين قابلين مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد

رجلا صالحا او المعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد و

طالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم

اما كونه منادى فلدلالة الكلام عليه واما كونه مبنيا على الضم فلا يفهم من

فتح البعض من جواز ضمه فان جواز الضمة بكون الاخف المبنى على الضم الموصوف

بابن المجرد عن التاء او ملحق بها اضافته بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه

كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا

اى حال كونه ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه

الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة

وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخفف

بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا

اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء

والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة

ويا هذا

ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا و

التزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة ومقتضاها جواز الو

جهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالندا

فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى

علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء فهذا بمنزلة المستثنى

عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنالك ما

يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه باجمعها عطف

على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا

ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو مال لانها توابع منادى معرب

وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا يا الله

قاعدة تجويز اجتماع حرف الندا مع اللام وهو اجتماع امرين احدهما

ان يكون اللام عوضا عن المحذوف وثانيهما لزومها الكلمة نحو يا الله

فانه اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت

الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع

آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال المصنف واما مثل النجم

والصعق وان كان اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا من المحذوف وان الالنا
وان كان لازما فيها عوضا من الهمزة لانه في اصل الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس
لعدم جريان هذه القاعدة التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت
قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لانها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ في الغلامان في قولهم
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسباني شرا لانتفاء الامرين كليهما
حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي
اي في تركيب تكرر فيه المنادى للمفردة المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور
بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فقط اما الضم
في الاول فلانه مفردة معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك على مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي وابدال الفتح مكان النصب
على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي اتباعا للنصب الثاني

كلامه يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع
مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
عمر حين اراد عمر التيمي الشاعر ان تهجوه فقال جرير مخاطبا لبني تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبل هجوه اياي
والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي
واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي
مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا
في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من
النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا
واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك
بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها النداء لاشتهاره على ايا
المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء
شاذا في المنادى المضاف يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف و

يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اى حال
الوقف يقول يا غلامه وغلاميه وغلامه وغلاماه فرقا بين الوقف والوصل
وقالوا اى العرب في محاوراتهم يا ابه ويا امه على الاوجه الاربعة عشر كما ثم ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجوه آخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في
كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق
حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وفتحها الضم ايضا نحو يا ابت
ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فلا قالوا يا ابتي
ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم
اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه الا ان بعضهم مثل يا ابن غلامي فقط
يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها فقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء

الفا

الفا وقالوا بزيادة وجه آخر بحذف المضاف الى ياء المتكلم يا ابن عم ويا ابن ام
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
ثقل للتضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فيه بانه
فقال ترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وفي
غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية اى لضرورة
شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف
في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية
الا الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف
مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على
التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير
الثاني امور ثلاثة منها عدم مثنية وهو ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فيدخل فيه المشبه بالمضاف اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه

ليس آخر اسم المنادى نظرا الى المعنى ولا من ان التاء لا تلتبس آخر اسم نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم
ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه ترخيم الذي
هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما
وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه
اشتراطه عند دخوله في المنادى ظ وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره
لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يلائمه الترخيم للتخفيف وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية على حالها قبل النداء فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين
وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف
لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع ان الاكثر
يكون فيما بقي منه دليل على ما الغى ولزيادته على الثلثة لئلا يلزم
نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء
التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على
الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر

فيه

فيه سقوط الحرف الاصلي علما او غيره نحو ثبة وشاة فيقال لترخيم على
حرفين لانه يبقى انه كذلك ليس بمحل للترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن
ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها او لا ترخم لغير ضرورة منادى لم يستوف
الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب
مع سكونه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان
شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف لسببه فقال فان كان
في آخره اي في آخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما
زيدتا معا او لمعنى نحو عثمان ومرجانة فان الياء والنون
فيهما زيدتا او لانهم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منها الا الآخر
كاسماء اذا جعلتها افعلا من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه
لا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان
او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في لفظ
الصحيح الاصالة فيخرج منه سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو
من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فانه
حرف الاخير منهما او حكم الصحيح في الاصالة قبل مدة اي الف او واو

ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتباعدها
الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه
الا الحرف الاخير وهو الراء والحال انه ملفوظ حرف صحيح قبل مدة
الكائن من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من
حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب واتمام الاحد
هذا القيد وقوله زيادتان في حكم الواحدة لانه نحو ثمودي وقانون ترخيم
بحذف زيادتين لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم منه فائدة
حرفان الاخيران في كلام المصنف اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحد
فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير
مع صحته ولما الثاني حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت
على الاسد وبليت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط
الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر حذفت
الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله
منزلة تاء التأنيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت
بمنزلة الجزء وان كان نحو ذلك المذكور من الاقسام الثلثة

نحو

حرف واحد اي يحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم
موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في الحارث ويا مالك وهو اي
المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف
الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في الحارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي
يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد الضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة
بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون
له بناء تام واعلال له وتصحيح حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار
بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل اسما
برأسه ارتفع مانع الاعلال له وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة
المنادى يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغتها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد

لانه لما جعل اسما برأسه صار الواو طرفا بعد الضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسرت ما قبلها كادل جمع دلو

ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في الجملة ويتداركوه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا والمتفجع
عليه عدما ما يتفجع عليه عند هلاك الذي يبكي عليه النادب وا
المتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عنده ففقد المتفجع عليه عدما كا
لمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل
لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ولفظ
المندوب بوا ممتاز به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا
فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المنادى المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى اي فحكمه بعينه اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صور جميع اقسام المنادى لان
انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في اخره
اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي الالتباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت

الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة اذا اردت ندبة
غلام مخاطبة قلت واغلامكيه ولا تقل واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب وكذا اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه
اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
وجاز لك الهاء اي الحاق الهاء بعد المدات في حال الوقف عليها
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف
الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبة
المتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص انتقل الذهن اليه ولم يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه
وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصالها بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة
فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز
مثل يا امير المؤمنيناه فلم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف

وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو عين زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران

ويحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا ذكرها مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف فيقول يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف عنه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه

فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع البدل من حرف النداء كلفظ الله تعالى فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف وكلفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل

او بالموصوف

او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من نحو يا هذا بوصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك

وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا واطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هذه رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلص انت ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا ا

يا اسجدوا بالتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم
اسجدوا والقرينة امتناع دخول اداة العطف على الفعل بخلاف قراءة
الا تسجدوا بالتشديد بين اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان الناصبة
للمضارع ادغمت نونها فى لام لا وتسجدوا فعل مضارع سقط
نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله
الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها
الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير
العامل بما بعده وانما وجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر
والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل
او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل
او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده
نحو زيدا ضربته وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او
شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى
ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره

اسجد

وحاصله

وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك
الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
بحيث لو سلط هو بمجرده مع دفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم
اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو
زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج
نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله
بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك
وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه فههنا
صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما
يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا
يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد

المقدم اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسام الثلثة وواحد
المشتغل بالمتعلق وللامر في ترتيبها حاجة تاخير المثال المشتغل بالمتعلق
كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تعدي
تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق و
زيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته
عليه ينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي
بعد الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان
الاصل في ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه
اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يلزمه اعني ضربت غلامه
فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر
بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم اعلم ان الاسم الواقع في مظان ا

الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
او يستوي فيه الامران ولهذا الصور الخمس بينها المصنف بقوله ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل
اللفظية يصحح رفعه بالابتداء فترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح
خلاف الرفع يعني النصب لان قرينة الصحة فيهما مستويان ولان
وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يترجح النصب
بقرينة اخرى يترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته ويختار
لوجود القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
كاما التي تختص بالاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل
المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم فاما زيد
فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه
كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا
فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب

خبرا او هو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع مع على
الاسم المذكور للمفاجاة فكونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان المختار اذا للمفاجاة لا تدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة
هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها لكونهما فعليتين نحو
خرجت وزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ولم ولما و
ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يلي معمولها
في الفعل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته
الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف
الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته
لم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان
استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد والاصل فلا

يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا
عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدال على المجازاة في المكان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما احتيج في هذه
المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث و
ما قبل الامر والنهي الى النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل بتقديره اولا وكذلك يختار النصب
في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر
في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث
هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال
الرفع مع من الصفة للغرض المقصود او صفة له مع بقاء الخبر للغرض المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ما هو ذات مفسر على تقدير النصب
وصفته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة

ولو رفع بالابتدا وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المـ
المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كونه نعتا لشيء وخبرا وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم
على كل شيء مخلوق لنا انه مخلوق بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد
منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو
ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي
الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة
ذات وجهين اي الجملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتدا
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب
فيهما في الرفع بكونه اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي
اسمية وفي النصب بكونه فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية
فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى

ايضا قريبة غير مفصولة عنهما قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدا
فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف
الشرط والمراد بهما ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا
ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا
او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال الشرط والا زيدا ضربته مثال
حرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب
الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يحتمل في بادي النظر
انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور
فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فلانه
فان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس
بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب
وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا يحتمل المناسب في اذهب
فليقدر مناسبا اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة

المعلوم فيكون نقدير ما زيدا بلا بسر الذهاب او بلا بسر احد بالذهاب

او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه

مع اتحادهما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكره مفقود واذ كان الامر كذلك

فالرفع اى رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية

وليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يختار فيه النصب

وكذا اى مثل الذي ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اى

في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير

لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان

متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم

لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم

وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ

المعنى ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها لهم

لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كائن في صحائف اعمالهم

مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية

صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وتقدير

كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم

انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه

امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع

الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يخرجوا الاية عن القاعدة

المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فقال المصنف لا ما اختاروا

الا لفعل نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه

مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني

مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط

فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء داخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية الجزاء

ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور

بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه

اذ الزانية مبتدأ فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والزاني عطف عليه والخبر محذوف

اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة

ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا لسببية ما ثبت

فاما فاجلدوا وجعل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فيما قبلها
فيمتنع التسليط لاجل دخول الفاء الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ابتداء فيكون داخلا تحت الضابطة فالمختار
ح فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد
من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع
من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
فانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو تنبيه يتقى عن شئ
ويتعين عنه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب المفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا
مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك
المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على هذا له
ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير فى المعطوف كما فى
المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع
المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه
وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه

محذر

محذر منه كالمحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف مثال لان الاول
من النوع الثانى
نوع التحذير معنا ابعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك من حذف اللفظ
وهو من باب العطف او بعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو
والحذف فان المراد منه تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرا منهما لا تحذيرها منهما
الطريق
الطريق مثال لثانى انواع اى الاتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير
اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت نفسك من الاسد فينبغى ان
يقدر فيه جوع و تقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على
الاتقاء منه على الطريق لا من تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد
او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض
افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد فى
اياك والاسد خارج من النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه يعد
تحذيرا واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها
فى بعدها وتقول فى قسم النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف و تقول فى الثانى

المفعول فيه

الذي فعل

الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف
الجر عن انّ وانّ قياس مطرد ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من وشذ حذفه مع غير انّ وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف اشدّ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع
انّ وانّ شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخرج زمان
ومكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل فيهما اولا وقوله مذكور
خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان
كان فعل فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل
مذكور فان شهدت يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف
قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه
فيه فعل فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة

فيه

فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل
ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى
قسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل واحد منهما او بما اى المفعول فيه
ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر
ومفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا فيه
لذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ اللفظ
بها يوجب الجر وظرف الزمان كله مبهما كان الزمان او محدودا
يقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى
على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا و
وافطرت اليوم وظرف المكان اى كان المكان مبهما قبل ذلك اى
تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك

واما اى وان لم يكن مبهما بان يكون محدودا فلا تقبل تقديرا فاذا لم يكن حمله
على الزمان المبهم بسبب كثرة مجيئه هنا وضعفا ذاتا وصفا نحو جلست فى المسجد
وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما فى معناها مثل امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يثبت ول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية لطابق تفسيرها قال وحمل عليه اى
على المبهم المفسر بالجهات الستة عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل
على المبهم من المكان لفظ المكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته فى الاستعمال مثل جهات الستة لا لابهامه وكذا حمل
عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته
فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اعراب اى على المذهب الصحيح
فانه قد ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل

فان الفعل

فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا خفاء
ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار مثلا وبعد تمام معناه ايضا
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسبته الى المكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى المكان الشامل له
ولغيره فانه اذا ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد كما يصح
ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل
فى البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة
الدخول ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون
الدار مفعولا فيه بل يكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الصحيح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفى شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى المفعول به

بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة جوابا
من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة
وبعامل مضمر صح

المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وهو خرج
به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث
مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا
كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور
احترز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به
عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت
زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته
تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو
اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه
ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب
عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل
بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق جماعة
خلافا لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج

مصدر

مصدر من غير لفظ فعله فالحق منه في المثالين المذكورين ادبته بالضرب
تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بانه صحة تاويل نوع بنوع لا تخرجه عن
حقيقة الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء
زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج حقيقتها وشرط
نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه لاسم مفعولا له تقدير اللام
والكلام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر ونحوه مفعول له خلط
ما يدل عليه حده هنالك فالاولى في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وكذلك
ابقيه خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر
وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر
غيرها من من والباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا
وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها وانما
كان تقدير اللام عبارة عن حذفها لفظا وبقائها في النية
وكان الاصل ابقاءها لفظا والنية فلا حاجة في ابقائها في النية

الا الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفهما من اللفظ ولهذا قال وانما
يجوز حذفهما فلم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقتضيه اللام فيجوز حذفهما
كما يجوز ذكرهما اذا كان المفعول له فعلا احترز به عما اذا كان عينا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي لمتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما
اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المعلل
في الوجود بان يتحقق زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب
والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني
الجبن نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني
شهود الحرب واحترز بهذا القيد عما اذا لم يكن مقارنا في الوجود
نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك لك الامس وانما اشترط
بهذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدرية بخلاف ما اذا اختل شيء منها

المفعول معه

المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم
فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الجار والمجرور في المفعول به وفيه
وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعترض على نفسه بما جوزه بعض
النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب في بعض الحواشي ان هذا راي شريف يعلو وقيل
الوجهان يحصل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان قيل
ما لم يسم فاعله ضمير الظرف الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لانه
بين اللزوم ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي
فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول مذكور بعد الواو احترز عن
المذكور بعد غيرها كالفاء وثم لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق
بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل لفظا
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو جئت نحو استوى الماء والخشبة

او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا
اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا
اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك
الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد واو العطف
نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل
دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول
معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع
مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب
معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث
فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا
وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمروا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب

مثل جرى

نحو جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد
بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى اصلا معنويا مستنبطا من
اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على
على العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما
لزيد وعمرو والا اى ان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث
لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف
فيهما لامتناع العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار عند جمهور
عطف عمروا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احد
ونفس الامر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع وما تلابس ومعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو

مبحث الحال

لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات بها

الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو
فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة
غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك

وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على الهيئة
الفاعل او للمفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التعريف
على سبيل منع الخلو لا بجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا راكبين
لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول به الذى وقع الحال
عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم
من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه
الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول وكذا
المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى
احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل ملة ابراهيم

اوان يا كل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل
نتبع ملة ابراهيم وان يا كل اخاه مقام يا كل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا
او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان دابر المضاف اليه
جزءه فان الدابر الشئ اصله وان مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار
ضميره المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
فلو قرئ مبتنى على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل ونبى
على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا
لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير
حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه
مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية
تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما
مثال اللفظى الملفوظ حكما فان فاعلية ضمير المستكن فى الظرف انما

هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والتعبير
السكن ملفوظا حكما وهذا زيد قايما مثال للمعنوي لان مفعولية
زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا ذلك انهما ليسا مما يقصد المتكلم
الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وصير
زيد مفعولا به لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه المفهوم
عن منطوق الكلام المعتبر لصحته وقوع القايم حالا فهو معنوية لا
لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو
ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما ان كان الظرف مقدرا
بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل
نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل واسم المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة
المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به او لتقديره كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد
قايما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قايما

ولذلك

ولذلك عن ناقة تحملها فيها ولعل زيد في الدار قايما وكانه اسد حالا وشرط
اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف
غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل
في الغالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك انه يجوز وقوع الحال
على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني
رجل من بني تميم فارسا او مخصصة بغيرها من المعرفة لاستغراقها نحو قوله
تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا
من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا
او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او نفيا مما
عليه الحال نحو ما اتى راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه
غير هذه الامور وعلم ان غالب موارد وقوع الحال واكثرها هو
هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بان يكون صاحبها
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون

مثل

صاحبها معرفة حقيقة لان الغالب كون صاحبها معرفة للتنبيه
عن تخلفه في بعض المواد تأتي الشرطية ويحتاج ان يكون في الكلام من ظاهرها
ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتداء وخبرا معطوفا على قوله وشرطها
ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال (خال)
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش
الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها
عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه
لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير
ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب
منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا نقص
بعضها في بعض او المعنى على النقص مثل نغص الدخال ومررت
به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد
نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين
احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك

ويفرد

ويفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فتكون الجملة الفعلية وقعت
حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما (انها) اي المعارف
موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة
وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة
المعرفة وهو في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة (محضة)
لم يكن فيها شائبة تخصيص ما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركا بينها
وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص
النكرة بتقديمها لا التبس في المعنى مبتداء وخبر ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع
وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد
قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي وقد عرفت فيما قبل
العامل المعنوي وانه ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل
مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور وخارج منه داخل
في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على
العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف فان فيه خلافا فيما اذا كان

العامل ظرفًا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف في العمل ويجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما
في الدار فاما مع تأخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه
ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف
يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا
في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير وكما انه لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم
على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان
مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب
ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر
ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم

الجواز

الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل
الفرق بين المجرور والمضاف فان حرف الجر معدّي للفعل كالجزء و
التضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب
الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل
كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة للمصدر
اي رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق
لان المقصود من الحال الهيئة وهو حاصل به وبهذا رد على جمهور النحاة
حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق
ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا
ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا
وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما
على حقيقة صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر

بالبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار عليه بسر وارطب اذا
صار عليه رطب والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا بينهم خلاف
تحقيقهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق
بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم يكن معتبرة في ضمير الا بمعنى ايضا في اطيب ولكنه لما كان الضمير
بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية
تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال
الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر
كان كالعدم ومع هذا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن
قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
المشار اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث وقع
موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله في نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب
منه رطبا ويكون اي تقع الحال جملة لكلا لتقاعد الجملة كالمفردات

فيصح ان وقعت حالا امثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وانه حكم
عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصلح ان يحكم بها
على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابطة تربطها لصاحبها وهي الضمير والواو والجملة
الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس
جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في
غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد
وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الرابطة اول الا
فاكتفي بها مثل قولهم وكنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا
اي الرابطة بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
في الحال المنتقلة واما المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق

لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة
الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
في الجزئية فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد
من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا
ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما
سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت
او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد قد خرج
غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد
وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما
خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة
زمانه الماضي الى الحال لعدم على الماضي المثبت الواقع حالا كدليل

بها على قرب زمانه للزمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
عليه نحو ذلك لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا كان مضيه انما
هو بالنسبة للزمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه و
هذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة او لا
مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد وقد ركب
غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى لقد جاءوكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما
لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله حصرت صدورهم بقوما
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف
هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية واتمام البحث ذالك في المطول
لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل
في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر
والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او حال متداخلة كقولك
راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه

وقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى
نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى
اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة تقيد العامل بخلاف المؤكدة مثل زيد
ابوك عطوفا فان المعطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر اى احقه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى حققته وضربت منه على تقية
او من احققت الامر بمعنى اثبته او بمعنى الابتداء اى حققت ابوته
لك وضربت منها على تعيين او اثبته كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر تحقق عطوفا ونظيرها
اى ونظير وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة
لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا
كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هيهنا من قيد
آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل

فيهما

فيهما والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو ابوك عطوفا
قائما بالقسط التمييز ما اى اسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل
فان البدل المنوى هو حكم التنحية فهو لتبيين ما يرفع الابهام عن شىء بل هو
مبهم واراد بعين المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث
انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا
لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعى واحترز به عن نحو
رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير
مستقر بحسب الوضع بل انما هو فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما
موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى جزئى منه
ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشا من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوضيحه بالرجل يرفع
هذا الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل
من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه ولكن لما كان عمر

زال بذكره الخفاء الواقع في نحو حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك
ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف منّ فلا شك انه الموضوع له
معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كثلثي منّ
فلا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت
فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي فاذا اريد
رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة
او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو
رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب
شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر
فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة

رفع

يرفع عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها او المضاف مقدار صفة مفرد
وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد
واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر
المواد وذلك لان الابهام في اكثر ما للمقدار انما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب الاسماء العدد واما في ضمن
غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة
مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لا ما يقدر به فان قولك
عندي عشرون درهما او رطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا
المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير ولذا اقتصر المصنف على
التمثيل لانه كان مطمح النظر على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل
زيتا والنون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا
لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على
حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون
التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم

بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فينتصب
التمييز الآتي بعده انتصاب المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه
ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها
في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لما
على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يمنع نصبها لا ينتصب
التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم
التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه و يقع
يجري لفظه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر
والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق
النوع الواحد فيحتمل التثنية والجمع لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها
فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد با
الانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او

بالجزئية

التخصيص

او التخصيص ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان
اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعدات وجد التمييز
ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز
جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية
باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي
وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز
الاضافة الا قليلة في نون الجمع نحو عشرون درهما قلة الاضافة لئلا يلزم
المضاف واثبات نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرتك
وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد
عشري رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في
غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد
وعن جنسه عطف على عن مفرد مقدار اي لا يقول كما يرفع الابهام عن مفرد

مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اى ماليس بعدد ولا وزن ولا
ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدًا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس
تام بالتنوين فاقتضى تمييزًا وتخفض اى خفض التمييز باضافة عين المقدار
اليه لكنه استعمالًا لحصول الغرض مع التخفيف ولقصود غير المقدار من طلب
التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها لمن يهتم بهذه المشابهة وثانيًا
اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه
عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما
كان الابهام فى الطرف النسبة يستلزم الابهام فيها وبرفعه عنها يستلزم
الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرًا عليها تنبيهًا على ان هذا يلزم ملاحظة
القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هو لمجرد النسبة لا غير فى جملة
اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة
وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة
عيونًا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهًا او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابًا نحو عجبنى طيبه ابًا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد
رجلًا نحو طاب زيد نفسًا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه

وزيد

وزيد طيب ابًا مثال لما ضاهاها الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب
عنه ولمتعلقه موجب لا فرق فى التمييز بين (بجملة) او ما ضاهاها فهذا ان
لنا لاجل قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسًا
وابًا فقوله وابوة ودارًا وعلمًا عطف على نفسًا وابا يجب المعنى فهو ناظر
لكل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو يجب بحقيقة او رد
لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها اخيرًا امثلة فالنفس عين زيد
فى اختصاصه بالمنتصب عنه والدار غيره لمحاذاة وهو متعلق بالمنتصب عنه
والاب عين المنتصب فى اختصاصه يحتمل لهما والابوة عرض فى اختصاصه والعلم عرض فى اختصاصه وكل عرض ٢
منهما متعلق بالمنتصب عنه اولى اضافة عطف على قوله فى جملة
او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفسًا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاكتفاء
به وابًا وابوة ودارًا وعلمًا اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه
قوله ولله دره فارسًا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة و
ايضًا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير
فيه مبهمًا كالظاهر رب رجلا ويكون فارسًا تمييزًا عنه اراد ان يشير الى
انه يصلح ان يكون تمييزًا عن نسبة على ان يكون الضمير معينًا معلومًا او مبهمًا

يكون ذا لبن الكثير اللبن والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فارسا
بالجر اي لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر ركب
بالضم اي حذق تعاطي الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان
اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما
انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب
القرائن والاحوال مثل بابه طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن
زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب
عنه اسما لا يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد دارا
وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها
له اي التعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الدار والقدر اخذ الشي بالكل
لا زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان

هما

نصا فيه او محتملا له او لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التمييز او تثنيته وجمعه سواء كانت لموافقته ما انتصب عنه مثل طاب
زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او المعنى في نفسه مثل قولك
طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا
وجدا وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقدير
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد مثنى واذا قصد
جمعيته اورد مجموعا فان صيغة المفرد لا يصح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته
وجمعيته لا يلزم ان يكون مثنى ذلك الجنس او مجموعه بل يكفي ان يورد
مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو
طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز
الذي هو الجنس الانواع من حيث امتياز انها النوعية فانه ح
من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد
ان متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدون نوع آخر من العلم
فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة

مشتقة مثل لله دره فارسا او ما اوّلته بها نحو كم زيد رجلا فان معناه
كاملتوا الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا المتعلقه
لان الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والدا لغيره بخلاف نحو
ابا وطبقه الواو بمعنى مع الطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة
صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم
الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة
اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال
لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم
عز من قائل ما يك التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا
المقصود بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا
يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد

ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه آنفا ولا يقوى ان
يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو و
فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ
الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وفيه بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان التكلم لما قصد اسناد
الامتلاء لا بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقصد وقوع
الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء
فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة
تمييز رفع الابهام من شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان الربح اسناده اليه حقيقة واليها
مجاز او بهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان الاظهر التمييز
عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من مادة التمييز في هذا المثال وامثاله

لا فاعل ولا مفعول خلافا لبعضهم في تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما
في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فان الراجح يكون في كاد ضمير الشان
لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب
اليها متقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز
عن نسبة كاد اليه اى ما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل
يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيث تطيب على هذا الوجه بان يكون تانيث
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب فتكلف وتعسف غير رائج في التمسك المستثنى اى ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا
القدر المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف
كل واحد منهما لان تحقق واحد منهما الحكام فما تميز لا يمكن بمعرفة
عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى

اى اسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
عن متعدد جزئيا كان نحو ما جاءني احد الا زيدا ولعدة منزل اشتريت العبد
الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءني
القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اى ما
جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني
القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو
المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا
في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن
نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا
بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يقطع لرمي تعريف
قسميه اى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا
كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وسواء بها غير الصفة قريبه

وان لم يكن الواقع بعد الا الذي للصفة داخلا في المستثنى منه لئلا يحرم
عنه في كلام موجب اى ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني
القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس
لجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هيهنا الا قيد آخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو
قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لانه
الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل
قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال لا حاجة الى هذا القيد لانما
هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوبا
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا فانه شيء يتعلق بالفعل
او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الا ما نسب اليه احدهما
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف
على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو

جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل
منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما
في الدار احد الا حمارا لانه الاكثر اعرف واكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او في اكثر منه حسب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى النصب
في المنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية
والفطانة واما بنو تميم فيقف فهو المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله
اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهيهنا يجوزون البدل في
ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هيهنا يوافقون الحجازيين في ايجاب
نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله فمن رحم
هو المعصوم المرحوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد
خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى

ويحذف من كونه يوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا الحذف
او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى المصدر او الفعل المتقدم او
الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلق من المستثنى منه والتقدير نحو جاءني
القوم عدا او خلا بعضهم او بعض منهم او بعض منهم زيدا وهما فعلان النصب
على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب لهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد يجيز الجر بهما على انهما حرفا جر فالاستثناء لم اعلم خلافا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما عدا وما خلا اي المستثنى
منصوب بهما وجوبا اذا كان بعد ما عدا وبعد ما خلا لان ما فيهما
مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا
بتقدير خلو زيد وعدو عمرو ومحلهما بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت
خلوهم او خلو بعضهم عن زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا
او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خالين بعضهم او
خاليا بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر

بجعلها

بجعلها على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ولم يقيد به
ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني
القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون
النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا فهما في التركيب
في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في
المستثنى المتصل غير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا
وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء وعلى
البدل على المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وعلى حال كونه
واقعا وفعلا يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب احترازا
عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي
بعض النسخ ذكر المستثنى منه بعد غير واو على انه صفة الكلام غير موجب اي كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط انه لا يكون منقطعا

احتراز عما اذا وقع في كلام موجب
فانه منصوب وجوبا كما مر والحاله
انه ذكر المستثنى منه

ولا مفرغا ما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم في ما سبق فاكتفي بذلك نحو ما
فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية
وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار
البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب
التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه
العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور
ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي و الحال
ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة
صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح انه لا يضرب المتكلم احد الا زيد
بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح انه يضرب كل احد المتكلم الا زيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل

العموم

العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه
المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي وقت القراءة كل يوم
الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلا فكذا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصص
المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فيما يقول كان في المثال
المذكور وبانه الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد
لبين بظهور قرينة والتزم بعض معين من المستثنى منه ومقطوع

في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه

في ذلك مما يكثر وتعلق
اشتراكهما في تعلق الفعل بها
ومخالفة واحدة اياها

دخول فيه في الاول وعدم ظهور هلاك الثاني فلو قام ايضا قرينة ظاهرة على الدخ

على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد

فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب

عدم وجدان القرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة

المعنى ومن ثم اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى

لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات

فيكون المعنى كان زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم

وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يكون يمكن ان يكون

زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل في ذلك على الب

في صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة

العلم وعلى النفي يرى زيد في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن

انه يمكن بمثل هذا التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الا

ستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد لم

كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في

علو كل الجمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ

اى لفظ

يحل

اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى على موضع المستثنى منه لا على لفظه علاقة

بالمختار على قصد الامكان نحو ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول

على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اى لا يعتنى

به فشيء مرفوع محمول على المحل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا

يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة لشيء المستثنى

قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو

جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا

المستثنى عما يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر

البدل على اللفظ في الصورتين الاوليين لان من لا تزاد الا لاستغراق في النفي بعد

الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها تنافي

المقصود ولا يجوز بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني

من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة

من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه

لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان

فتحته شبيهة بالحركات الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب

على موضع احد لا مجرور ومحمول على لفظه

ومثل لا احد فيها اى في الدار الا

عمرو فعمرو مرفوع محمول على

الحاصل بالعوامل فلا بد من تعلقه بها حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل
وكذا في قولك ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد
من تعلقه بما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تعلق بهما لا حقيقة اذ لم يكن البدل
الا بتكرير العامل ولا حكما اذ التكرير بدخوله على المبدل منه واعتبار تقديره
حكما فيه فائدة قوة التعلق بحال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل
منه اي بعد الاثبات بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين
الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع مع انه محمول على محل
شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا محل في هذا المثال لما ذلك من الامرين
محل قريب وهو نصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفع بالابتداء
اصله ولما حمل على محله البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما
هو العمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا فحمل على البعيد فانه
لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض
النفي فيها ايضا بالا لانها اي ليس عملت عملت للفعلية لا للنفي فلا ان
ينتقض معنى النفي في عملها البقاء الامر العامل فيها اي ليس لاجله

اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية
لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال
ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مجرور
اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين
وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف
جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب على انها فعل متعد
فاعلها مضمر ومعناها بتنزية المستثنى مما نسب الى المستثنى منه عن ضرب
القوم عمرو وحاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير
فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوف كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اعرب بالمستثنى
بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة
كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب
لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل

وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها
اى على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كان
كاستثناء الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فيوجب ان يكون موصوفها منها
مذكورا لا مقدرا كما في يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان
مذكورا يكون متعددا ليوافق حاله حال ما اصله وهو اداة الاستثناء اذ لا بد لها
في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
المتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون
مثنى مدخل فيه نحو جاءني رجلان الا زيد منكرا اى منكرا لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الجماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر
الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الجماعة
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما
الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منهم معلوم العدد
نحو له على عشرة دراهم او عشرون ونحوها انما اشترطنا ان يكون غير محصور
لانه اذا كان محصورا لعدم احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه

فلا يعتبر

فلا يعتبر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما
يصار من هذه الشرائط للحمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها
فيبطل الحمل لها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة
غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني
رجال الا واحد او الا رجلا او الا رجلان ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت
المصنف اليه بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى في السماء والارض الهة
جمع اله ولا دلالة فيها على محصور الا الله اى غير الله لفسدتا
اى عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور
وهو الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله والالهة بتعيين فلم
يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الا
ستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى
عنها الله وهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون
فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت الصفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واقعا لم يكن فيهما

الا غيره لانه يجب ان يكون لا تتعدد الا الهة لان تعدده يستلزم المغايرة
وضعف حمل الا على غير في غيره اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز
في نحو قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه
اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقول الفرقدين
بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخر
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه
اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر
بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب الاعراب المذكور
على الظرف اى بناء على ملاحظة فيهما الا انك اذا قلت جاء القوم سوى
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فهما ملازمان للظرفية وعند الكوفيين يجوز
خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير
متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

وزعم

وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه
استكبارا لرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وسيعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى
تعم هو المسند بعد دخولها اى بعد دخول كان او احدى
اخواتها والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده
الا اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك
انما يتصور بعد تقرير الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر
المتقدم على تقرير لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال
يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة في اخوات
واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى حكم خبر كان واخواتها كامر خبر
المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر و
لكنه يتقدم على اسمها اذا كان معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة

لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان
الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد
بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما
فيه فلا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم
كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى
هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان و
اخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة
وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما
نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا و
رفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس
الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة
هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف

اي حذف

اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا اي انطلقت لان
كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام
قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا
وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون
في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا
على تفسير كثيرهم فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل به
ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف
على الاول لانه اشهر خبر ان واخواتها ومنها في قسم المرفوعات التا
سع هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها مثل
ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى العمدية او الدخول فيما سبق
اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا
ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس
وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كليا ولا اكثريا من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل التعبير
منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها تقليلا وفائدة

من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن الاكثر
منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب لفظا كالمضاف او شبهه او محلا كما هو مبني
على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند
اليه بعد دخولها مرفوع به مثل ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر كاف
في حد اسمها مطلقا لكن لما اراد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة
مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام
معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى
منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بعده من الضمير المرفوع في يليها مثل
لا غلام رجل ظريف مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا
غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها
ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان
اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بان كان

كغلام رجل ابوه

مفردا

مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها
نكرة غير مضاف ولا مشبها به فيترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به
فانه لو كان معربا معرفة او مفصولا فالحكم غير ذلك وقوله على ما ينصب به
اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الواحد
نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين نحو
لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى و
المجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او
او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون
البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم
يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما هو المستحق في الاصل اعني الاعراب
وان كان اي المسند اليه بعدم دخولها معرفة بانتفاء شرط

النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاعمال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا
او مشابها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد
في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع
هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر
لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير
مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير لا اسمه لكن مطلقا لا بعينه
اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الاحاد وفي
النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي
الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية
اى هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب
عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علم ولا رفع فيه ولا تكرير بل
هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير

المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالا
ضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره به بعد
الصحابة فكانه قيل ولا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف
اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما
كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فيزيد عليها الاول فتحهما اى
لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اى لا حول ولا قوة
موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا
بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح
الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني
معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان لم يقدر لكل منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثاني نحو لا حول ولا

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني
فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله
لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال
ويجوز الاعراب هيهنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس
على ضعف فانه حمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعيف وجه ضعف رفع الاول بانه
يجوز ان يكون رفعه لالغاء لا لا لتكريرها لكونها بمعنى ليس لان شرط
صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل هيهنا ولا دخل فيها للتوافق
الاسمين بعد هاتين لا في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله لئلا يلزم ان يكون
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون
من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اى عمل لا في اسمها وخبرها مثل

الا رجل و نار

وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى
معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول
الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزل عندي ولم يذكر سيبويه
ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا
كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها الا نزيلا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث
لا رجاء ما واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا التي دخلت
عليها همزة الاستفهام لكنه حرف موضوع للتحضيض بل اسم فكانه قال
الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون رجلا
وهو عند يونس لا التي دخل عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني
فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت الاسم
لا المبني لانه اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا
الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني وما بعده احترازا عن
مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل

فيه مبنى احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه بليه حال بعد حال او صفة مفردا
احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريفا وهذا القيد يفهم من الاول مبني على
الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه
اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني الاول اشارة الى ما بني على
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني على
الفتح نحو جيد نعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه
انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع
كما هو الظاهر ولو جعل نعت للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما
ومعرب لان الاصل في التوابع ان يتبعها المتبوع في الاعراب دون البناء
رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او محله القريب نحو لا رجل
ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن
النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل
البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت امثلته
في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة
بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه

للاعلام المذكور والغرض واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول
ولا قوة فيما سبق بانه يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا
وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لكون الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا
المعطوف على المنفي زائد فيه لا كما هو لا حول ولا قوة مثل لا ابا لك وابا ابن
في قول الشاعر فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتازرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا لك ولا
غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام
الاضافة واجري في ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف
في نحو اب وحذف النون نحو غلامين جائز يعني الاصل في مثل
هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون الاسم لا
فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرها او قد جاء
على قلة مثل لا ابا لك ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب
واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة ثانيا

لداى لا اسم لان هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجرا
احكام المضاف اليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين لا يضاف باظهار اللام بينه
وبين ما يضاف اليه اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف
من حيث هو مضاف فى معنى الاضافة وهو الاختصاص او المعنى لا ابا
له ولا غلامى له باعتبار تشبيهما اى لمثل هذين التركيبين حيث
لا اضافة لما فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مثل
مثل هذين التركيبين له اى لما اشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى
معنى ما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره
ومن ثم اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير
المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شىء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف لتشبيه

تركيبا لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه
وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد منهما
على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع
الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد
على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير
الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب
او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم ولان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف
اسم لا حذفا كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع
وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما

ان يكون كزيد اسمًا والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرًا اى لا احد مثل زيد وان جعلنا حرفًا فالاسم محذوف اى لا احد
كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس
هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا هو اى خبر ما ولا لهما
وكذا اسمية اسمهما لهما لغة الحجازية وحمل الخبرية بالذكر لكن اهل
اما لهما وكذا الاسمية جعل اسمها وجزءها اسمًا وخبرًا لهما انما بطل
بالعبارة للخبر فجعل الجزء خبرًا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الجزء خبرًا لهما ولا الاسم
اسمًا لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة الحجاز بين هي الفصحى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرًا
وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل
قيل انما اختصت ما بالذكر لان ان لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زائدة ولانها
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا
نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل
اى عمل ما ولا اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت

ان فلان ما عامل ضعيف بعمل لشبهه بليس فلما فصل بينهما و
بين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي
فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بمعطوف
يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائمًا بل قاعد
وما عمرو ذاهبًا لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير
لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل المبحث مجرورات
اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحًا لانها [illegible]
الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضافًا
اليه هي الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظًا او تقديرًا او
انما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف
اليه بل لحيثية كونه مضافًا اليه والمضاف اليه وان كان مختصًا بما
عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل
في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه

بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا عبارة عن
ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك المص الى مذهب سيبويه
حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا انه كل اسم
حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد
او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا
كان ذلك الحرف مثل مررت بزيد او مقدرا لها لكون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم حديد
او فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه
القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقييد
اي تقدير الحرف لحجة شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا
لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا
عن تنوينه او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي
لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل على تمام ما هي فيه
فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من

الثانية

الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وعوضوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا
الى كلام القوم حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظ من كلام المص
في المتن والتصريح في شرحه لزاد التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو الاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبق تقدير الحرف فيها
لانه الملتبس ولانه نشهد ولا ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد
تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب
زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه
في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن
الى زيد ابهام فانه لا يعلم انه اي شيء فيه حسن فاذا ذكر الوجه
فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخفيف
فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا
هذا التخصيص واقع قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة

قلت فايدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة تنقسم
حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا
او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها
اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن لم تكن
مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به
عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه على جنس المضاف وظرفه اي لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفه فاللام نحو غلام زيد فان زيدا ليس
جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي
غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى
غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان

ظرفا

ظرفا فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث
واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
حينئذ بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي بمعنى اللام فاضافة خاتم الى
فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير
من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل
يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهارها فيه وبهذا الاصل
يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه
الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون
الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم كما ذكرنا

كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على
حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لانه نسبة امر الى معين
فيستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا
يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف
قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك
على خلاف وضعه وليس يجري ذلك هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا تفيد التعريف وان كانتا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام
الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك

بالحركة

بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر
بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه
وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من
التعريف فان كان ذا لام حذف اللام وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن وهو المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة كان طلبا
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة كان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها

علمًا في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف
فلما انهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة
تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام
او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام
او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف
وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث
من قوله بالالف الدينار فمحمول على البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا كان
غير صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد

من قبيل

اضافة

ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا
تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لان المعنى بان يسقط بعض
من الكلمة من ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه
قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع
مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من
غلامه واستتر في القائم بحذف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما
في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام كان اصله قائم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا

الجزء الاول المراد كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة
للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من
تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها
فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضارب الزيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط
للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا انتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وهذا القياس كان
الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة تواعقه خلافا للفراء فانه يجيز تركيب
الضارب زيد اما لانه توهم دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة بعد
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف رحمه الله
بانه غير مستقيم لان القول بجواز اللام المتقدمة حملا على الاضافة يجوز دعما لغاية
للظاهر واما المعارضة في شعر الاعشى من قول الواهب المائة الهجان وعبدها

فانه قوله

فانه قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار كالعطف الواهب عبدها فهو
من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث انه يعبر بعض البلغاء لا يمتنع هذا
فاجاب المصنف رحمه الله بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا
القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع
الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
الا ان يقال ان المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل
النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل
في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب
سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي مدحه الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل
منها او قبل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة والاضافة بدون
ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من ضمير تزجي
بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكور اي يسوق وفاعله ضمير العبد

واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة
حرف الروي من القصيدة واما الامثلة فاستدل على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو
جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفع على الفاعلية ونصب على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه
قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع القياس عدم جوازه
كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما في مقال اي في قول
من قال يعني سيبويه واتباعه ان الكاف في الضاربك مضاف دون
من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين
محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى الحمل حملا له
المحولية على ضاربك فاعتذر فاعل المفعول له في الفعل المعلل به اعني جاز وبيانه
انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعول لانها

وكانت

وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس صحة اتصال الضمير ثم
لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من
باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة لانها لو سقطت للاضافة كان ينبغي ان يتصور ذلك اولا
على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال كما يتصور ضارب
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربنك فعلم انها
سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف ا
التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف
جدا ثم حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد

واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله
الضارب الرجل والضارب زيد حملا على بناءها على الاجوبة عن استدلالات
الفراء على جواز الضارب زيد من جانب المص على موافقة بعض الشارحين
وذلك ان نجعل كل واحد منها اشارة الى مسئلة على حدة لما سبق الحكم
بامتناع الضارب زيد بعني قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام
لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم
عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في
المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من القولين الاخيرتين الى مسئلة
ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف بهما
موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان
لكل من هيئة التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الآخر ولهذا المعنى لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد وهذا للكوفية فان مسجد

الجامع

الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق
ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفة
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان
كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع
صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة
البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان هذه التراكيب متأولة
فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه و
الجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه
ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع
الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة المضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي
فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان

هو جانب بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف

اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية او المكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة

اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى

موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب

اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول

بان يجعل قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانها اسم غير صفة فلما

قصد التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فانه يكون

صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه لا جنس الذي تخصيص به كالاضافة

خاتم الى فضة فليس اضافة اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه

جنس منهم اضيف اليها التخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف

اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه

سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في

المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان

والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث

اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث

اليه

اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة

العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيها اخص

اي يصير خاصا بسبب اضافته الى مضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء كانت

الاضافة التعريف او التخصيص واحترز العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد

ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم

مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان

سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما

الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ

وكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم

يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم

غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة

او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح

لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليه الحركة لعارضة صفة

السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون

في الوضع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون

الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح
ان الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف
على اللغة الفصيحة لعدم موجب لانقلابها نحو عصاى ورحاى وهذيل في
قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم
وتدغمها في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كعلامتاي لالتباس
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف
الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار
مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها
تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الواو والياء

فتحت

فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مصطفين مصطفي مصطفون مصطفي
لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي
للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ
واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف بجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ
وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم الياء في الياء
وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار
وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب الجمهور بان
ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون ا
لجمع بياء الجمع فاصله ابين سقطت النون للاضافة فاجتمعت
ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصارت ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في
قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن
وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداكم فتقول اي الجماعة قائلة
لامتناع اضافة الجمع الا المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف مثله لا

الى ياء المتكلم وانما فصلها من اخى وابى لانه لم ينقل عن العرب فيهما فى المشهور

ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عند بعضهم ذالك فى الاسماء الاربعة

ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر

اى فى اكثر موارد استعمالاته وفى فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو

وعند قطعه عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات

الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اى من الضم والكسر وجاء حم

مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت

بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمءا

وحمأك ومررت بحمء او حمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو

حموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا

بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما

وحماك مطلقا اى جواز هم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير

مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فى كل من حالتى الا

فراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة فيقال

هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت

هناء

هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع لانه وضع

وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد

اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذو الفضل

من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الا الى اسم الجنس لكان اشمل وكانه

خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته

الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار

اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى

اسماء الاجناس لم يكن الا باضافته اليه التوابع جمع تابع منقول من

الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل

على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج توابع ان وضرب

لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان اى متاخر ثبوتا لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا

متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعراب

من جنس اعراب سابقه ناشيا كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل

مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه
واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة
شخصية هي فاعليه زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم
منسوب اليه مع تابعه لا الى المتبوع مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر
المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا او ثاني مفعولي ظننت
واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا
والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه و
مظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك
اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا

او محليا

او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل و
رجل ظريفا ثم ان لفظة كل هيهنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس و
بالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع واعني مدخول كل وهو ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة لكن لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل الثاني
الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا
فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع اى جنس
شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اى يدل بهيئة تركيبية
مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة ب
خصوصية مادة من المواد احترازا عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في
مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه
والتاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في
القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد
وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى

فی ای مادة كانت ای فایدة النعت غالباً تخصیص فی النكرة كرجل عالم
او توضیح بمنزلة فی المعرفة كزید الظریف وقد یكون لمجرد الثناء من غیر قصد
تخصیص وتوضیح نحو بسم الله الرحمن الرحیم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من
الشیطان الرجیم او لمجرد التاكید مثل نفخة واحدة اذ الواحدة تفهم من التاء
فی نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثیر
من النحویین ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی تاولوا غیر المشتق بالمشتق و
لم یكن هذا مرضیاً للمصنف رده بقوله ولا فصل ای لا فرق بین ان یكون النعت
مشتقا او غیره فی صحة وقوعه نعتاً الا اذا كان وضعه ای وضع غیر المشتق
لغرض المعنی ای لغرض الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع عموماً ای فی جمیع الا
ستعمالات مثل تمیمی وذی مال فان التمیمی یدل دایماً علی ان ذات ما منسوبة
الی قبیلة تمیم وذو مال یدل دایماً علی ان ذاتاً ما لصاحب مال او خصوصاً
ای فی بعض الاستعمالات بان یدل فی بعض المواضع علی حصول معنی
للذات ما فیجوز ان یقع نعتاً فی بعضها الذی یدل علی ذلك وحیث لا یصح
جعله نعتاً نحو مررت برجل ای رجل ای كامل فی الرجولیة فان ای رجل
باعتبار دلالته فی مثل هذا التركیب علی كمال الرجولیة یصح ان یقع نعتاً فی

مثل

قبض در هر سه
حقیقی در افکار دارد
شور و بجز دانش
که در دانش رسم را دارد

فی مثل ای رجل عنده لا یدل علی هذا المعنی فلا یصح ان یقع نعتاً ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا یدل علی ذات مبهمة والرجل علی ذات معینة و
خصوصیة الذات المعینة بمنزلة معنی حاصل فی الذات المبهمة فلهذا یصح
ان یقع الرجل صفة لهذا وفی المواضع الاخر التی لا یدل علی هذا المعنی لا یصح ان یقع
صفة وذهب بعضهم الی ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الی
انه عطف بیان ومثل مررت بزید هذا ای بزید المشار الیه فهذا فی هذا
الموضع یدل علی معنی حاصل فی ذات زید فوقع صفة له وفی المواضع الاخر
التی لا یدل علی هذا المعنی لا یصح ان یقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبریة التی هی فی حكم النكرة لان الدال لا الة علی معنی فی متبوعه كما توجد
فی المفرد كذلك توجد فی الجملة الخبریة وانما قید الجملة بالخبریة
لان الانشائیة لا تقع صفة الا بتاویل بعید كما اذا قلت جاءنی رجل
اضربه ای مقول فی حقه اضربه ای مستحق لان یومر بضربه ویلزم فیها
الضمیر الراجع الی تلك النكرة للربط نحو جاءنی رجل ابوه قایم واذا لم
یكن فیها الضمیر الرابط تكون اجنبیة بالنسبة الی الموصوف فلا یصح
ان تقع صفة له مثل جاءنی رجل وزید عالم ویوصف بحال الموصوف

اى بحال قايمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال
متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان
اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة
امور يوجد فى كل تركيب منها اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوى
فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او
فعيل بمعنى مفعول كجريح كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى
على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة
الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل
تركيب اثنان وفى الباقى من تلك الامور العشرة وهى الخمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان
كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا
حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا موصولا لا يذكر او يؤنث

جوازا

جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما او برجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة
قايم ابوها مثل يقوم ابوها او برجل قايمة جاريته وبرجل معمور او معمورة داره
وقايم او قايمة فى الدار جاريته مثل يقوم وتقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا
نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا
فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند للضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر
العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث ولذلك قلت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة
وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان النسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه فى الاحوال العشرة وكان لا
مشابهة للفعل فى الخمسة البواقى فى هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم حكم عليه بالتبعية فانه فى

مضبوط بل بين ضابطة لعدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده
لينتفي خلله عند عدم التبعية ومن ثمة اى ومن اجل كون الوصف الثاني في الجملة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن
ابيه قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق
علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرها ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدين
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا من موازنة الفعل و
مناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
على لغة الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية
الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة بهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى
الوصف الموضح الوصف المادح او الذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف
به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهي الدلالة على قيام معنى بالذات

لانه

لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف
وبهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يجيء في
قوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من
ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة في التعريف ومن ثم اى ومن اجل الموصوف اخص
او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذو اللام الاخر او الموصول فانه ايضا
ماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف نحو جاءني
الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله
اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره فبلا
ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص

فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما لم يقم وصف
باب هذا اى باب الاسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى
احدهما لان الابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان
الجنس فاذا اريد تفسيره ورفعه لا يتصور كما ينبغى لابهامه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال
من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم ابوه اى الكريم ومن
ثم اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه
انسان بل دخل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبة
للا شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا

القصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون بتلك النسبة يكون

متبوعه

متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد قصد نسبة المجىء اليه ونسبة المجىء الواقع فى الكلام وكان نسبة المجىء
اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة
فقوله مقصود بالنسبة احترازا عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعها وقوله مع متبوعه احترازا عن
البدل لان المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة انه
لا يذكر لتوطئة ذكر التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع
من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما لم يف الحد
بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله متوسط بينه اى بين
ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم
الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين

الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها
حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة
لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف وتوسط حرف العطف
بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع
الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم
المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله ولها منذرون في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقض عنه المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني
زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن
دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلوحد

العطف

العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها على ما يدل عليه غيرها
من الجمع والترتيب وغير ذلك فنفي جعلها غير عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد
من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه و
ذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو
عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا
بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك للمتصل وان كان كالجزء لكن منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيد فيحصل له
نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في
حكم المعطوف عليه ايضا تاكيدا وهو يم فان كان الضمير منفصلا نحو
ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة الى التاكيد بمنفصل مثل
ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الجزئين

المرفوع المتصل وبين ما عطف هو عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد
طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زيدت بعد حرف العطف لتاكيد
النفي وانما قال لا يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى
فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا
واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز في
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان
لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكان
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير
منفصل كما يجيء في المضمرات يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل
في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مثلثة ولا يكتفى بالفصل لان
الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد المنفصل للاختصار بحيث

لايمكن

لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا
اعادة الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف
هو المجرور والعامل مكرر ويجوز جعل الاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني
وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر بالثاني كما في الحرف الزايد في
كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة
في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقديم ا
لتاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك
والابدال نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في
الاولين الا بعد التاكيد بمنفصل وفي الثاني الا باعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل في الاغلب هو كل المتبوع او بعضه او متعلقه والقليل نادر فيهما
ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد من

تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بينهما بالمنفصل في المرفوع وبإعادة
الجار في المجرور ولتخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه
بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف
عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما
قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة
له من حيث نفسه كالاعراب والبنا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف عليه احترازا عن مثل قولنا يا ايها الرجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده
عن اللام لان المقتضي للتجرد عن اللام هو اجتماع اللام وحرف الندا وهو مفقود في المعطوف ولما
ورد رب شاة وسخلتها فيتقيد بالتنكير لمقتضي عدم التعيين اى رب
شاة وسخلة لها وحمل على نكارة الضمير كرمه وحملا على الشذوذ
اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره وان كان المعطوف مثل المعطوف

عليه فلذا

فاذا يقتضي تجرده عن اللام

او يحمل على نكارة الضمير لرتبة رجلة
على الشذوذ اى رب شاة وسخلة

عليه فلذا وجب بناء المعطوف في مثل يا زيد وعمرو ولان ضم زيد بالنظر
الى حرف الندا او الى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد
معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اى ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع له لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض كان معطوفا على قائم فيكون
خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما
فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف
الجملة وكما امتنع ولما كان لقائل ان يكون يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما
جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء في هذا التركيب
فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا
العطف فلا يرد النقض على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكفي في الربط والاولى والمعنى الذي

يطير فيغضب زيد ليسير الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير الذي يطير
فيغضب يطير منه الذباب واذا عطف اي وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان يعطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي
الباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين
نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي العاملين
وانما قال على معمولي عاملين لانه معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب
زيد عمرا او بكر خالدا او لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي
غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم انه
مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه
لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تأكيد وذلك العطف
كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جايز
لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة

السماع

السماع بل يجعلها او غيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع
المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا
والحجرة عمرا فانه يجوز الا صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه
في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على
مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه
الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على
اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء في بعض
القراءة اي عرض الاخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند
السامع نحو يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي كونه منسوبا او منسوبا
اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غير وذلك لدفع ضرر الغفلة من السامع او لدفع ظنه بالمتكلم
الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب
ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا في المنسوب نحو قولك
زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع انه تريد بالقتل الضرب الشديد
فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب

اليه فانه ربما انسب الفعل على الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كما في قطع اللص فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد او ضرب
هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اى
التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او في شمول المتبوع
افراده دفعا لظن السامع تجوزا في نفس المنسوب اليه لا في شموله لافراده فانه
كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها
فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما او ثلثهم واربعتهم ونحوها
فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت فنقول اخرج المص
الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله تقرير امر المتبوع اما
البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها
للدلالة على معنى في متبوعها او افادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
وتحققه لكن لا في النسبة و الشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه
وهو اى التاكيد لفظى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى
منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ

الاول

الاول اى مكررا للفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جاء زيد زيد او حكما
نحو ضربت انت وضربت انا فى ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مغايرا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
ويجرى اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى
فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية
او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة
اى معدودة محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتع اى تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة
من بضع اى روى وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن
استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها التاكيد اى بالتامل
الصادق فالاوليان اى النفس والعين يقعان على الواحد والمثنى

والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتها افرادًا وتثنية وجمعًا واختلاف
ضميرها العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في
المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة التثنية في تثنية المذكر والمؤنث
ومن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن
في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والانث لما سمي النفس والعين اولين
تغليبًا كالقمرين سمي الثالث تابعًا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقية بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردًا كان او جمعًا باختلاف الضمير
العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت
الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلعت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحد
او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء واكتعون وكتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء كان مفردًا او جمعًا اذ
الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان

الكل

الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يصر اجزاء لم يصح تاكيده بكل واجمع ويجب
ان يكون ذلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسًّا كاجزاء القوم او حكمًا
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده
بكله ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزاءه
حسًّا ولا حكمًا في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزًا
كان او مستكنًا بالنفس والعين اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير
المنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
للضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيدًا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم
يؤكد الضمير المستكن في اكرمني نفسه لالتبس نفسه التاكيد هو لا التاكيد
بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها
وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم الالتباس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل

بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما
قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو
جاءني القوم كلهم اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان كثيرا واكتع واخواته
يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل
هذه الكلمات الثلث بتبعية اجمع لا بالاصالة لكونه ادل منها على
المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو
اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه
التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي
يقصد النسبة اليه بنسبة ما الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا
يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل
يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان
ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد

وعطف

وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احترازا عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع
ولا يصدق على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد يتناول
البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب
الى المتبوع هيهنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق
الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبة الى شيء
اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل
اي بدل هو كل من المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض من المبدل
منه فالاضافة فيهما كما في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي سبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال المبدل منه نحو سلب زيد

نوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل
مسبب عن الغلط فالاضافة الاخيرة من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لكون ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا
لا ان يتحدا مفهوما لئلا يكون مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر
لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان لا بدل الكل وما
قالوا بان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال
الا الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجيئ بالثانى تتمة
له وتوضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجيئ
بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وحينئذ يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة

فالفرق

فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا
زيدا رأسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه
ملابسة بحيث توجب النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم
ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويقتضى نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم
فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى تكون تلك
الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان البدل
منتزعا من المبدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر
فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل مركوز فيه مناقشة فى المثال
ويحكى يورد لهذا له مثل ما رأيت درجة الاسد برحيه بانه لا اعجال لهذه
الى رجاة وانه لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يتم بدل الكل من
البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه
الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى تكون بان تقصد
اليه اى الى البدل من غير ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره

اي غير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت
زيدا اخوك ونكرتين نحو جاء رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اي النعت للبدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
من كل وجه فانه لو لم يوصف يكون كالتعاير لما فيه من معنى يفصل الكاذبة مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو
ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما ابدال الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول
الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك
واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع مثل
جميع التوابع غير صفة احترز عن الصفة توضح متبوعه احترز به عن البدل

والعطف

والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان وقصته انه اتى اعرابي
عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى
الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى
التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء
فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا من حيث
الاحكام اللفظية واضح في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر
ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في
حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما مر
فيما سبق في الضارب زيد وتكرير عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير

مترقبة وقوعاً وعليه الطير فاني مفعولي التارك ان جعلته بمعنى المصير والا فهو حال
في
وقوله مترقبة حال من الطير ان كان فاعلاً لعليه وان كان مبتدأً فهو حال من
الضمير المستكن في عليه ووقوعاً جمع واقع حال من فاعل مترقبة اى واقع حوله
مترقبة لازهاق روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا ترقبه
راك
واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التا
البكرى بشر كل ماكان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه
الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما
هو اعم من هذا الباب اى كل ماخالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه
اذا كان بدلاً فيتناول صورة النداء ايضاً فانك تقول يا غلام زيد وزيداً
بالتنوين مرفوعاً حملاً على اللفظ ومنصوباً حملاً على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلاً والمعنى الاول اظهر والثانى
افيد المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحد شامل لا يعم الا من يعرف ماهية
المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفاً
للمبنى بالمبنى لانه ذكر في حد المبنى لفظ ما ناسب اى اسم ناسب
مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة

المغيرة

المغيرة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب هذه المناسبة
بانها اما ان يتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الا
لاستفهام او الشبه كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة
او الصفة او غيرها او وقوعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع
موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع
كاف الخطاب المشابهة للحرف في افراده وحده واضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع مركباً مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا الكلام
من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى
والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلاً للمعرب واعتبر في المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه
مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معاً او بانتفاء احدهما فقط فكلمة
او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب
في تعريف المعرب والمبنى تقديماً وتأخيراً ايثاراً لتقديم ما مفهومه
وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث

ووقف بالسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد بالحركات والسكنات البنائية لا يعرب عنها البصريون الا
بهذه القاب لان هذه الالقاب لا يعبرون بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقون عنها
على الحركات الاعرابية ايضا كما ترى في صدر الكتاب حيث قال بالفتح
والضمة نصبا او الكسرة جرا او على غيرهما كما يقال الراء في الرجل مفتوحة
مثلا والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني وانه المتوقف على بنائه ان لا يختلف
آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف
آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امراة ومن زيد وهي اي المبني
والثابت باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال
لا على الافعال لتقرير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء
الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست
مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد
منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة
فلا بد ايضا من ذلك من علة اخرى احدهما علة البناء على السكون

على السكون والاخرى الحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقي المضمر ما وضع
لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه يخاطب بتوجيه
اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب به فانه
انما موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظا
المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب او غايب
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغايب مطلقا اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى
او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي
ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك
المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المستفاد من قوله اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم
ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم

مطلقا

ذكره فصل التعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون
ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحاضر في
المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد و
رجلا وهو اى الضمير بالنظر لما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله لا يكون كالجزء منها بل هو
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
او غير مجاور نحو ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى
عامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى المضمر المجرور
متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف
المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فاذا لك اى المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع
الاول اى المرفوع المتصل منه ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم للماضي

وضربت

وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهي اوليهما الى ضربن صيغة
جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي
وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر جمع ضمير الغايبة لانه
دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما
انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان
اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احوالها من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان
القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انا انك انكما انكم انك انكما
انكن انه انهما الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياي
ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي
اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم

والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتا
والتانيث والنوع الخامس المتكلم غلامي مثال المتصل بالاسم
ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم
غلامك غلامكما غلامكن غلامه الى غلامهن ولي مثال المتصل الخ وكان
القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم
وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير
ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث ووضعوا
للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان
فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتا حرف
تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى حملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور علامة

ومناسبات

ومناسبات لا يطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة بعضه لا المنصوب
ولا المجرور والمنفصلات ليستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء
الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتارها على
فاكتفوا بلفظ الفعل كما حذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي
دليل على ما الفي على ما حذف في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل
في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو
زيد ضرب وللواحدة المونثة الغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو
ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل
الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
مثنى او مجموعا واحدا وفوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب نضرب
وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب
والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سواء سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل تفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا
لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند

ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب
والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا
ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق
على ما كان عليه في الرفع فلو كان ضميرا لا يتغير الا ترى ان الياء في تضربين و
النون في تضربن والواو في يضربون والالف في تضربان لا تتغير فيها
اى الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ
اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر
المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر
فمتى امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل
بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع
لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض او
بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به
او يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون

العامل

العامل حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني فانك او بكونه اى كون الضمير
مسندا اليه لا ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اى تلك الصفة
كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض
الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب
الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم
خلاف الظاهر يعلم انه مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولا
لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدونه لا انفصال في بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي
كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال التقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
الغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق
نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما
مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي

اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على
زيد حيث وقعت خبراً له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما
يصح ذلك اذا كان هي فاعلاً لا تأكيداً والا لكان داخلاً في صورة الفصل
لغرض التأكيد لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون الضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلاً كما قال و
اختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعاً احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلاً
فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعاً
احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازاً عما اذا تساويا ونحو اعطاها
اياها حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازاً
عما اذا كان الاعرف مؤخراً نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعد ما
للمتكلم في تأخير الاعرف ولا يلحقه تطرق في اول الوهلة بايراده على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضاً نحو اعطيتهوك فلك الاختيار

اي الاختيار

اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلاً نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلاً نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما ينفصل وان كان متصلاً ونحو ضربيك فانه
اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعاً لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد با
لفصل المتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان
لم يكن احدهما اعرف بان يكونا ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كلا من
التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد
المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني
فلكراهتهم تقديم الانقص على الاعرف فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته
اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك
مثال لما يكون احدهما اعرف وهو الضمير المخاطب ولكن ما قدمته
والمختار في خبر باب كان واخواتها اذا كان ضميراً الانفصال كما تقول كان زيد
قائماً وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميراً
منفصلاً لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميراً متصلاً ايضاً نحو كانه

زيد قايماً وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته وجب
الاتصال ففي شبيه المفعول وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من
رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير
بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت
الى آخرها يعني لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا
هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان
لا وفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد
لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض
اللغات لولاي وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا

وسيبويه

وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب
واقع موضع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى ففيهما ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اى ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا اتصلت تلك الياء التي آخر الماضي من الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني
وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه
عريا من نون الاعراب اى عن نون التي هي الاعراب نحو يضربني لتحفظ
آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها لو اوط
حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت
مع النون الاعرابية الكاينة فيه اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها
بالخيار ان وان ولكن وليت مخير بين اثبات بنون الوقاية للمحافظة للحركات
البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها لعدم احتمال اجتماع
النونات ولو حكما في لعل لقرب اللام مع النون في المخرج وحملا على
اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين الاخوات
ان لعدم مانع في ذاتها او الحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من

وعن ودق وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو
الاصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاغلب
فالمختار فيهما ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط
بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القايم وبعدها اى بعد
العوامل مثل كنت انت الرقيب عليهم صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا و
تذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى الكوفيون فصلا وذلك التوسط
ليفصل ذلك المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما
ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
المبتدا ضميرا ونحو ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل
بل الشأن المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها
او افعل من كذا لاضافته بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع
له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة

الضمير

الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل ولكن الخليل
استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اى
يستعمله يجيب بحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر
وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع
ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق و
فى بعض نسخ المتن يجعله مبتدا ما بعده خبره بدون الواحد وحينئذ
الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل التاكيد التقدم
لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك لا يجب المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام
ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة بين
الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان
العمدة فيها مؤنثا لحصول المناسبة بغير ذلك الضمير الغايب لانهما
بالجملة المذكورة بعده اى بعد القصة محصة من الجنس المذكورة

والظاهر ان قوله ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا
في بيان القاعدة فانه لا دخل للتمييز في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هناك
التمييز او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو حمل
التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان
يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه
ضمير غائب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى
ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون
مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان يكون كان
مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال
للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز ويحذف عن اللفظ
باضمار لا انتيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيفا اي جائزا مع ضعف
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه

لان

لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا
وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بقية الاضمار ههنا
مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خفف ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما
وبعد تخفيفهما وجد ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما
قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد ان المفتوحة المخففة
عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى لشبهها بالفعل من المكسورة
فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها
في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها اعمالا مع انه اجدر بالعمل ولم
يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب بجهة
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف الضمير الشان مع ان
المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة
في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد
منها المشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير

الغايب وامثاله فانها للاشارة لا معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل
قوله تعالى ذالكم الله ربكم مما ليس للاشارة حسية محمول على التجوز وانما
بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذين حال كونهما
لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب
الثلثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه متعلق كل واحد منها
بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال اي الرفع
والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث
الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن الا هي
وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل
هما اصلان وللقول باصالتهما انهما اقدمتا على سايرها لفرعيتها
وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير الوصل
الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بهما والمثناه اي مثنى المؤنث تان
في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة ورودها

على الالسنة

على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين
باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس
بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين
وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي
لا يقتضي الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعها اي جمع المذكر
والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة ها تدخل على اوايلها على سبيل الحروف
والعروض بعد اعتبار اصالتها في التنبيه وهي كلمة ها فهو في الحقيقة
ليس منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء
للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها ان زيدا قايم
وتتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف
تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذالك مثل ذا زيدك وبك وهي اي حروف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي الستة والاشتراك خطاب الاثنين وجمعت

الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر
والمؤنث ومثناهما ومجموعهما وهي ستة واجعل الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان الافراد وتوالك
ستة فيكون اى الخطاب الحاصل من الضرب خمسة وعشرين و
هي اى الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس
ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الخ
ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات و
كذا الى البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك
الى تانكن وتينكن واولاك بالمد واولئك بالقصر الى اولاكن و
اولاكن واما ذينك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال
ذينك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
واما المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين
ولما راى المص كثرة الاستعمال كل من هذه الكلمات الثلث

مقام الاخيرين

مقام الاخيرين منها لم يجد هذا الفرق مذهبا واهال الاخير فقال ويقال
تلك وذانك وتانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولئك
باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل
ذلك الاشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما ذانك وتانك
مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف
الخطاب منه للقريب وها انتم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وههنا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الاكثر وثمة اكثرها ايضا للمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الا
شارة فقد تستعمل في المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من
المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزء بنفسه
يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا غيرا ولا يصير جزءا تاما الا كان بتم
من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا الاولى
بحل الى المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل و
والمفعول وغيرها وانما لم يكن جزءا تاما لان جزءا مطلقا لا منفردا كان
مجموع الموصول او الصلة جزءا من المركبات يكون الموصول وحده الخ

تعريف الموصول

جوء الكون لا يكون جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة
على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا
لانه لا مخرج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقايل ان يقول يمكن
ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى
هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر
العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا
مبالغة للاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بحسب
المفهوم اعم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول فسره بقوله وصلته اي صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل

والمفعول

والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا
لغيره ضمير له اي الموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول لان اللام الموصولة شبيهة باللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة ليعمل بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان للمثنى المذكر واللتان للمؤنث ويكونان بالالف
فيهما في حالة الرفع والياء فيهما في حالة النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المذكر اشهر
والذين كاللاتي لجمع المذكر واللائي بالهمزة المكسورة فقط
واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر
واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف
الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوات بحذف التاء والياء
وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما
يعقل نحو والسماء وما بناها ومن اي بمعنى الذي فيمن يعقل ويجيء

فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى نحو
اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو
اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي للاختصاص بحسبها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي وكلاهم
وبئر ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها وطويتها وذا بعد
ما الاستفهامية للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد
المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه
عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن
يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي
او ما يقوم مقامه مع معتقدهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا
الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر من الاسم
الفلاني في جملة الفلانية بالذي فعليه بيانهم طريقة الاخبار لا بد له
من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم انه كيف

الاخبار

الاخبار فاي اسم يصح فيه واي اسم يمتنع فقال والمصنف الاشارة
اي هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة
بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء
ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر بها صدرتها اي اوقعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية
يعني في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة
الذي واخرته اي المخبر عنه من الضمير خبرا نصب على الحال وضمن
اخرته معنى جعلته خبرا لما تاخر فاذا اخبرت مثلا عن زيد من
جملة ضربت زيدا اي جعلت الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد
موضعه محل الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول
من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا
عن الذي فقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف
واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها

فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن
ان يوخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا
اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء
منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد
منطلقا ويشترط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين
فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول
ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا
تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر
الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان
مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا
لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي

عن زيد

عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما
فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب
ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يودي
الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا
في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز
ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية
وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها
فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه
اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقول الذي زيد ضربته غلامه
لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد

وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد فكل منهما
ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم
واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قائما موصولة نحو
عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
من اصح المفعول به
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما
معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال اي رب شيء له فرجة تكرهه النفوس وتامة
بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى
فنعما هي اي نعم شيئا هي او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما
اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت
من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا وحب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة
فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث
كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي

من رآك واستفهامية نحو

كتبه ... العلم ... اسمعيل

الموصولة

فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل وقيل اي
يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا يقع صفة
اصلا واجيب بان اي الواقع صفة هي في الاصل استفهامية لان
معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد
فنقلت من الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة
بالاتفاق وحدها لا يشاركهما في الاعراب غيرهما من الموصولات
الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي نحو الطائفة وانما اعربت
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ
بالضم اي ايهم هو اشد فانما بنيت موصولة عند حذف صدر
صلتها لتاكد شبهها الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض

ما يوضحهما لما فيه من الغائب باما بعدها وهو المضاف اليه ولم يبنى
الموصوف لبنائه ومثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صلة
صلتها لانه ذكره في قسم المنادى ان كلما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي
قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معنى ما الذي على ان
ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فما
مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع
اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر
ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها
بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا لغو والفرق
ان موديهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء
انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة
فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي نصب
على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام بالنصب صنعت الاكرام

ليكون

ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور في
الثاني ورفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره
المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء

مبحث اسماء الافعال

الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين
هما من اقسام مبني الاصل فعلة بنائهما كونهما مشابهة لمبني
الاصل فما قيل ان اف بمعنى تضجر وآه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان الحال المعنى على الانشاء ومع
انه اشبه ان يعبر عنه بالمضارع المثال مثل رويد زيدا اي امهله
مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها
في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى
الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي
حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع
تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ
الافعال وانها لا يتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال

على ان يكون دويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي
ولينظر ما قال بعضهم ان سرعان مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال
على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل
ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب
الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال
اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثي المجرد قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد
في الثلاثي المجرد ورد عليه بانه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد قيل
قال بعضهم قول سيبويه بانه مطرد اراد بالاطراد الكثرة فكانه قال
لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه
مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشيخ الرضي
اي فعال هو علم لما قبل مصدر معرفة مؤنث علم يقم لي الى الان دليل قاطع
على تعريفه ولا تأنيثه وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق

بمعنى

يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني
لمشابهته لما اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنه
فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول من الامر الفعل للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في فاعل قال الشيخ الرضي والذي يقوى ان تكون اسماء الافعال
معدولة من الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم يحملهم عليه كيف
والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك
الشيء ان لا يخرج من النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج
الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة
في جميع اسماء الافعال وبيان وجهها في كلام طويل فمن اراد الا
طلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين
من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج
باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه علم للمعاني لا للاعيان وقوله
مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام
علما للمؤنث وغلاب كذلك للتنبيه في استعمال اهل الحجاز لمشابهته

في الامر كفعال والوصف للمبالغة

المبني

فعال بمعنى الامر علما لا وزنه معرب في استعمال بني تميم
الا ما كان اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان
بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يعربون بالجر
الكل نحو حضار علما للكوكب فحينئذ الاكثرون اتفقوا ان الراء حرف مستثقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف سلوك
طريق مختلفة الاصوات اعلم ان الاسماء الجارية على لفظ الانواع

مبحث الاصوات

اما منقولة الى باب المصادر او للفرقة المصدرية ولم تصر اسم فعل
او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل ويها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال
واما غير منقولة بل باقية على ما هو عليه حين كونها اصواتا ساذجة
ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على ثلاثة انواع فمنها ما يخرج
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي ونحو
لا يقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظه
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت غيره

كما اذا حكيت

كما اذا حكيت ان ما في صاحبك للاصل او ما يشابه صوت الغراب
من نفسك ونحو لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت
به لاجل حيوان اما الزجر او الدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ
لاناخة البعير ونحو ايضا لا يقصد بان يحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او قاق
عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا
ما كانت باقية على ما هو عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية
وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريانها مجرى
ما لا تركيب فيه من الاسماء واما الاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ اسماء لفظ
ولم يقل اسم لعدم وضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصل به
على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في قسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا لاناختها او زجرها

او دهانها او غير ذلك انما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم
ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو الطيور بل بعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين وان كانت ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كالقاق اذا صوت بانشائه
تشبيها بالغراب الثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم
يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير
تعلقها بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك
اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اى المركبات المعدودة

المبحث المركبات

من المبنيات كل اسم مركب حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما
او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب انما قلنا حقيقة او حكما لئلا
يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله
ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل
واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل

خمسة عشر

خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين
جزئيه قبل التركيب نسبة العطف تعين النسبة على وجه يخرج منها
هذه النسبة اصعب يخرجها القتادة والاحسن ان يقال المراد
بالنسبة نسبة تفهم من هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط
شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل
على نسبة اصلا الا ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر
لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان
تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا اى الجزءان الاول
لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محل الاعراب والثاني لتضمنه
الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع
خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من
ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر
وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان

فيه ان النسبة الاضافية ومن ظاهر هيئة [illegible] التي [illegible]

احد جزئيه العدد الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق
منه وقيل فيه نظر لان الثانى غير لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
به حادى عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق
من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع
الجزئين لان صيغة فاعل لا يسع حروفهما جميعا
فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا
الاول لتدل على المقصود من اول الامر فاخذوا
مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر
بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ

من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه
لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه
بالمضاف لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثانى فاعرب
الثانى مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى
الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف
في الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو
في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه والاخرى بهما
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى الكنايات

مبحث الكنايات

جمع كناية وهى في اللغة وفى الاصطلاح ان يعبر عن شىء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه وكل

بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها
ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض
المظروف يتعذر تعريفها الا بالتصحيح به فصل فلذلك عرض
عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف حمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها
في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه ثم سمي
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل
واحد منهما يكون للعدد والكناية تعينه وجاء كذا كناية عن
غير العدد ايضا نحو جئت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث
هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها لم يجز خلوه
عنهما ورجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي وكان في الاصل

معربا

معربا لكن امحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع اسما
مفردا بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره
نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبة في البناء مخففة
عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف ههنا فكم الاستفهامية
من الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه
منصوب على التمييز مفرد لانه لما كانت المعدود وسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما
وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب اما جمعا مفردا
لان العدد الكثير مميز كذلك واما جمعا مجموعا فلان العدد الكثير
فيما ينبئ عن كثرة صريحا فلما قصد اليه مثلا في التصريح بالكثرة
جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وقد يدخل من فيهما
اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل

وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذه في الخبرية
كثيرة نحو وكم من ملك وكم من قرية نحو ذلك لموافقة جر المميز المضاف
اليه واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن لا في
نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة استفهامية وخبرية ثم لها اي لكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام معنى فتقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام
والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اقوى
لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منها بقوله فكل ما اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا
او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث

هو كذلك

هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز في ذلك نحو تقول كم
يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به
والمفعول فيه وغيره ذا اللذي يتعين بتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة
ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه وفي الخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقولنا بعده فعل غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته مفهوم من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه ليدخل
في قاعدة النصب اذا جعل من قبيل ولم يبق بعده فعلا غير مشتغل
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر
نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضافا نحو غلام كم رجلا

هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل
هذا الفعل وعمل لا يكون الا بحسب المعنى وذلك انك تقول
كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به
والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه للحال المنصوبات
انما هو بحسب المعنى الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول
فيه والخبرية نحو كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم
سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا لتدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده
فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث
ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وان لم يجعل من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من
هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم

درهما

درهما اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت
وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم
حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار من المجرور
متعلق بجار
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما
كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى
وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل غير مشتغل عنه ولا
قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى
فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم مالك على قياس من اخوك
وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة
متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر انتقدم
على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو
كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع نائبا لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم في ما في الوجوه
الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط

يعني انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء الا في كل واحد
منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذ مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول
نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما
واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو
من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه
ومن يأته فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله
ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع
بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من
هذه الكلم اين وايان وكيف وانى واذ ان لم يجر مجاز نحو من اين فلا بد
من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية
ومن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما مجازا نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهو مرفوعة

بالابتداء

بالابتداء قال الشيخ الرضي وانا لم اعثر بعد على شاهد من كلام العرب
وما هو لازم الظرفية بل يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك
بفلان اما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع
في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت محلا تقديره
انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل
ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
يعني فيما يحتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة
اوجه مكتوبة في كثير من النسخ وفي مثل كم عمة اي ما هو تمييز — وفي بعضها
باعتبار بعض الوجوه نقل النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلاثة في كم احدها فعل بالابتداء والاخران نصب على الظرفية
وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا
على حسب العامل الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الحق مما سبق من
(اي احتمال الاول)
وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها اعني عمة احدها الرفع

على الابتداء استفهامية كانت او خبرية ولا اعراب النصب على
تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ويخفى
ان هذا الوجه مبني على اختيار جواز حذف تميزها وهو خبر
مذكور فيما سبق فكان الاليق ناظر هذا من قوله وقد يحذف
في مثل كم مالك كم ضربت واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه
الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا او عامرا فدعاء قد حلبت
على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون
منقلب الكف او القدم بمعنى انها الكثيرة الخدمة ممارسة كذلك او هذه
خلقتها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه
معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فحلبتني على كره
مني والعشار من انواع خدمتها الحلب لانه من خدمة المواشي وهي ابلغ
في الذم من خدمة الاناسي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة
التي عليها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب
ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمتي وخالتي
اشارة الى هذا التطرف ابيه وامه والاستفهام على تقدير النصب على
سبيل التهكم كانه ذاهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنها .

وكونها

وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التفخيم اى كثير من عمات
وخالات لك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اى كم مرة
او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة
على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك خبره وقد حلبت وكم
استفهامية كانت وخبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب
لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية
واذا نصبت عمة رفعت خالة فدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا
خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت وخبرية في مثل كم مالك كم ضربت اى في مثال اقامت قرينة
دالة على الحذف وحفظها اذا اسئل عن كمية مالك واخبر عن كثرة
فما الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير او اخبار
عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا مالك فكم في هذا المثال مرفوع
على الابتداء ومالك خبره واذا اسئل عن كمية ضربات بعد العلم
بوقوعها او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة
الى مرات ضربات اى كم مرة او الم مرة ضربت او الى ضربات اى كم

استفهامية

او ضربت ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية
والفرق بين المعنيين فعلى هذا المعنى يكون كم منصوبا
على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر منها عند تعدادها ببعض الظروف فالحاجة الى ذكر
البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع
عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان
عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو جئت بعدٍ كان خبرا من
قبلٍ وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية
الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهى
بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء لا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز
في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب
قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات

مبحث الظروف

فلا فرق

فلا فرق بين ما اعربت من هذه الظروف المقطوعة وبين
ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة
فهي نكرة قبلا اى قبلا فقال الشارح الرضي قوله الاول هو الحق
واجرى مجراها اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس
غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم ان لم يكن فيه من القرينة
لشبهها بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف
اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء في نيل ليس غير لكن
استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اى ومن الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت
او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء في قول الشاعر
اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضافا الى مفرد وهو
سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا واخره
نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها

حيث ظاهر

غالبه الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
الذي تضمنه الجملة فهي ان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت
على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة
البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة
الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا نعانيه كانت وكلمة
فانما بنيت لما ذكرنا داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها اذا
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس خرجت ولهذا كثر
في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في
اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها لكنها اي لكون معنى الشرط فيها

اختير

وقيل هي اذا كانت زمانا من ازمنة المستقبل اي الزمان المستقبل ان كان

اختير اي جعل مختارا ان يليها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
ويجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تا
صلها اذ في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة
مجردة من معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم
فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به
فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير
نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف
الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر وقد
استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء
للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت
ففاجات زمانا وقف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية
او مكانا وقف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله

زمان وقوف السبع او مكان وقوفه مفعول فيه لقاتلت لا مفعول به والا لم
يبق اذا ظرفا بعد تسمية بل المفعول به بمعنى وقف اى قاتلت
فى زمان وقوف السبع او مكانها اياها اى السبع وقد يكون لمجرد
الزمان نحو اتيتك اذ احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل
اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
وقد سبقت الاشارة اليه ومنها اى من الظروف المبنية
اذ الكائنة للماضى مبنية لمشابهتها الحرف حيث او لكون وضعها
وضع الحرف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية
والفعلية لعدم اشتمالها معنى الشرط المقتضى لاختصاصها بالفعلية
مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو
خرجت فاذا زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين
وانى فيما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى الاستفهام والشرط نحو اين زيد
واين تكن اكن وانى زيد اى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف

وانى القتال

وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان نوم زيد ايان قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرهما ايضا ومنها كيف للحال اى حال شيء وصفته المراد
بالحال صفة الشىء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب
المفصل كيف جار مجرى الظرف ومعناه السؤال عن الحال كما تقول
كيف زيد والمعنى على اى حال هو ويستعمل الشرط معها على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس
اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان
كان بعدها اسم فهو فى محل الرفع على الخبرية عنه وان كان بعده
فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال
جئت راكبا او ماشيا ومنها اى ومن الظروف المبنية مذ ومنذ
مبنيان لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة

اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ
يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى
يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد ولا
المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المثال المتقدم او حكما نحو
ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم
رؤيته هذان اليومان تمام لا يلاحظ هذا ان اليومان امران
لعله لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا
واحدا لا اثنين او اشياء فالمثنى او الجمع اذا وقعا اول المدة
يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو
ما رايته مذ يوم لقيته فيه لحصول التعين المقصود لانه لا فائدة
في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوليته وقت الزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى
جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان
الذى قصد بيان زمان كونه متلبسا بالعدد اى بعد
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شي نحو ما رايته مذ يومان اى جميع

من كونه معرفة لان النكرة مقصودا

اجزاء

اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ان بلغ ولا انقص وقد
يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو
ما خرجت مذ ذهبنا وان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة
ان او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ
ان ذهبنا او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه
الامور ويصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي
وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمان مبتدأ وهما
معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعدهما ويرد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ مثل قولك مذ يومان نكرة
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما ان كانا مبتدأ
او خبرا فهما صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما

خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما

يفعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي ومن الظروف المبنية لدى بالالف
المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال مع
النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر نون ولد
بفتح لام وسكون الدال ولد بضم لام وسكون الدال ولد
بفتح لام وضم دال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل
البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد
فيما يحضر عنده وفيما يقع في خزائنه وان كان غايبا عنه ولا يقال
المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها انه يجر بها
على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب
بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة الكثرة
استعمال من نحوه بغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء
المشددة اما المخففة وهذه اشهر لغاتها وقد يخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة ومع المخففة وجاء قط

ساكنة

ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها
للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي
وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء
المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة
وقيل لحمله على لغته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان
المستقبل المنفي فيه وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا اراه عوض وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع الاضافة اليه نحو عوض العائضين اي دهر الدهرين ومعنى
الداهر العابق الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة والى كلمة اذ الا المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها
البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى هذا يوم
ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فمن قرأ بالفتح ويجوز
اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف
الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء

على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة
مثل بقاء مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم بينهما
الظروف المضاف الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث
الظروف يجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة
اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم
وضع بوضع جزئى او كلى لشيء ملتبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة
للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية
اذ او ضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشاره بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها فى المرتبة فالاول
فانها موضوعة بانه معان معينة مشخصة باعتبار ... فان الواضع
اولا لمفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة
لملاحظة افراده ووضع لفظ انا مفهوم بانا كل واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك

فتعقل

هذا باب المعرفة والنكرة

فتعقل ذات المشترك له للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع
له جزئى مشخص والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته واما الجنسية كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار
علم لهذا المعنى الجنسى معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذلك الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار
اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان المتصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك

بينهما الرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او لا
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخل لام الزائد لتحسين
اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يبعد
ما دخلته قسما آخر من المعارف او معرف بالنداء نحو يا رجل اذا
قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المصنف
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل السادس المضاف
الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا
بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه فقيل ان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرف ليدخل فيه المضاف الى المعرف ايضا مثل غلام ابن الرجل
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو
مستثنى عن هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الا
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات على المبهمات ومعنى

الى احدها

الى احدها معنى ظاهر في المعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف
حتى العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر
بالاب والام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو لقب
والا فهو اسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا اليه ذلك
غير متناول لغيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير
الشيء باستعماله لغيره واحترز به عن المعارف كلها فقوله بوضع واحد اي
متناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة علما اشار الى ترتيب
انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر ايماء الى التنبيه على ترتيب
اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقوله اعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اضافتها المضمر المتكلم لبعده وقوع
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم
المتوهم انك اذا قلت انا لم يلتبس لغيره واذا قلت انت جاز ان

يلتبس بالآخر فيتوهم ان المخاطب غيره وليس المراد بالاعرفية الاكثرية
المعرفة البعيدة عن اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه علم من
اعرفية المتكلم والمخاطب انه أدون منهما واقتصر على بيان النسبة بين
اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا بالنسبة
الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه واما نسبة
وهذا اما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع [illegible]
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان
فيها اختلافات الكثير والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته
المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
انما افردها بالذكر لان لها احكاما كثيرة خاصة ليست لغيرها اي
ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد
او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات والآحاد جمع واحد والواحد منها
وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكمية بان يكون كل واحد منها

اسماء العدد

لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معين منها
اشياء بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة منكرة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود معين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم
يكونا عند بعض الحساب من العدد ولا ان المبادي من هذه [illegible]
ان تقبل لكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين وتمر وتمرين حيث لا يفهم
منها الواحد والاثنين فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي
يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او با[illegible]
[illegible] كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او [illegible] كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف
تقول في العدد [illegible] مذكر ومؤنث ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد

في المفرد المذكر وثنتيه واحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء الجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال
الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين
المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق تقول انا جاوزت عشر احد عشر اثنا
عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة و
ثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير
المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى الاحد والواحدة الى احدى
للتخفيف تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر
رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء
الاول فيهما بحالة قبل التركيب تذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان
التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولذا

بانه جنس آخر من التانيث في اثنتان وان كانت للتانيث لا انها
حملت على ثنتان واما تانيث جزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره
للمذكر كما عرفت وجب تانيثه لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر النون لانه منسوب بالعطف على عشرون المنصوب
محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية تقول
فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون
في المذكر احدى وعشرون في المؤنث وما فيه الواحد والواحدة
منهما بدون التركيب لان المعطوف عليه في حكم التركيب لم يكن
استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يثبت معها في فاصلة العطف بلفظ ما تقدم بل جمعهما جملا

بجامد بجما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزايد
عليها لما ثنا ذلك الزايد بلفظه ما تقدم من اسماء العدد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنان
واثنتان وعشرون فى المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل
الى تسعة وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة
والف للواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى فى المذكر والمونث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما بينهما ثم
بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال
كون الزايد واقعا على صيغة ما تقدم من اسماء العدد من غير
تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد ومائة واثنان فى المذكر
واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة وواحد عشر رجلا فى المونث
واحدى عشرة امرأة ومائة وواحد وعشرون رجلا او واحدى وعشرون
امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة
وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا
وتسع وتسعين امرأة وكذلك الحال فى تثنية المائة والف وجمعه ويجوز

بعكس العطف

بعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة واثنان ومائة الى آخر ما ذكرنا
والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشر وعشر
ويجوز اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معديكرب وشذ
حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة
كما فى قول الجانى القاضى اذا احذف الياء الا ان الذى سوغ ذلك
فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال فتح ثمانى عشر
الشارح الرضى ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى
ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة لما فرغ
من بيان حال اسماء الاعداد شرع فى بيان حال مميزاتها فابتدأ من
الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز
الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا
نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه
لما كثر استعمالها اثر فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تقتضى
التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد
الا فى ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموعا لانهم لم يجمعوا مائة

حين ميزوا بها ثلثة ولحوا التدرج فقياسها ان يجمع فيقال مآت او مئين
لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى
جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
الى التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما تقرر المجموع بعدما هو في صورة
الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه
اخصر وميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الا تسع وتسعين منصوب
مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم بقاء النون
معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذف فيها اذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء
كالاسم الواحد لو اضيف عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيما كان
غير مميز العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة
اشياء شيئا واحدا وانما جوزنا ثلث مائة امرءة مع ان فيها صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بعلمه امرءة واما افراده فلانه لما كان
منصوبا بما يفضل فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا وميزها بدو الف

ومميز

مميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف انما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما
لان استعمال الجمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مآت رجل
كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كان مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب
ان يكون مميزهما على صيغة مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة
من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع
الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المذكر واللفظ مؤنث كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر ففيه
اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة شخص
وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت
قلت ثلث شخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان
واثنان وثنتان بمميز فلا يقال واحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكر من ما يصلح ان يكون

تمييز الجماعة على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرح ان الواحد والاثنين
استغنا بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما
الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما
اى عن الواحد والاثنين ان كان التمييز مفردا او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز
الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه
مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا الا ترى انا نحو قلت لما التزموا
الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيهما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب
اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنين
استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه المصوغة بهيئة مخصوصة القابلة
للحوق علامة الافرادية اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية
فاذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فانه
الحق العلامة التي هي اغنى عن ذكرهما ولا شك ان رجلان اغنى من اثنان
رجل وفي ذلك الاستغنا انما يكون لافادته اى افادة لفظ التمييز النص المقصود

مع تمييز المفرد

اى التنصيص

اى التنصيص على العدد والتصريح به الذي هو مقصود ذلك التمييز
بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى
في افادته عن ذكر العدد على حدة فتقول في المفرد من المتعدد
اى في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره
اى تصييره ذلك المفرد عددا انتقض ان يدل عليه بواحد الثاني في المذكر
فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه
اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك
ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا
تقبل اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله
اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني
اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد

والواحدة لانهما لا يبنى الان على المرتبة فابدل منهما الاول والثاني
لدلالته عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذا الثالث عشر والثالثة عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء
كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وهكذا في جميع
المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في
المؤنث كما تذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه
اسم الواحد فذكر لا معنى التانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه اسمان وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ونحوهما اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حاله
اختلف بناؤهما فلاختلاف بنائهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد
المتعدي باعتبار تصيير ثالث اثنين باضافة الى الانقص بدرجة اي مصير
اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين
ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة

او اربعة

او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه
اي احدها لكن لا يعمل لقابل باعتبار وقوعه في مرتبة الثالثة او الرابع او الخامس
ولا يلزمه جواز اراده الاول من عاشر العشرة وبذالك مستعملين وتقول
في اضافته تمام الدال على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى
الثاني اي واحد من احد عشر من اخر يعتبر درجات بناء على الاعتبار الثاني
وهو اعتبار بناء الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لا
نتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب
البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لا
نجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
ولذا عرفه لانه معلوم في تعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه
اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقية كامرأة وناقة ومعرفة او حكما كعقرب او الحرف الرابع في المؤنث

باب المذكر والمؤنث

وحكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الباقي من المونثات
السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار
ونار ونعل من المونثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم
متلبس بخلاف المونث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا
ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها
مقصورة كحبلى وحبلى اي ممدودة كحمراء او حمراء وقد زاد بعضهم
اليا في نحو لم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس كذلك بل يجب
ان يكون صيغة موضوعة للمونث مثل هي وانت هو اي المونث
حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم باذائه اي في مقابله
ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابله
جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بخلاف المونث الحقيقي
اي ليس باذائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ
لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا
تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين
مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث فيها مقدرة

بدليل

بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمونث اللفظي الحكمي
كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه
اي المونث مطلقا حقيقة ولفظا مظهرا او مضمرا فبالتاء
اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول
الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في اشعار
في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون
التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لان في لفظه من الاشعار به
بخلاف ظهر اذ ليس فيه ما يشعر بتانيث وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجع الى المونث الحقيقي وضمير المونث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهره
غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل لم
لم يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لان احسن استيفاء الاحكام مع [illegible]
ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فيقول
حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس

الا اذا كان المونث حقيقيا منقولا عما يعلم في اسماء المذكر كزيد
اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد
لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير
الجمع فيه ولجب نحو الرجال جاءت او جاءوا غير الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم بجزئيه فلا يقال جاءت الزيدون
جاءت مطلقا سواء كان واحده مونثا نحو اذا جاءك المومنات او
مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي فانت بالخيار
ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا اسما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا
او لا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة
للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني
الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء
وما يماثلها في كونه جمع المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل السالم فعلت

وفعلن

وفعلن اي ضمير فعلت مقترنا بتاء التانيث بتاويل الجماعة
وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المونث فظاهر لان هذه النون
موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل
في التذكير كالرجال نبي على حقه فاجري مجرى المونث وفي الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء
كما ان الواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع
غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجري مجرى غير العقلاء
المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف وقد ربعه قوله
[illegible]
ونون مكسورة قولنا مع [illegible] لا يصدق التعريف الا على مثل
مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
عن هذا التكلف الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح
حركة ما قبل الياء حالتي النصب والجر ليتميز عن صيغة الجمع ولم يعكس الامر
لكثرة التثنية وخفة الفتح ونون عوضا عن الحركة والتنوين كما في
لئلا يلتبس الى [illegible] في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف في حكم
وفتح النون ليعدل [illegible] او الاعم وعلم او مع [illegible]

التنوين

باشتماله على لحوق النون وعلم دلالة لحوقها على ذلك لا نسلم
(بل الاسم مثلا)

تقدير اللبس لجواز ان الاسمين من الامور الثلاثة شىء مع ان نوعه
(من المفرد والالف قرينة)

الامور الثلاثة الدالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها على
(سقطه)

هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد

حال كونه ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله

تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما والعارية بقوله

مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لا يستغنى عن قوله من جنسه
(وقوله)

ليدل اشارة الى انه لحوق هذا الحرف باسم المفرد وعلى انه

لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يثنى قرءان

ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح

خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين

للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين وهما القمر

والشمس قلنا جاز ان يجعل اللام مسمات باسم الاب وهما

لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل

مفهوم يتناولهما فتجانسا فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين

المسلمين

المسلمين بالاب كذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر

مثل هذا التاويل فى القرءان بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض

فانه موضوع لكل واحد منهما لحقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل

مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار

لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظى بينهما وهو الذى

اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية

الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فريلى مثلا اذا كان علما
(كذا الاعلام مشتركة حقيقة بالعلمية)

لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع ولكن الامر اذا صار علما ثانيا

لا يكثر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى

ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى

لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك اللفظى الاسم بخلاف اسماء الاجناس

فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه

ولما كان اخر الاسم المفرد الذى لحقته علامة التثنية فى بعض المواد

مما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما ولمه يعلم من تعريف المثنى فقال

فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى اخره الف مفردة لا ذكر

(لا بد للمصنف ان يبين حكم ما لم يذكر فى السالم [illegible])

ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والتغير
الحبس ان كان فيه الف منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى هو ثلاثى
اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف
فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا
اعتبارا للاصل حقيقة او حكما او خفة الثلاثى بخلاف ما فوقه
حيث لا يرجع فيه لمكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان
الفه منقلبة عن ياء حقيقة فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وأميل
وقد اميل كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء
اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما
او تخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته
اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة
فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة
والمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا

نحو قرا

نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها حمرى بالفين احدهما للمد فى المقصور والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين
الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة فى اقتت واجوه ودعا وجاء قليلا حمرآن وحكى المبرد عن
المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والا اصلية ونحوه اى وان لم يكن
الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق
بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما
كساو ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة
وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء شبيهة
بالاصل وفى الاخرى منقلبة عن اصلية فشابهت همزة قراء فيثبت فى الصورتين
كما فى قراء وفى ثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى توجيه الشريفة
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقع فى رداء كلا

ان بالهمزة ادرها وان بالواو ولكن المشهور درها ايان بالياء
ينبغي ان يقول المصنف والافصح جهات بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب اللغة
كالفصل والمفتاح والتاج فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره
غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب الهمزة لا من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واويا وقد يحذف نونه
اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة لان النون لقيامها
مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب
الاتصال والامتزاج فتنافيا وحذفت تاء التانيث التي قياسها
ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان والية على
القياس مع جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا وجه حذفها
فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء
التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصى مع الواو مستعمل لانهما القانان في خصية
مشعلاة برجها
والية

والية وان كانتا اقل استعمالا منهما فلما كان حذف النون قاعدة
مستمرة الجأ في بيانها بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف
تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة مستمرة بل وقعت على خلاف القياس
في مادة مخصوصة فلهذا الجأ في بيانها بالفعل الماضي المجهول الجمع
وتاء الوحدة في تاء التانيث
ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد
في ضمن الفاظ الاسم بحروف مفرده اى بحروف مادة لمفرده الذي
هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف
ملتبسة بتغيير ما بحسب صورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
كرجال لطلبة جمع طالب
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده
نحو اسد جمع اسد نحو فلك
اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما
جمع السالم لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتتغير الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله دال
على احاد خرج المثنى ويتناول الجمع اسماء الاجناس كتمر ونخل فانها دالة
بل يدل عليها وضعا وهذا يدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر

وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله ومقصودة بحروف مفرده
خرجت اسماء الاجناس فانه اقصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله
مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك
قوله بحروف مفرده خرج الاسماء الجمع العدد نحو تمر مما كان الفارق
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجامع وقد علمت انهما
خارجان من حد الجمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم الذي يقع على الكلمة والكلمتين
وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا نظير في القران ركونه
الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح هو قول سيبويه لان الاخفش
قال الجمع اسماء الجمع التي لها احاد من تركيبها كباقر وركب جمع
وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس
اجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو
فلك مما هو الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد
عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او

فضمة

فضمة فكالك اذا كان مفردا ضمة فلك واذا كان جمعا ضمة اسد وهو
اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح نوعان
تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح للمذكر
ما الحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او يا
مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة
ثقل الواو الضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه
ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه كالكثرة في الواحد قيل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال
فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده
ياء ملفوظا كالقاضي او مقدرا كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين

وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله
قاضيين حذفت كسرة اليا لثقل اجتماع الكسرتين واليائين
فاسقطت لالتقا الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم الذى
اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورا حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يغير ليدل الفتح على الالف مثل مصطفون فى
حالت الرفع ومصطفين فى حالت النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقا الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح
المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذالك الاسم اسما اى اسما
محضا من غير معنى وصفية فيه مذكرا علما اى ثابتا مذكرا علما يعقل
من حيث معناه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذالك لكون هذا الجمع
اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من
غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة
او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر [illegible]

مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه
لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوه
والطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها وبه خرج نحو زينب وسلمى
اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث
هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمع بالواو والنون لان المقصور تقلب واو
فتجئ سوة علامة التانيث والمقصور تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها
وشرطه اى وشرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح
ان كان صفة من الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول فمذكر يعقل
اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثانى
ان لا يكون ذالك الاسم الكاين صفة افعل فعلا اى مذكرا غير مستوى
فى صيغة الصفة الكاين ذالك الاسم ابدا مع المؤنث مع المونث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمرا
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة
فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة الشرط الثالث ان لا يكون
ذالك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المؤنث

بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة (في الفرق) اصلا
كندمانون لم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث (لانه)
فيه بالتاء وعدمها الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا
مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
(مختص) والامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانهما لما لم
بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما بل المناسب
ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر الشرط الخامس ان لا يكون (الاسم)
المذكر مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لعدم اجتماع صيغة
جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه
اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين
جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء فانهما اسمان لانها جمع ارض بسكون
(صفته) وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او
(الشذوذ) وتدارك صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها عن
منها سنين وامثالها وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين واهلون

[illegible]

فمن اراد

ثم اراد تفصيل ذلك فقال يرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح (الذي)
ما الحق اي جمع الحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط
الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد
مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه
بقي في جمع حائض حائضات فلو قيل في جمع حائض حائضات لزم الا (التانيث)
الا وهو عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس
بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما
من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل (هو)
فيها مسموع كالسموات والكاينات وذلك لحقها هذا التانيث لانه ليس
بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده
(بجمع السلامة) من حيث نفسه او من حيث الداخل فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض

اي في شرح [illegible] ان لا يكون

لتغير بناء واحد بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به عن ابنية المتبادر تقدير
تغير يكون بحصول الجمعية فلا ينتقض بمثل مصطفون فان تغير الواحد
فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع
فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور اللاحقة
الزائدة كما يدل عليه ماء الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغيير ما
سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال او افراس او اعتباريا كفلك
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين
او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان ابيهما انهما اى جمع السلامة لمطلق الجمع
من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى
ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر
كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر واسم الحدث يعني

معنى فلما

معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والرابع جاريا على الفعل الذي يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل
جلوسا وجلبة جلبة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له
وويحا له مما لم يشتق الفعل منه فلا يكون مصدرا وان كان الاخيران
مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي يرتقي
عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف وغيره اى غير
الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي
اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال
وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم التصريف ويعمل
اى المصدر بالقطع على فعله المشتق منه حال كونه ماضيا
نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا
كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو زيدا الغد او الان وذلك للعمل
لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار التشبيه فلهذا لم يشترط فيه الزمان

كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر
عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان
مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه
لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه
فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه اي لا يكون الضمير
مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الفعل
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل وهما تثنية
الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها المحذور بخلاف المصدر فانه
في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الضمير فيه يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا معه فلا حاجة الى اعتبار
قيد الاستتار على هذا التوجيه مثل ضربك زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل
اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة
الى الفاعل ملحوظة ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصوره فهو مدلول عليه بخلاف
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل

مع ان اعماله منونا اولى لانه اقرب الى مشابهة الفعل لكونه نكرة نحو
قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به
او ظرفا او مفعولا له وعلى قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد
يوم الجمعة وضرب للتاديب اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل كما لا يدخل لام التعريف على ان مع
الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزنا ذلك على قلة
فرقا بين شيء وبين المقدر به وقيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا نحو [illegible]
ابدل له من الفعل فالعمل للفعل او غير مجوز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز
اعمال الصفة الضعيفة مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو
ضربت ضربا زيدا او محذوفا نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر
مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما
نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له ففيه وجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر لكونه نائبا للبدلية

نفى قوله وجهها وجهها فانما فصل بين قسمى المشكل الغير عمهما لم يكن مفعولا

وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المعرفة لان عمل الفعل

في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسم الثاني

على حدة اسم الفاعل هو ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث

موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به كذات ما قام بها الفعل

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يحمل امر يذكر بلفظة ما

لعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده لمن قام

به وتقيد باحد الازمنة الثلاثة وقال المص في شرحه قوله ما اشتق

من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة

وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان

المفعول ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها

على ان تدل على معنى ثابت واعلم ان اسم التفضيل داخل في الجمع الذي

حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق في ذلك ان المتبادر من قوله

ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون لمن قام به المعنى

الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو نسبه الى اصل الفعل بمعنى الزيادة

صدوره

بل لمن قام به الفعل

فيه وقد وضع له اسم لا يصدق عليه هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل

مع زيادة على اصل الفعل فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع

لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف كثير الشارحين للمصنف

فاخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كالاستناد الى اخراج الصفة المشبهة

اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يعلموا

ان الاشتقاق متضمن بمعنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا

لمن قام به بل له مع الزيادة ويحدث ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم

الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في التي

تليها معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب

وقاتل مما اشتق وكل ما اشتق من المصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة

فهو ليس اسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة

كحسن وحسن ومضراب وصيغة اى صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على

فاعل ومن غيره اى من غير الثلاثي المزيد فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع

المعلوم بميم اى مع الميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة وكسر ما

حرف المضارعة مضمومة اولى مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل
آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المفتوحة ولو افتح متفاعل ومقام مستغفر كان مثالا للكل لا الغير المضارع
الواقع في المضارع ايضا مذكورا فكما يكون الكل من قسم الميم مثالا يكون
الكل من قسمي الكسر ايضا مثالا ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله
لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعل اللازم فان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين فكذا
ايضا كذلك وكذا ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال
او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء شرط
عمل من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما شرط
احدهما لان عمل شبه المضارع يلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرو الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان

ماضيا

ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل الذي
بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به
وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال المستغنى في جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او على ما النافية ونحوها من حروف النفي وانما كان
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا على ما شابه الفعل نحو اقائم الزيدان
وما قائم الزيدان فان كان اي اسم الفاعل على التعدي
للماضي اي للزمان الماضي لاستقلاله في ضمن الاستمرار ولم يذكر معمول له
وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها

وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فحمل والجواب عنه

فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل
اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو
زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه
لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما

فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيد امس كما تقول مررت
بالضارب ابوه زيد الان او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة
الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام عليه وما وضع منه
اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
ومعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثل اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن

للمبالغة

للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا او امس وزيد الضراب
عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه
للمبالغة وكذا الجمع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة
من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان الضاربان والزيدون
والضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون
المثنى والجمع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا
مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا متعلق بالحذف
اي يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة
بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلاة بنصب الصلاة على المفعولية واما على
تقدير التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب الاليم بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه

بحث اسم المفعول

اسم المفعول هو اي اسم ما اشتق من فعل اي حدث موضوع لمن

وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه نحو ضرب
موضوع لذات ما وقع عليه الضرب اعتذار اقامة من مقام ما مر في اسم
الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل الفاعل والمفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة
على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب اى صيغته من الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر وامره اى شانه في العمل
اى عمل النصب كالاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه في العمل اذا كان معرفا باللام
يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه الان او غدا او المعطى غلامه
درهما الان او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل
والمفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث

الصفة المشبهة

احتراز

احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها كالا يقال
رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له
والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج منه نحو ضامر
لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة
الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل
هو مبين ان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد لا يجئ صيغة من صيغها على فاعل قطعا
على حسب السماع اى كائنة على قدر بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال
من المستكن في مخالفة وصيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع
مخالفتها لصيغة اسم الفاعل لكونها مشتبهة به ولكون عملها للمشابهة
فيها كحسن وصعب وشديد تعمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول
بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم على

لانه يبدل من حكمه وبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة

عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما

اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين

فى الثلاثة والمعمول للصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة

مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام

مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلا من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث

الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية

الصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة

على التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال

الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال البعض

على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى الاولى فى المعمول

الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة

جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية

ونصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب

ثلثة اى ثلاثة امثلة من الامثلة المذكورة وذكرها التوضيح الاقسام

واختلاف المعمول

واختلاف لمعمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه

امثلة ثلاثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن الوجه عطف على حسن الوجه

اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة الحسن الوجه بادخال اللام على صفة

ورفع وجهه على الفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة

وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة

لان الامثلة التى كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام

الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن الوجه اسم بهذه الوجوه وانما قدم

الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم

الاول وجودى والثانى عدمى وعكس التركيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة

اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام ذات اللام فان

قسمين منها تمتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما

ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة

او بغير واسطة مثل الحسن الوجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة

فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه

بلا اضافة او بحذف ضمير الموصوف عن فاعل الصفة او عما اضيف اليه الفاعل

واستتاره في الصفة ومثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام اذ يحصل فيهما معا اي في كل منهما

تخفيف واحد فقط وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام

مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى الوجه وان افادة التخفيف بحذف

الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة

وان كانت لفظية ومفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه ما كان في الحقيقة من اضافة

واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف

الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح

الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا

لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وتقبيح بعض

امور التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض للاخر مع امكانه وهو

الضمير مع الاستغناء عنه باستكنانه في الصفة والذين جوزوها بلا قبح نظروا الى

حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والباقي من الاقسام الثمانية

عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه

ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام

الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن

والحسن الوجه

والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل

الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما وهما قسمان والباقي تسعة

لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران

منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه

فيهما فهو فيهما حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وقبيح لاشتماله على ضمير

زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه

والحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعهما فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف

لفظا ولما كان وجود الضمير وعدمه ظاهرا في الصفة مثل ظهوره في المعمول اقيم

الفاعلة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا

ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل

فهي اي تلك الصفة ح كالفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر

كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم

ترفع معمول الصفة بها بل تنصبه او تجره بها ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا

فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة

وتثنى اي الصفة ان كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنان وجها وحسنان

ويجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها
واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى
الى المفعول به اسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول الثانى اشتقاق من الفعل
الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم نائب الفعل مقام الفاعل
فبقا غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر فيجوز فيهما ومفعول ما لم يسم فاعله وبينهما وبين الصفة المشبهة فى ذلك تقول زيد
قائم الابِ مضروبه الابُ برفع الاب ونصبه وجره واذا كان متعديين لا يجوز
اضافتهما اليها ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا
زيد ضارب اباه وزيد معطى ابا لم تعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او
او مقيم مقام الفاعل او نصب تشبيها بالمفعول المفعول الثانى محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنصوب تقول زيد تمم وجهها ومنصوبا وبجر واسم
التفضيل هو ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل
عليه والتفضيل لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والبا فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف

مبحث اسم التفضيل

اى علوب

اى كائنا متصف بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى الموصوف متلبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسما الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة
ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث ان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر
خففا بالحذف لكثرة الاستعمال فحقه ان يستعمل على الاصل وشرطه ان يبنى
اى اسم التفضيل من فعل ثلاثى لا رباعى مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى
منه لان البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر
لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان
الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثى المجرد او بعض حروف الرباعى
مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من [illegible]
او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه ولا يتعين المعنى ليس بلون
اى من فعل ليس بلون ولا عيب فانهما لان منهما اشتق افعل لغيره

اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لا

ان المراد ذو حمرة بعيدة اذنا بالحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا بنى

افعل الصفة وقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على

مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى فى الصفة والاولى

موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى

مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان

انه يدل على ان الاحتياج زيادة فيه على غيره يتوسل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد با

بنحو مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال اللون

وعمى مثال للعيب حيث تبين ان العيب الظاهر لا يبنى نحو اجهل وابلد لكن

على هذا التقدير اشتقاق احمق من حمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة

والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد من الحمق ما يبدو

من اثر البلادة فى الظاهر كما حكى من ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف

على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسى كيلا اضل

ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخى انت انا فمن انا فقيد شابه من حمق ابن

هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذه الطريق قياسا

وان يكون

وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكشف اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ

لا يقول بذلك الفاضل والشارح الرضى جعل احمق من قبيل ابلد حيث قال ينبغى ان يقال

من الالوان والعيوب الظاهرة لان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من

فلان واحمق منه وقياسه اى القياس الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل

لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا لحصل الالتباس فاقتصر على الاشرف

وقد جاء للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية

والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واحمد ويستعمل اسم التفضيل

على احد ثلاثة اوجه وهى يستعمل اما بالاضافة او بمن او معرفا باللام على سبيل

باللام العهدية بتعيين المفضل عليه بذكر قبله لفظا او حكما اذا طلب شخص

افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى

هذا لا يكون لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا العهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد

افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل

فلا يجوز الجمع بين شيئين منها نحو زيد الافضل من عمرو لا يكون ذكر اللام او من

واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست

تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلو عن الكل

تعالى
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر ويجوز ان
يقدر ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شىء فانه من مع مجروره اى اكبر من كل شىء
فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
اى احدهما زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اليه
الشىء
اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم لا عليه تفضيل
فالاول
على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشىء على غيره
فيهم
ذكر المفضل فيشترط فى استعمال بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا
مفهوم اللفظ لانه لو لم يكن داخلا فيهم لخرج عن حد الاضافة لان المقصود من استعمال هذا
موصوفه على سبيل ما يكتب فيه هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل
عنهم
من غاير كما فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اى من الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد به زيادة مطلقة اى ثانى
التفضيل
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم
الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو
المعنى
مصارع حسن القوم مما لا تفضيل فيه خلا لاشتراط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
الناس
ان تقصد الجماعة خلاف فيهم قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل

من بين قريش اى تقصد الجماعة من بينهم ليس خلافيهم كقولك يوسف احسن
خارج
اخوته فان يوسف ليس داخلا فى جملة اخوة يوسف ان يضيفه الى غير جماعة معنى
الاول
اعلم تفضيله اى اعلم ما سواه وهو مختص بعدها الا انه او سكنه ويجوز فى النوع
من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا والتذكير وان كان موصوفه
وهذا
مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس
معه
لانه يشابه افعل من الذى يجب فيه الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا
والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
فضل الناس
لمن هو اى لما اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند
والهندان فضليا من والهندات فضليات من لمشابهتها فيه لا الف اللام فى كونه معرفة
مطلقة
واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة
لموصوفه
والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل
قيام
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم
هما
المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعد
منهم
واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر

لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر عما هو في حكم الوسط باعتبار
امتزاجه بمن التفضيلية لكونه الفارق بينه وبين باقيه فكانه امتزاج الكلمة
ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
حتى المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ
فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فـ فعل دال على الفعل الناصب كقال الله تعالى
هو اعلم من يضل عن سبيله اي علم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله واما الظرف
والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل
نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو
طاب زيد ابا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو للفعل
وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولا لانه كان
مشابها فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا او هو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره

مفضل في ذلك

مفضل في ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تعلقه بذلك الشيء الذي اولا
على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغيره
اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا
خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمسبب اي تفضيل منفيا
مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الذي
يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين
زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له ربط يعتمد عليه ويحصل له
مظهر هو الكحل ويتعلق بذلك المسبب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لا يحط
عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا
مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
الكحل الملحوظ على المقيد بكونه بعينه وبكونه بعين زيد فانه واحد بالذات مختلف
بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات

بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيل بالنفي لئلا يمنع
فايدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل
عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى يحسن في هذا المثال
بمعنى حسن وكذا الفعل في المواد لا في بعض فقط وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون
مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى ما يدل
على الزيادة فيفيد انتفاء الحسن كحل في عين رجل زائدا على الكحل في عين زيد فبقي اصل حسن كحل
عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمثلات ناباها
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في
زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط
عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه
الحسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالتساوي او بكونه دونه والقياس بكونه
دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل مثل حسنه في
فانتفى التساوي والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد
نفي الزيادة ايضا لان الزايد على شيء ما ثبت مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي التساوي
ولو في ضمن الزيادة فانتفى الزايد ايضا فيحصل من مجموع ذلك ان حسن كحل في عين

رجل دون حسن كحل في عين زيد فهذا التكلف الصحيح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله
في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا لجريانه في المثال المذكور
متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي
زال بالكلية ولم يبق له قوة من ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في
معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية فالكحل بالابتداء فصلوا بينه اى بين احسن
وبين معموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الفعلية
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ هو اى الشيء الذي
من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلل بينه وبين معموله
من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية دام رفع له من معمول الابتداء
العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل
ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه معموله من حيث انه

اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد وركيك كذا قيل
بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه سواء الكحل في عين زيد بلا [illegible]
ركاكة وتعقيد ثم مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اوائل [illegible]
والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل ومن شرايطها وما يعبر به عنها على وجه يطابق المقصود
بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها
[illegible] اخصر منه على ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما اختاره سيبويه واستشهد
في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذا القص عليه وذلك انه تقول ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد بل ما قام من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو
اخصر منه حيث [illegible] ضميره منه وكلمة في ولجره رفع لفظ العين من البين ولكن عين زيد
[illegible] المعنى المقصود [illegible] تقديره المعنى على ما كان عليه قبل هذا
التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك
لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل ان نعت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت
كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه

في عين

في عين زيد فلما ذكر عين زيد [illegible] مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كون فيها احسن فيها الكحل منه في غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا [illegible] من عين غيره انما
جاز هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت فعلا بالابتداء لانها
فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها اسم كما ذكرنا مثل
ولا ارى منصوب على انه صفة [illegible] متعلق اي قلت ما رأيت كعين زيد احسن
قوله مماثل قول الشاعر انما ترك [illegible] البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة [illegible]
موضوع احسن في المثال وكانت المماثلة الكاملة في [illegible] انه هو في مقابلة قوله
وادي فهو المذكور ولانه كان في مقام بيان الاختصاص في المثال المذكور [illegible] البيت
مع ما يليه [illegible] على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل
به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل منه
في وادي السباع [illegible] وادي السباع استغنى عن ذكره ثانيا الركب جمع راكب وهو
وهو مخصوص براكبي الابل والتائية من تأي اي ابطأ [illegible] من [illegible]
والثاني [illegible] من السرى وهو السير في الليل فقوله [illegible] اما من [illegible] ادمى

مرئية القلب فعلى الاول او بامفعوله وكوادي السباع حال منه مقدم عليه
وادي به مفعوله الاول وكواد التجبا مفعوله الثاني وعلى التقدير بين حين نظلم
التشبيه المستفاد من الكاف والواقع له لا اي ما اعتبر تشبيه او حالية واما صفة
وادي باد المجانين به متعلق باول المجرد عما يلائمه اويا ورك فاعل اول وجملة
صفة له وثانية تمييز عن نسبة اول الى ركب او منسوب على المصدر اي اثنا ثانية
ولنحوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول المسند الى ضميره اويا دالعذر واك
اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في الله مصيبة وساريا اي ركبا
ساريا مفعول فيه المستثنى مفرغ اي او باد الاخوف في كل وقت الا وقت
وقاية الله سبحانه ساريا تقول مررت على وادي منسوب على التمييز الكثير تهامة فيها
والحال الاتي لا ارى مثل وادي المجانين اماتا به الظلام واديا يكون نوق
الركب به اول من توقفهم بوادي الكيابا ويكون ذلك الوادي اخوف من
وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركب ساريا بالليل فيه
من الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت لا ارى واديا اقل
ركبا فيه منهم بوادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى قسميها الثلثة وعلم وجه
من دليل الانحصار لكل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل بين مباحث

سعودر

بتعريف فعلى او وصلت النوبة الى مبحث الفعل سالك تلك الطريقة وبدا
بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس
ما دل بمعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه
الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى الحد كما لا يخفى اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها
النسبة الى فاعل ما ولاشك ان النسبة الى فاعلها معنى حرفي هو آلة لملاحظة
طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما
او صف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان يعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج
بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة
الثلاثة في الفهم من لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم
عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقول عن المصادر

او غيرها مما سبق ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة
الاحد في الاثنين وانه مقترن بحسب كل وضع بواحد منها وان عرض الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اى من خواص الفعل دخول قد لانها انما
يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق
الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما
او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد
وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الاسماء الفاعل
والصفة استغنت عنها بالحاقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تا فعلت افعلن وذالك لان ضمير الفاعل لا يلحق الاسماء الداخلة والفاعل انما يكون
للفعل او فرعه وهو مستكن فيه عند عدم احد اى نوع الضمير محترزا من لزوم تساوي الفرع

والاصل

والاصل وخص البارز بالمرفوع لان المستكن اخف اخص فخص بالتعميم اليق في
الماضي ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين
اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس فانه دال على الزمان لا ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعها بان ضربت ضربتُ مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف
اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء
على الحركات دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع
في وقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب في موضع زيد ضارب في شرط وجزاء
تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات مع ضمير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو
ضربت الى ضربنا لكراهة اجتماع اربع حركات على التوالي فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن

فانه ايضا مبني على الفتح و مع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا الضرب
او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت
اي حال كونه متلبسا باحد حروف نايت في اوايله يعني الحروف التي جمعتها
كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا
بين معاني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل
مشتركا ولتخصيصه بواحد من معنى الحال والاستقبال يعني الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف للاستقبال البعيد كما ان
كما ان الاسم تخصص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفرد امذكرا كان او مؤنثا
مثل اضرب والنون لها اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك
الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة وللمؤنثين

غيبة

غيبة اي حال الكون المؤنث والمؤنثين غائبين او ذوي غيبة والياء
للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث
الغائبة ومثناه فتقول غيرهما بالجر على البدلية من الغائب وان لم يصر
بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها من النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب على الحال وهو اولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج ودحرج
ومفتوحة فيما سواه اي فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج
ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة
الاعراب فيه مع ان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح
ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب يلزم دخول الاعراب
في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخولها على كلمة اخرى حقيقة ولان
نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون
جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب بالحركة

فيها وبجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة
ما لم يكن في آخره الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز متصل مرفوع به للتثنية
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون
والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين المؤنث والواحد المخاطب
المذكر واضرب في المتكلم وحده ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا
اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وهذا الخ خمس مواضع
بالنون التي هي قائمة مقام الحركة في حال الرفع وحذفها اي حذف النون في الجزم والنصب
فان النصب تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل بالواو والياء بالضمة
تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة يسقطه اسقط الحرف الذي قبلها نحو لم يدع
ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف

لا يقبل

لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه
هذا التجرد كما هو للتبادر من عبارته وهذا مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب
او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا ان يكون
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وهذا الثاني مذهب البصريين
واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لان تلك الصيغة الذي
ضارب هو حال ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وفي نحو
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره
فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده
والسين معا كالجزء الواحد وسوف تحكم التبيين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وانما عدل لعين الاصل لما يجيئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب اي المضارع بان مطلقا وهو ولن قال الفراء اصله لا ابدلت الالف نونا وقال الخليل

اصلا لان نفسه كاين فى اى شىء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل
اصله اذا ان فخففت وقيل اذ الظرفية فنونه عوض عن المضاف اليه وكى
وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كى نحو سرت
حتى لا دخلها وبعد لام الجحود وهى لام الجارة الزايدة فى خبر كان المنفى نحو
وما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة حروف جر فيمتنع دخولها على الفعل الا
مسكا ابتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد الواو نحو لا
تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى حقى وفى بعض النسخ هكذا
فان الفاء والواو عاطفتان ولا يعطفان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الجملة الخبرية
على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى وفى لا تأكل
السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وبعد او
نحو لالزمنك او تعطينى حقى فان التى تنتصب المضارع مثل اريد ان تحسن
اليك مثال النصب بالفتح ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون
والتى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى ان المخففة من
المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم وفى الناصبة فانها للرجاء

والطمع

والطمع فلا يناسبه حليت اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم ان التى سابقة بعد الظن ففيها
الوجهان لان الظن باعتباره لدلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة
على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما
فيجرى فى ان التى بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفيه
المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا ولا يلزم ان يكون فى قوله تعالى لن ابرح
الارض حتى يأذن لى ابى تناقض لان لن يقتضى التابيد وحتى يأذن
لانتهائها واذن التى تنصب المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها لما قبلها اى
لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب
بها المضارع لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها مثال ما
سبقها حكما وكان عطفا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وان كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال
فان تقدمها احد الشرطين نحو اذن احسن انا اليك كقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا حيث الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال

فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها ما تحررنا
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فقيل اذن بهذا المثال على
طريقة تمثيل اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرط
اشار اليها فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو
والفاء فالوجهان جائزان النصب على ضعف لاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى
التى ينصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية
ماقبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى
التى ينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر
الى ماقبله وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى
اى حال كونه حتى بمعنى كى السببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبله وبالنظر الى زمان التكلم
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ماقبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا وحالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا

فان اريد بالفعل الذى بعدها حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق
التحقيق بان يكون هى فى زمان التكلم بعينه وسيجيئ مثاله او حكاية اى بطريق
الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية
الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيئات هذه العبارة وتحكيها فى زمان
التكلم على ما كنت حينئذ وكان ما بعدها حتى فى هذه العبارة مرفوعا فانه حكاية
ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا فلا يمكن
تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف
لا ان يقع بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره ليكون حتى داخلا على اسم
بعينهم فيرتفع اى ما بعدها حتى لعدم الناصب الجازم ويجب السببية اى كون
قبلها سببا لما بعدها ليحصل اتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه
قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثم اى من اجل هذين الامرين
اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها
امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى

حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها اي حتى حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها
فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا يقتضي الخبر
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها
خبرا منقطعا اي مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو متكلك فيه لورود
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع شك في وقوع السبب وهو محال وجاز في
وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل
الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى ادخلها بالرفع لان الشك في هذا المقام محقق
حاصل انما هو في تعيين الفاعل فيجب ان يكون السبب متحقق الحصول فقوله ايهم
عطف بتقدير جاز على جاز في التامة اي وجاز ايهم كان سيري حتى ادخلها العلة صلاحية
تقييد بقوله في التامة كما اطلق عليه في بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى
ادخلها في التامة او جاز الرفع وهذا التركيب وقت حصول كان التامة فيعود ههنا قوله ايهم
سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
مثل اسلمت لادخل الجنة وانما قيد بقوله ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب
بها المضارع وهي لام تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو

لم يكن

لم يكن ليفعل وهي تنصب جاز ان ولهذا يقتصر بعد ما ان فان قيل اذا كان الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل اعني حمله على ما هو من الاسم اي ما كان سعة الله مقدم
او من الجزاء اي ما كان الله معذبهم وجه تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله
معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعد لانتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليفيد الكلام بتقدم الاشياء او واحد معنا
من الاشياء الستة جوابا احترز عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر
نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن
منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون عندكم ماء فشرب مني الا النفي نحو
ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا اذ ليس يراد به نزول فعل فيندرج في النفي او تمني
نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع بصيغة
الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة حفص او عرض نحو

الا تنزل فتصيب خيرا اى هلا يكون منك نزول فاصابة خير ومتى وقع جملة
هذه المواضع معنى السببية ومقصود الفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى
تاويل المصدر معطوف على مصدر فعل آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك
منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا بالنصب من غير تقديم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا
فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى
ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء
بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلين
على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من تقدير
ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا ان
تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا ويقدر بعضها اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى

وغيره

وغيره يقدرها بالى بتاويل المصدر مجرورا بها والتى بمعنى الى لالزمنك
الى عطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فى غير اشتراط ما ذكر
من الشروط السابقة تقدير ان بعدها اى ينصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم
فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان وهو قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى
الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وهذا وان
كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول يجعل العاطفة
اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال الا ان يخصص
تخصيص الحكم به على ما سبق فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريان حكم ثم ايضا فيه عليه
انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كما ذكرنا ويجوز
اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو
اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لانهما...

يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام فاعجبني ضرب زيد وغضبه واردت
لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى
لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بعد المعنى لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو
والفاء واو فلانها لما اقتضت نصبا بعدها التنصيص على معنى السببية والجمعية
ولانها ما شاركت عوامل النصب فلم يظهر ان بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على لا
ان لا لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم
ان ان الناصبة تقدر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير العمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها
ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب لكن ليس بقياس كما في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا
المستعمل في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي هذه الكلم تجزم فعلا واحدا
وبكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلم الشرط والجزاء او بعضها

من الاسماء

من الاسماء وبعضها من الحروف وبهذا اختلف لفظ الكلم فيما يجزم بها فعلان
وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما فان وحيث يجزمان المضارع مع ما
واما بدونها فلا واين ومتى ومهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما
او بدونها ومن واني واي واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ ولم يجيء
في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت
كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال او كيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها
ومن المتعذر استواء قراءتين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان
كلم الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة معطوف على قوله بلم ويجزم المضارع بان مقدرة
ويجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع بعد
جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي
ويختص اي لما بالاستغراق الازمنة الماضية من وقت الانتفاء الى وقت
التكلم بها كما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم
الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمراره الى ذلك الوقت
التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها

ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها ويختص ايضا العدم بجواز
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن
لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا
باستعمالها غالبا فى المتوقع اى بنفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب
الامير لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام
الامر هى لام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله تعالى
وهى مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ق تعالى ولتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهى وهى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى
وهى
بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل
ويدخل على جميع انواع الافعال المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول
سببا والثانى مسببا وفى شرح التسهيل كلم المجازاة ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا والثانى مسببا
سببية
ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا الدلالة على ان المتكلم اعتبر
شئ لشئ بل على هيئة شئ لشئ بجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثانى لا ذهنا ولا خارجا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يجعل

هما فى

هما فى صورة السببية والسببية بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك
الشتم
فان الشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا ولكن
الشتم
اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه ها هنا بمكان بحيث
الفعلان
الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وتسميان اى هذان
اولهما شرطا لانه شرط التحقق الثانى وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول
والاول
ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرنى ازرك
الجازم
فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك فالجزم واجب فى المضارع لدخول العامل
ففيه
وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثانى مضارعا فالوجهان اى
الماضى
الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة
قد
الفصل بغير المعمول نحو ان اتيتنى آتيك او اتيتك وان كان الجزاء ماضيا بغير
لفظا تفصيل الماضى نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ويحتمل
ان يكون تفصيلا لقوله لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلبه معنا
الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك ان اكرمتنى

لم اكرمك امس انما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا

ان يكون الشرط ماضيا تحقيقيا كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس

دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز به عما

اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث

يجب فيه الفاء لعدم تاثير ان الشرط فيه معنى ففي الوجهين الاتيان بالفاء وتركه

لان ادوات الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيوجب بالفاء وان اثرت

في تغيير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء وجه التاثير من

وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد

بالا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازم فيه

ح اما ماضي بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس تقديرا

كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك على كل

لانه لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء او جملة اسمية او امر

او دعاء او استفهام او مضارع منفيا او لن او نحو ذلك كالتمني والعرض في

جميع هذه المواضع لانه لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتيج الى الفاء ويجيء اذا اللتي

مع الجملة الاسمية التي يقع جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء

لانها

لانها تدل على حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر

اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية

هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم

اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع مالكونها مقدرة وانما تقدر

بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن

اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه

ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي

مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا لان

الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية

اي سببية ما تقدم للذي بعده ان مع مضارع بمعنى ما تقدم ويجعل المضارع الواقع

بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما استغنى تقديران بها بعد هذه الاشياء لانها تدل

على الطلب المطلب لما يتعلق به لكونه يتوقف عليه غاية ان يكون ذلك المطلوب سببا لها

وهو مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد تلك لغاية وقصد سببية الفعل

المتقدم بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها

جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان الطلب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب

فائدة دخول الجنة فهو سبب للجنة فصد اذا قلت البينة فقد اثر مع الفعل
المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل
الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان القرينة الفعل المنفي الا المثبت ممتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية
واما اذا لم يقصد الجزم فقطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ بالرفع اى وليا وارثا او بالحال
كقوله تعالى ذرهم في طغيانهم يعمهون اى عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر فانهم يطلقون امثلة النهي
وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال امثلة الامر لا الامر
كما اشتهر في هذا النوع من الافعال الاشهر في المعنى المشكل ابتداؤه او النص على المعنى
وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف

في شرحه

في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا
عن مثل قولهم فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل ليضرب زيد
وحكم آخره اى آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف البناء على السكون لانتفاء
ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي
بسببه في الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط
نون الاعراب وحرف العلة لانه لا شابهه فيه اللام من المجزوم معنى لعطفه بحكمه
تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا
ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
وان كان بعدها اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل
امرا نحو تعد عد في تعد ويضارب ضارب في تضارب لم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعيا والمراد بالرباعي هنا ما يكون ماضيه
على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لانه [illegible]
على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن ما لم يكن

همزة الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا لالتباس بالمضارع
المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر
فان قيل في أُقتُل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول من الرباعي نحو اقتل
اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي سوى ما بعد ساكنه ضمة سواء كانت بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح لالتبس بالامر منه
ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي من الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون
بعد حرف المضارع فتحة واضرب مثال ما يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة وان كان
دخلها [illegible] مفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة الاصل [illegible] لا تقطع [illegible] وهو
همزة [illegible] في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة [illegible] لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول
الذي لم يذكر فاعله وانما [illegible] الفعل اليه [illegible] لا لسبب او على حذف مضاف اي فاعل فعل [illegible]
عليه ولا يبعد ان يجعل للوصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه
بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بما ذكر
فيما سبق وان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غير
صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرب ودُحرج واُعلم [illegible]
هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان [illegible]

الضم

الضمة الى الكسرة ووزن فُعِل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غير ثقيل لقلة
غرابة المعنى بناء الكل الخروج من الكسرة الى الضمة ثقيل فلا ضرورة في اختيار [illegible]
حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطُلق واقتُدر
واستُخرج لئلا يلتبس في الدرج بامر من باب [illegible] ويضم الثاني والثالث نحو تُعُلِّم وتُجُوهل
وتُدُحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع معلوم [illegible] تجاهل تدحرج خوف اللبس
هذا ملحق [illegible] ويضم الثالث والثاني معتل العين اي ما يكون عينه حرف علة
[illegible] مثل طُوِي [illegible] من اللفيف [illegible] لا يعل [illegible] الى اجتماع اعلالين
في طوي [illegible] قبل الاسكان [illegible] معتل العين المنقلبة عينه الفا [illegible]
مثل [illegible] انما خص معتل العين بالذكر لزيادة توضيح [illegible] المبني
للفاعل منه كما ذكر وبتعيين ذكر معتل العين في المبني للمفعول [illegible] ان لم يكن فيه
ما ذكرنا الافصح قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها
بعد حذف حركته [illegible] بالسكون [illegible] ما قبلها
قيل وجاز الاشمام [illegible] في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان
فاء الفعل نحو الضم فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا مراد النحاة والقراء في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام

حالة الوقف بعوض الشفتين فيقطع كلاهما خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهو ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
ايضا في الاوائل هذه الحروف ضمة الواو وايضا على ضعف فقيل وخوف بيع بالاسكان
بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثل اي مثل باب الماضي
المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث ذكرناه وقيل فيهما
مثل قيل وبيع لتشكلهما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم
والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه ويقلب العين
ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي
حذف فاعله واقام المفعول مقامه مفتتحا بهمزة وصل او هو حرف المضارع نحو ضرب
ويكرم ويستخرج ويتدحرج فتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع
ويختار وينقاد ويستعاد ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي
ويقال المتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل

يتعلق

يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف عليه
فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور كما في القيام او الاسناد فقال هذا الفعل
صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي
كضرب فان فهمه موقوف على تعلق المضروب بحيث لا يمكن تعقله بخلاف الزمان والمكان
وغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن
وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع الفصل من هذه المتعلقات جائز ويعني المتعدي اما بالهمزة نحو اذهب زيدا
وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف الفاعل نحو شيئته او بسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول
واحد كضربه وهو في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول في اسمه وما عليه نحو علم والى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم
وارى بمعنى اعلم وهما اصل في هذا القسم لانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول

واما الافعال الاخر وهي انبا ونبا وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية
الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار
عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا
والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا كانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك
المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن
وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة منه من الظن والعلم
اذا قلت علمت لبيان ان ما نشأ هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها
عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت
لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك باقي الافعال فتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما

افعال القلوب

مفعولان

مفعولان لها ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي مختص بالشيء
ولا يجد في خبره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احد مفعوليها ذكر
الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها بسبب لاسيما مع كونهما في الاصل مبتدأ
وخبرا وحذف المبتدأ والخبر وقيل لان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة
الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول
فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني ففي قول الشاعر شعر
لا تخلنا على غراتك انا   طالما قد وشى بنا الاعداء   اي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو ويستفاد من مثله
فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم فايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم او ظن

واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا

ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت

بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز

الالغاء حينئذ لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا

او مفعولين لها الا ان ما ناطها تقديرا الالغاء وجعلها مبتدأ وخبرا مع ضعف

عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى

زيد ظننت قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على

التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء

فيها اذا توسط بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب واحسب زيد او بين اسم الفاعل ومعموله

نحو لست بمكرم احسب زيدا او بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف

ومصحوبها نحو سوف احسب تقوم زيدا او بين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد

واحسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب ولهذا قيد بجواز المشعر بجواز

الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين مفعوليها بخلاف باب اعطيت اي لا يجوز الالغاء في باب

اعطيت اذا توسط بينهما او تاخر عنهما لان مفعوليها ليسا مبتدأ وخبرا لعدم الحمل نحو زيد

هكذا

هكذا او تاخرت يعني عنهما فانما انتفى هذا الالغاء لاسم ما الذكر مع مطلقا ايضا

من خصائصها الشريعة وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق

والتعليق وهو وجوب ابطال عملها لفظا دون عملها بسبب وقوعها قبل معنى الا

بلا واسطة كالحجب ومثال بواسطة كما اذا كان قبل الفعل الى ما فيه معنى الاستفهام

نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء

الداخل على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو هذا مثال التعليق بالاستفهام

ولم يذكر مثال الخبر لكونه معلوما بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام

لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة يقع في صدر الجملة وضعا

فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب الجزئين فوجب التوفيق

باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي واللام

ومن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعي هذه الا

والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق مع

لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع

من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد

كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة

نحو علمت لزيد قائم وبكر او قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب
انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء
واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما
بفاعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك
في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر
فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتفاقهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى غير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول
فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا لا نحوها اجري مجرى افعال القلوب فقد نفي وجدتني لانهما نقيضا

وجدتني

وجدتني فحملا عليه حمل النقيض وكذلك اجري راى البصرية والحلمية على راى القلبية
فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب وهما ظننت وحسبت وخلت وزعمت معنى آخر
قريب من معانيها الاول وهي العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه يعني بهذا
ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض
لان لكل واحد معنى اخر فان خلت بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت
ولحسب ونعمت بمعنى لغلت فيتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا
بمعنى اتهمته اي اخذته متهما فان الوهم في الوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو
على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب
من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها
معاني اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا

بحث الافعال الناقصة

ولو جعلت جدة و جبلة موجدة او وجلة وجدا اى استغنت وغضب وحزنت

لانها ليس بمعنى العلم والظن افعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم

بمرفوعها الا الافعال الغير التامة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفته

اى العمدة فيما وضعت لتقرير الفاعل على صفته اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال

تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة

فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة كاين طرفيها خارج عنها

فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة

والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع

له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان

فى الكل والانتقال فى البعض والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير

فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى

وكذا كل فعل منها فلا شك ان ذلك التقرير تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة

خارجة عنه فخرج الافعال التامة عنها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل

للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور

لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير وحده وكذا فى

فخرجت

اى الافعال التامة

فخرجت عن حده ما ظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج

الافعال التامة منه اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى

واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ

بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى

كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى

عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة

كما تقول تم التسعة بهذه عشرة اى تصير عشرة تامة وكل ذلك يدل على ما قيل

حال كاملا وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وما

خبرها اما بان يكون ما نافية بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرابة

ونحوها اى لم يكن هذه الغرابة على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فى

يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك معنى اية حاجة صارت

حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت

كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يبعد ان يجعل قعدت الموضوع الذى استعملت

فيه مثلنا الفراء ان تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ

لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثرها

عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون
الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنيا افاد ان معناه الذى
هو الانتقال اعطى للخبر الذى هو غنيا اثره الذى هو الانتقال وهو كون الغنى
منتقلا اليه ثم ترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى
لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير
دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا دائما او منقطعا نحو كان
زيد غنيا فافتقر بمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة
بمعنى صار فحينئذ يصح عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيم منه كقول الشاعر
بتيهاء قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان
بيوضها لم يكن فراخا بل صارت ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله
لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبرا لها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت
اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير
حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقوله كانت الكائنة والفتنة كانت كقوله

كن قليلا

كن قليلا ويكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى
كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد صبيا فكان
زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونها
غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة
نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون
تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد
من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بها مثل آل ورجع واستحال وتحول
وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال
فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها بموادها لا بصيغها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد [illegible]
واضحى زيد ... فالمثال الاول تدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد
بوقت الصباح وعلى هذا دليل الحال وان شئت فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة
وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت
له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله

ومعنى ثالثها نحو ظل زيد غنيا او باحمر ويدفتيرا اى كان وقد يجئ هذان الفعلان
تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين
في غاية القلة تجعل بمنزلة في حكم العدم ولذا لم يذكرهما تامتين وفصلهما من الافعال
الثلاثة السابقة واضحى وعاد وراح وهذه الافعال الاربعة تامة ايضا وتأتى
بمعنى تامة نحو مثل قولك اضحى او عاد زيد من سفره اى رجع وهذا اذا مشى
في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط
المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال
وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال الثاني
الملحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة الى عدها المتقدم
بها لانها من الملحقات وما دام الى الا من زال وبرح فانه ناقص وما رح بمعنى
من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعنى وما انفك
اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل بمعنى اسمها فاعلها
تنبيها على ان اسمها لا ينقسم على حدة من الطرفين كما ان خبرها قسم على حدة من المنتسبين
منقبله اى قبل فاعلها لخبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما دام له
زيد اميرا استمر امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما ولالتها
على الاستمرار

على الاستمرار فلان النفي ماخوذ من معناها في هذه الافعال فاذا دخلت اداة النفي
عليها تنقلب معانيها لانفي النفي استمرار الثبوت باعتبار صلاحيته القابلية ومعنى عقلا
ويلوتها اى هذه الافعال الاربعة انما اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول
ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود منها وما دام للتوقيت امر اى تعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرفا لما بعد ذلك لان لفظة ما مصدرية نيابة مع ما بعدها
في تاويل المصدر في تقدير الزمان قبل المضاف بالكسر واذا قلت الزمان قبل مثلا بك
هنا من حصول كلام تقيد فائدة تامة تعالى هذا اشار بقوله ومن ثم اى من اجل
انه للتوقيت امر مدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى جملة كلام مستقل بالافادة لان
لانه حرح مع اسمها وخبره ظرف والظرف فضله غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يقع ما دام بالجلوس
يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال السابقة بحرف النفي فانها
مع اسمها وخبرها كلام مستقل بالافادة فلا تحتاج الى جملة كلام وراءها
وليس لنفي مضمون الجملة حالا في زمان الحال او في غيره قائما الى الآن وهذا هو

مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة
بزمان الاستقبال نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم
اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ لا يمنع الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كان مالك الاسم
عنها نحو كان علامتي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط
ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون ولحينئذ المثال
وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك
واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله ما نافية
كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لاقتضائه
الصدارة واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
وخالف هذا الحكم خلافا ثابتا الا ابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا

من جانب

من جانب الا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب الفاعل ونقله لاهم وكان لا محالة منهم
الخلاف في ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الانفعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لتحاكيه
امرين في اصل الفعل سواء وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيين
وابن سراج على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريين وسيبويه
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه شايع وبين الطائفتين
في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل
ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي الدلالة على قرب حصوله للفاعل وحمله منصوب على
بتقدير مضاف اي دنو حصوله بان يكون ذلك الدنو بحسب المتكلم وبعده حصول الجزء الاخير
به فعلى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحسب المتكلم
ذلك وتقطع لانك جازم به او دنو لدنو الخبر قرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو
حصول الخروج بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لا شرف الخبر على حصوله للفاعل
فانك في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحسب الواقع

او دنئ لدنو الخبر وقرب حصول الفاعل اخذا فيه اي دنو لدنو شروع في الخبر ان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتسدي بما يفضي اليه فمعنى وعسى
معنى زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه
فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجى
منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في جميع لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل وهما الانشاء في الاغلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب من معاني
لان امثال اضرب انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة بالحروف لان الانشائية عسى لا يتصرف فيها
تقول على احد استعماليها عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم والمرفوع
متطاع مسكا بان استقباليته تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال
فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر
على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل الفاعل مع ان مشبه بالمفعول ليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم وتقدير المضاف تعسف ذلك لان معنى الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج
ثم نقل الى انشاء الطمع فالقطاع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء الطمع

فالطمع

اي كان معاني الحروف لا يستقلها المفهوم كذلك الاقسام ات

لان ابن ... جانب الاسم في جانب الخبر تصحيح الحل

فالمقطاع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول لانه
كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول عسى على هذا تامة بمعنى قارب الكوفيون
في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره
تفخيم له لان الشيء في الفن قال الشارح الرضي الذي ارى ان هذا وجه قريب تقول
على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يكون مرفوع فقط هو ما كان منصوبا في
الاول لما تقلى من الخبر الا اتما الاسم على المنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الاخير فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع
من غير فصل قامت مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب حصول خروج زيد فهي تامة
وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد
وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج
في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدما عليه وان
كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد خبر ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا فقد يحذف ان من الفعل المقطاع في استعمال الاول تشبيها لها بكاد كما
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيها ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيها ان كقولهم
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فقد

ان وعن استعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج
والثالث اى ما وضع لدنو الخبر حصولا كاد بقول كاد زيد يجئ فيخبر عن دنو الخبر
باشرافه على الحصول الفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار اصل معنيه من غير ان لان ان للاستقبال
المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها لها بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى
تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فعلم ان كل واحد منهما
مشابها للآخر اعطى كل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو
اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الصحيح
ماضيا كان او مستقبلا وقيل بفيم اى نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان
او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فانه يدل على زوال رسيس الهوى
وتسليمه تخطئتهم تغيير قوله لم يكد بقوله لم يجد فلو لا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه
ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء
الذبح وانتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل

على ثبوت

على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه في وقت ما فلا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
ذا الرمة في تسليمه تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فانشد
عليه ابن شبرمة متغير قال فانشدته هكذا ابى ببلال فقال اخطأ ابن شبرمة في
واخطأ ذو الرمة في تغييره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها اى انما هو لم يرها ويقبل
اى نفي الداخل على كاد ربما اثبت منه في الماضي للاثبات وفي مستقبل كالافعال اى
الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا
وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير
الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد ذو الرمة بالنفي
حيث اراد ذو الرمة بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح
اى الزوال لما النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا
مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه في الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه ومن تمسك عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقربه شروعا للفاعل دنو اخذه شروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل
يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب

بفتح دا بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب وجعل بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها
المضارع بغير ان تقول طفق زيد يكتب واخذ وكرب يفعل وجعل زيد يقول
وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق اى اوشك مثل
عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل على وجهه نحو اوشك زيد ان يجيء
ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب
ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعل التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية
فافرد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى تنوع صيغته وعلى تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا
نحو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض بمثل لله دره فارسا
ولا بمثل ولكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر فانه لا شلت عشره فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس بمثل الجواب الا ان يقال ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
له لان بعد الوضع والمراد بالوضع ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر
من صور النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء ولذا اى الفعل التعجبي الذي وضع لانشاء التعجب
صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي

تضمنه

تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب
غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اى افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد للتنبيه اى فعلا التعجب الا
مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما في ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا
لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهاه للطعام وما امقته للكذب
ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اى يتوصل
ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف
فيهما اى في صيغة التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيهما اى صيغتي التعجب كتقديم المفعول
او الجار والمجرور على الفعل ولا تأخير اى تأخير جائز فيهما كتأخير الفعل عنهما
وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغة التعجب
لان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
لانهما بعد النقل الى التعجب بمنزلة الامثال فلا يغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره
وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير

انما هو للتأكيد او للتأسيس على ان كل واحد منهما دال لم ينفصل عن الآخر بالوجوه لكثرة منفصل
عنه بالفصل فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو
ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لجريانهما مجرى الامثال كما سبق واجاز الجماعة
الفصل بالظرف لما سمع عن العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الكسائي
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان لمعنى الماضي حسن واقع دائما لانه
لم يتصل بزمان التكلم بل انه تم ما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه
نكرة بمعنى شيء لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش
والجملة بعدها اي الذي احسن زيدا اي جعله حسنا شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي هو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم
اي صار ذا لحم والباء اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا
اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقال اي بان يقول الخلاها والقياس

فلا يحذف

ولا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي بمجروره مفعول به
عند الاخفش لاحسن بمعنى صير زيد احسن على ان يكون همزة افعل للتصيير وهمزة والباء للتعدية
ايجعل الا انه متعد بنفسه فالمعنى صير ذا حسن لوالباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج نقيد اي في الفعل ضمير فاعل اي احسن انت
بزيد او زيدا اي اجعل حسنا بمعنى صفة به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم
يعني الافعال المشهورة قصد النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم
مثل يحسنه ونعمه ونحوها لانه لم يوضع للانشاء فانها نعم وبئس وهما في الاصل فعل على
فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع
لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثاني فعل باسكان العين وفتح الفاء
والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابع كسر الفاء اتباعا للعين
والاكثر في مذهب الفعل عند تميم اذا قصد بها المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطها اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل
معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين استدلالا ويسمى جنسيا بعد

افعال المدح والذم

ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة
فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى النكرة او معرفة باضافة لفظية نحو نعم رجلا او صاحب رجل او زيد
او حسن الوجه انت مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا
وقال الفراء وابو علي هي اي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة بالجملة
محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعل هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة تامة بمعنى الشيء فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى اللام وهي
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعدية انما هي بحسب الغالب اذ قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله
اي الجملة الواقعة قبله في الاغلب خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى العائد لقيام
لام التعريف للعهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد
اما مبتدأ نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل
نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا

مطابقة

مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل والفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة
هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة
هند وبئس المراة لانهما اي الفعلين غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة
بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله سؤال جواب نع المخصوص
يعني الذين كذبوا جمع مع الافراد وهو مثل القوم وشبهة عدم الانطباق
المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم
وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته
وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط الا
ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حب امر من حب الشيء
او حب ذا صار محبوبا ومن ذا فاعل اي فاعل هذا الفعل ولا يتغير اي حبذا
وفاعله اي ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى
او مجموعا او مؤنثا لانها جرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان

وحبذا الزيدان وحبذا هند نحو حبذا اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب
مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع
قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوص تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند
وحبذا هند امراة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال
ذا لا زيد لان زيد مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب
من تمام هذا التركيب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة ١٢
دلت على معنى ثابت في غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية
يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد لاخذ ذلك المعنى من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اى
لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية الكلام الى اسم كان او غيره
الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع لافضاء الوصول لما ... بالباء الى ما معناه الايصال او معنا
اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول

والمصدر والظرف والجار والمجرور ونحو ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل
مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل
او معناه الى ما يليها وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لان اثرها فيما
يليها الجر وهي اى حروف الجر من ولا حرج في ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسماء فلما ... يعبر بها عنها او الباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها ... لا ما بقي منها ورب وواوها اى الواو
التي يقع بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن
وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا وما
يليها يكون حرفا او اسما والثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل ...
الغاية ما يعتد بها الفرض ... المقصود للامر بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة
وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة
الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معناه اعوذ به التجاء اليه

بالجر عطف على الابتداء اى يجيء من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم نحو
محذر ويقع الموصول فيما هو في موضع قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الذي هو الوثن استقام المعنى وللتبعيض اى قد يجيء للتبعيض وعلامته صحة
وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على
قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متاول
بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية
فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل
وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك
اى مثل الى في كونها للانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف بكونها بمعنى مع تنبيها بانه
كالنعل في كونها للانتهاء الغاية بالنقاش الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى

بالظاهر

بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز
دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه فلا يجوز ونحو القياس وفي للظرفية اى الظرف فيه معنى الشيء
نحو المال في الكيس او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا نحو قوله تعالى لاصلبنكم
في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر المجرور بالباء
كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه
والاستعانة او استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج وغيره
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشترائه الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى للافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء
اخر نحو بعت هذا بهذا والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهبت بزيد صيره ذاهبا والفعل هنه ومعنى ذهب زيد
صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء للانتقال الى الحروف

ودون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد
براكب وما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غير الخبر
الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد كفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي
نحو حسبك زيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل
اي لبيان علة شيء هنا نحو ضربت للتاديب او مجازا نحو جئت لحاجة فتلك بمعنى عن مع القول
نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشيء قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو
في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير فتختص بالنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل وكلما توصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب الجمهور ومن وافقهم
وقيل لا يجب فلا بد المختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل
في معنى التكثير كالحقيقة وفي معنى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب

الذي

الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ان الفعل الماضي
غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل
اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز
مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فانهم يقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة
وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فيدخل
بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم
وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواو رب في حكمها ان تدخل على نكرة موصوفة مثل
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذا الواو للعطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف
عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما
يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها

في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء بغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني فحط الواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر سواء كان الاسم الله
او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة ونحو ذلك الاختصاص
ايضا للحط تنبيه عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر
والتاء مثلها اي مثل الواو في انه لا بد من حذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم
من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر
وحفتى منها ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى الباء اعم منها اي من الواو
والتاء في الجميع اي في ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر
وعلى اسم الله تعالى خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله اقسم
وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اخبرني وكما
على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص
باسم الله تعالى خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما تختصان ببعض هذه الامور
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
بجميع الاختصاص وبيده بدلها كان التاء فيما يقل القسم بحجة القلم ولغير السؤال

باللام

باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا قائم وما ولا في
اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد ويحذف حرف النفي في
القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا
الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه
اي جواب القسم ان اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله
لاستغنائه عن الجواب فيهما بين الصورتين لوجود ما يدل عليه من الجملة المذكورة
وان لم يكن جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا سيما الدال على الجواب اولا
الا يعتبر فيها علامة جواب القسم عن المجاوزة اي لمجاوزة شيء عن شيء بتقديم عن الشيء
وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس
الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت
عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء الشيء على الشيء نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اي من
يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء

اذ التقدير ليس مثل شيء على بعض الوجوه وقد يكونان اى مذ ومنذ اسمين بمعنى اول المدة فيكون

عن كل المبتدا والمبهم اى من استفاده مثل المبتدا الذايب المعنى فيختص اى مذ ومنذ بالماضى اى الماضى

الظاهر عند الجمهور فلا يقال لكل استقبل منه مثل ونحوه وقد يدخل فى السعة على

نحو انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم

ومذ ومنذ للزمان الماضى او الحاضر فيهما للابتداء فى الزمان الماضى فالمراد ان يتعين ابتداء زمان الفعل

او المنفى من ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما الجميع كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة

كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا اشترط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون انت فيها

فان معناه ان مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الان

والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان

الحاضر اى الذى اعتبر تحققه حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى

فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ

اى جميع انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد فلم

زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل فالمثالان المذكوران

كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير

مضاف اى ما رأيته من دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى للاستثناء ما بعدها

ما قبلها

عما قبلها اذا جرت بها ما بعدها ما يكون حرفا جارا وبهذا الاعتبار ذكرت

ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد فانها اذا نصبت تكون افعالا

حروف مشبهة بالفعل وجه شبهها بها انها فى اللفظ مشابهة للفعل الثلاثى والرباعى

والخماسى وبنائها على الفتح مثلها واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت

وتمنيت وترجيت كان المناسب ان يعبر عنها بالحروف المشبهة على صيغة جمع الكثرة فلم يستعملوا

مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها

الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت

ولعل ... الاربعة السابقة لها اى على الحروف ... الكلام

من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام الذى

والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة

فهى بعكسها اى بعكس ... على تقدير حذف ... مع عدم الصدارة

مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من المتعلق ... كلاما ...

فى الحكاية ... بان المكسورة ... الكتاب ... على اقسام ...

للتقدم ... لان مجرد ... وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة

فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل كان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم

وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف اي حين تخفف
على الافعال لان ما اقتضاها خرجها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان
المكسورة لا تغير معنى الجملة وانما تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افادت
ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها
وخبرها حكمها جملة باعتبار نقلها عليه قبل دخولها عليها وحكم المفرد ومن ثم
اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجملة ووجب
الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء
الكلام لكونه موضع الجمل نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول الموصول لان
صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها
فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لانه يجب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة
نحو كرهت ان زيدا شاعر لانه يجب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا
نحو عندي انك فاضل لانه يجب كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها
نحو اعجبني اشتهار انك عالم لانه يجب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة
بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا مفردا ومنه لو لا انك منطلق
انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول

للفعل الو

للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذلك زعمت اي لولا
زعمت اني معاذلك ولولا انك ضربتني ضربتك اي لولا [illegible] وكذلك قالوا
لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون
مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير
المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها
مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء
الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت
في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا
واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدا محذوف الخبر اي اذا
عبودية القفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه
عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني
وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي [illegible] يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهازم

عطفان ثانيان في الصحيحين تحت للاثنين جمعهما باداة ما فوق الواحد
او باداتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على انا انه عبد القفا
اى مثل انا انه عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ في جملة
اشباهه قولهم واما القول انى احمد الله فاذا جعلت ما موصوفة او موصولة كان
محل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدري
فان المعنى المصدري اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس القول واذا جعلت ما مصدرية
كان محل المعنى اول الاقوال فتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس القول لذلك اى لاجل ان
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم لافادتها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل
ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا
فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها
حملا على محل دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت
مع الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر

اى ذكر

اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا
وعمرو قائم اذ ان زيدا قائم وعمرو قائم الا انه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان
ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل فيه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون العامل فيه الابتداء
فلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم يجوزون في صحة هذا العطف قبل الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل
مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه كانه لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك اى مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة
مع ما عملت عليه قبل دخول لكن فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي معنى الاصل بناء على

التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول
لم يخرج زيد ولكن عمرو والخارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها لعدم بقاء معنى الابتداء فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك
لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتأكيد
معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التأكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على خبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام
مع المكسورة على المبتدأ اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم
اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا
او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل
وانما اختص دخول اللام بهذه الثلاث فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتدا اعني
ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك لفظا او تقديرا ان دون اللام ترجيحا للعامل
على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف
لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد
وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها

وهو الغاء

وهو الغاء العوامل بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة
احرف كما يجوز اهمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية مثل ان زيد لقائم وان
زيد قائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها اعراب
لفظي لكونه معربا بتقديري او لكونه مبنيا وهذا اعني لزوم اللام مذهب سيبويه ومتابعيه
فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فاتها الاصل
اشترطوا ان لا يفوتها دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم
اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول
على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير
دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير الشان المقدر والجملة تقع خبرا عنه لان مشابهة المفتوحة

بالفعل الذي من مشابهة المكسورة بكما سبق وأعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام
واقع كقوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم وأعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام
ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف على الأقوى وذلك غير جائز فقد الشارح للجواب
حتى يكون اسم المفتوحة بعد تخفيفها مع الجملة المفسرة لضمير الشأن خبرها فيكون
عاملا في المبتدأ والخبر كما في الأصل فضلا عن أن إعمالها أجلى من المكسورة فإنها قد يكون عاملا
يكون والعمل في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدر بتقادم العمل في الظاهر في وقت
وقت فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى فقد دخل أي المفتوحة على الجملة الشأن لأنه لا بد أن مفسر
لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية أو فعلية وبدخولها فيها على المبتدأ والخبر داخل
وشذ إعمالها أي إعمال المفتوحة مخففة في غيره أي في غير ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض
أهل اللغة إعمالها في المظهر في السعة نحو قولهم أظن أنك قائم وأحسب أنه ذاهب
بدأ بسبب شأنه غير معروفة وأما في الضرورة فجاز في المظهر فقط قال الشاعر فلو أنك
في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق بلا زمها أي المفتوحة المخففة حال كونها
مقرونة مع الفعل أي الفعل المتصرف حملا غير المتصرف مثل وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
أن يكون قد اقترب أجلهم السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى أو سوف كقول الشاعر
واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا أو قد نحو ليعلم أن قد أبلغوا رسالات

بعلم

ربهم ولزوم هذه الأمور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين أن المصدرية
الناصبة ولكون كالعوض من النون المحذوفة أو حرف النفي نحو أفلا يرون أن لا يرجع
إليهم وليس لزوم حرف النفي لا لكونه كالعوض من النون المحذوفة فإنه لا يحصل به
الفرق بين المخففة والمصدرية فإنه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما أن لا في حيث
المعنى لأنها أن حق به الاستقبال في المخففة ولا في المصدرية ولا من حيث اللفظ
لأنها إن كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية وإلا فهي المخففة وكأن للتشبيه أي كأن نشأة
وهو حرف برأسه على الصحيح حملا على أخواتها فلأن الأصل عدم التركيب ومذهب الخليل
أنها مركبة من الكاف وأن المكسورة وأصل كأن زيدا الأسد أن زيدا كالأسد فقدم الكاف
ليعلم أن التشبيه من أول الأمر وفتحت الهمزة لأن الكاف في الأصل جار وإن خرجت عن كونه جارا
وإنما تدخل على المفرد فرعاية الصورة فتحت الهمزة وكان المعنى على الكسر وتخفف أي كأن
فتلغى عن العمل على الاستعمال الأفصح لخروجها عن المشابهة لفظا فتحت اللام كقول الشاعر ونحر
ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وإن أعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال
الغير الأفصح كما عرفت وإذا لم تعملها لفظا فقيها ضمير الشأن المقدر عندهم كما في أن مخففة
ويجوز أن يقال لا ضمير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي إليه كما في أن المخففة ولكن
وهو عند البصريين مفرد وقال الكوفيون هي مركبة من لا وأن المكسورة في المشكوة بالف

بالعطف والفرق بين فاصل لكن لكن فتنقل كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكملة التقييد
ان ما بعدها مخالف لما قبلها بل هي مخالفة نفيا واثباتا فكلها ان تحقق معنى بعدها
للاستدراك والمعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت
جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون
نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب
وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة بما شبهت العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي
بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها
قياسا على اخواتها المخففة قال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها
شدة ومخففة الواو وهي اما للعطف لجملة على الجملة واما اعتراضية فتجعل الكلام
الرضي للنفي الاظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا
قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بمعنى المعمولين
بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزء

اه منصوبا

اوله
اذا اسود فودا العين وقد تقعا

ان منصوبين على المفعولية يعني ليت بمعنى اتمنى والكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكوا
قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا
والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ايام الصبا لنا لانهما الكوفيان اجمعوا ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل
على المستحيل بمعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
ولغاتها الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كلها في اللغة العقيلية وانشد الشيخ في ذلك
دعانا من مجيب الجلالة فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابي المغوار منك قريب لجيب مضيا بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذلك
في شرحه بعض انه وقع مجرورا في موضع نحو فالتحل حكاية على ما كان عليه اذ كان اسم
الرجل بابي المغوار الباء فيجب ان يحكى في احوال الثلاثة بالياء ولعل مراد المصنف بذلك
من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة المشارة والا فلا
الى التاويل المذكور بعده اجراء لحمو للجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة
العطف في اللغة الامالة وتسمية هذه الحروف بها لانها تميل الثاني الى المعطوف عليه
عاطفة وهي الواو والفاء ثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن
وعد بعضهم اي المفسر منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها

كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل الغلط عما قبلها وبدل الغلط
بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل
هذا الغلط فلا بعد فيه فللاول الجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب مع المهلة
بالجمع هاهنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كلا او بعضا اولية الحكم اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم
عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها وجوبا او عدما والفاء للترتيب
اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب معه ومنه
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة فيها في حق اقل منها
في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى يجب كونه بحسب ما اقتضاه وضعها جزءا قويا او ضعيفا من حيث انه قوي او ضعيف
من متبوعه اي معطوف عليه ومعطوفها ليفيد اي العطف بها قوة اي في المعطوف او ضعفا فيه
اي ليدل عليهما حتى به تمييز الجزء القوي او الضعيف عن الكل فصار كانه غيره
لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وهو يدل على انتهاء الفعل على شموله

جميع

جميع اجزاء الكل كموت الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم
وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف
بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي
بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المهلة بحسب الذهن ان يتعلق الحكم
اولا بغير الانبياء ثم بالانبياء ولذا كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المهلة في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان
في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد شمول الفعل لجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء
بالملاقي الجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد
شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انها لما كانت
في العاطفة لما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل في حتى ان يكون جارة ولكثرة استعمالها فتكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل
على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان تماما
الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العمل واكثر في العهود من اتحاد الجانب من مكان
في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه

فعدم الحاجة الى ان يقع الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاز ايضا
كما وقع في بعض الحواشي او تعادلا وام كل من هذه الحرف الثلاثة لاحد الامرين
اى له دلالة على احد الامرين او الامور حال الكون ذلك الاحد مبهما اى غير معين
عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة
لاحد الامرين بحالها والشمول فيها انما هو مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها
يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر الهمزة اى همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم
اى من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد
وعمرو احدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا على المختار والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز فصيح وان زيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح ومن ثم يكون تركيب
ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية
انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المصنف بخطه هكذا يليها احد المستويين
والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه

لتنزله

لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة بغير مناسب لان ما كان حسنا
فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف هنا لا يخلو عن اضطراب والحق
ما نقل عن سيبويه ايضا ومن ثم اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب
ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه بالتعيين دون نعم او لا
لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما قلت اجاءك زيد او عمرو
او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم لان المقصود بالسؤال ان
احدهما لا على التعيين جاءك اولا فقد يجاب بنعم عليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم وجود
احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصل فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلهما الشارح
في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول
الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على
طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب
عن الاول مثل والهمزة لا شك في الثاني الواقع قبلها امر خبر مثل قولك انها لابل
ام شاة اى بل هي شاة القطيعة التى بعدها الابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اى بل

بل هي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وهي منقطعة
عن الاستفهام الاول الى الاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة
مع اما اي غير مستعمل الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر
المعطوف عليه ايضا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او هم يعني ان عطف شيء
على آخر باو يجوز ان يسبق المعطوف عليه باما نحو اما جاءني زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو
جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها واو العاطفة فلو كانت هي حرف
العطف لزم اجتماع عاطفين معا ويكون لاحدهما لغوا والجواب عن الاول ان
اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام
كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على الاولى
واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى
فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد
من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء

لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف
في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اخرجه عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم
النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها لاثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه
او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدون نفي فان كان العطف
على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة للنفي
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كان العطف الجملة على الجملة
فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد
الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء
نعم كل تقدير غير مستعمل بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها تصدر بها الجملة
كما حق لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو

الا زيد قائم واما زيد قائم وما زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاذاك وهذان
وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها يستعمل للنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد اي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب كانه اراد بالقريب
ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف بكمال القرب
من غير زيادة وله كلمة اي وا الى القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال القرب وكمال البعد
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة
وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد بلا وفي جواب لم يقم زيد بمعنى
قام زيد فعلى هذا في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى هنا
نعم لكان كفرا فان معناه لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها
تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد
بانه لي عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا ولو يقوم مقام بلى نعم في

بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي بمعنى تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا
سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد
اي قد قام زيد او مقرونا به فهي لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا فقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى اي بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة باستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق
المخبر ايضا وذكر ابن مالك انها اي بمعنى نعم وهذا المخالف لما ذكره المصنف ويلزمها
القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسم اي ربي
ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله اي وربي واي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر
كقولك اجل او جير او ان للمخبر بقوله اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت
وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اى من شدة عشق
اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيء بها في هذين الموضعين مخالفا لما ذكره المصنف من كونه

حروف الزيادة

تسديها للمخبر حرف وفي الزيادة انما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة
لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية او لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في
من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس اما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونها
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
ولغير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدة معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء
ولا سيما في كلام الباري تعالى سبحانه وان وان مخففين معا ولا ومن والباء واللام فان
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا
اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان يجلس الامير
اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو والقسم
المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية
تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج بمعنى ان تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع الى نحو ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر

مبحث حرفي التفسير

اي بانكم حتى اذا ...

فسلحا الكون تلك المذكورات معما شرطا اي اداة الشرط ومع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل ليصبحن
نادمين كان عمرا ولحو وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم
وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا
اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
الا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم
بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية
بحيث يستغنى عن القسم فيبين ذلك في صورة نفي القسم وشذت
زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور وهلكة
الهلكة مع جاءني اي هالك من جاء اي هلك من ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها ها هنا فالتفسير اي فهي تفسير
لما ابهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول
تقرت المطرف في الظرف مفيض منفك منعلا يقع بعد صريح القول لا بعد

ما الذي في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح
القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير
لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك
كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان قولك ان ائت تفسير
للمفعول به المقدر وكذلك قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله
ما امرتني به لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر
كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي
هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المخففة المفتوحة المشددة حروف المصدر
فالاوليان اي ما وان المخففة المفتوحة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان
على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها فتكلم الراء فهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا بقاء ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية

الا اذا كفت

الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية مع الفعلية نحو معنى كونها للاسمية
انها تعمل في جزئيها فتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو
اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة
زيد فان تعذر المصدر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا

حروف التحضيض

حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام
لدلالتها على احد انواع الكلام فيستدل بها من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت
زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت وهلا زيدا تضرب
فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع
الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي
الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل

حرف التوقع

حرف التوقع والتقريب قد سمي بها لمجيئها لهما فان هذا الحرف
اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه
ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع

اي تكون مستعملة متوقعا للتمام واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها
اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس التقليل اي يفيد التقليل في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء
ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا
الاستفهام
ثم اي حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما الا انهما
على الصدر انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا
ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
الا على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها
ان تكون بمعنى قد كما جاء على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما
كان اصلها قد فهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تر في حيزها تسلت عنه
المثنى الشوق تقول حن الى عهد الحمى
فافهم

ذا هل والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها
اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع
وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو
اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة
لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو فتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام
عن احد الامرين تعلق المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه انسب اليه ولا يقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم
عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعلق لانها للاضراب عن السؤال الاول الى
سؤال الاضراب المقدر بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير
بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على
ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة دون هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام الامر فان للاستقبال وان دخل على
حروف

ولو عكسه بمعنى الماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للمضي بمعنى ان ان للاستقبال سواء دخل على المضارع او الماضي نحو
ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني
ان وقع منك اكرامي في الاستقبال يقع مني اياك اكرامك فيه وكذا لو للمضي على
انهما دخلت نحو لو ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى ولهذا اي لو وقع منك ضربي
في المضي [illegible] وقع مني ضربك اياك فيه وقد يستعمل لو كان نحو قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول
امر آخر فيه وقد يستفاد منها ان حصوله مقيد بالماضي كان منفيا فيه قطعا
لا بل انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقيد فيه فيلزم انتفاؤهما معا لكون انتفاء
المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل به على انتفاء الملزوم الثاني
للاول مع انتفاء اللازم يستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا فانه لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان انتفا

منق

[illegible]

فيعلم

فيعلم من ذلك انتفاء العلة ومن هذا الاستعمال يعلم ما للمصنف بعدم الاكرام فانه
اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويتلازمان اي ان ولو
الفصل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك فاجره ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد
وانتم مرفوعتان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر واما احد فظاهر
واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بان ذا ليس بلا بد للقائل
الفعل المحذوف لان حذف الفعل بالفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
الا لاجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفعل اي بانك
لان ان اي ان مع معموليها فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو
ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق
اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل
المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما كان كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها
دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا لها عوض عنه من حيث اللفظ فليس في شيء منهما

[illegible]

عوض حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل عنه جاز
وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى لتعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يمنع فعله
فى موضعه ولهذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان المتكلم بالكلام فيمتنع ذلك
فى كونه ظرف زمان لعدم تنبه عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط
متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده
ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط نحو
اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير
مجزوم وهو ممتنع واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط
ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال الماضى لفظا ولم تاتنى
مثال الماضى معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط او غيره عليه اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط

كقولك

كقولك انا والله ان تاتنى اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم والجواز
كليهما نشر على غير ترتيب لا لف وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط
وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لا اتيتك واتما اورد
هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى ان الشرط الماضى
والشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كالشرط على تقدير التقدم
فعلى المعنى الاول هذا مثال تقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما
جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال التقديم الشرط وجواز
الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف باعتبار الثانى على غير ترتيبه
ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى على تقدير الحمل عليه وان كان رعاية تكون النشر
على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال
المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم الالغاء على نشرهما من حيث
مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالملفوظ به اى تقديره كالملفوظ فى
سداد الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده الماضى كان الجواب للقسم نحو قوله تعالى

لئن لم ترجعوا لا يخرجون اى والله لئن لم يخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف نونه ولا مبالاة لم يخرجوا
وكذا قوله تعالى ان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وقوله انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل
اى تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فلم اعرفه هذا واجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها الجمل نحو
اما الواقعة في اوائل الكتب فانها لتفصيل الجمل يجب تكرارها وقد يكتفى بذكر
قسم واحد حيث يكون المذكور مشعرا بغير المذكور لدلالة احد الضدين
على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل
اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكم ويردون اليه المتشابه والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء
في جوابه وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعله الذى هو الشرط وعوض
بينهما اى بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اى حيز فائها

او حيز

او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدا او نحو
اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء
على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما سببه جوز
التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا او قبل ما القابل المبرد وهو اى ما وقع بينهما
وبين فائها معمول الشرط المحذوف حملا مطلقا اى معموليته مطلقة غير مقيدة
بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شىء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذى
هو يكن من شىء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم
توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على
المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شىء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا
القائل يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا قيل وا القابل الماني ان كان ما يتوسط
بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء تقدم على الفاء والا

اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل يضم اليها مانع آخر
مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها ففى
قيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل
ميّز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل الاما فى رفع
الامتناع عن الاول دون الثانى عند التقدير الكلام انه ان كان ما بعد اما منصوبا
واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد
بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما
كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم
اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فمنطلق بصيغة
الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف و
وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف وفيه وجه غير ظاهر
مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب

وجواز

وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما اختلف المصنف بما يكون الواسطة
بين اما والفاء منصوبة لانه هو لا مثلا كونها مرفوعة لكن بنا مر فى الردع كلا

حروف الردع

الطغيان والطغوى از حد در گذشتن

الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا وهذا اللتى ليس
الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلا اى لا تجاب الى ذلك وقد تجيء كلا بمعنى حقا والمقصود منه
تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى اذا كان بمعنى حقا
جاز ان يقال انه اسم مبنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف لمناسبته معناه
لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته

تاء التانيث

اذا كان بمعنى حقا ايضا فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة
كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة المتحركة الا انها
مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى ليكون من اول الامر علامة التانيث المسند
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء الساكنة بخلاف
تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون
هذه على بناء ما الحقته وبحركة تلك على اعراب ما اصليته لانهما كالحرف الآخر

ثم الحقها ان عاد كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقى لم يجز
اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف فى الامثال وهذه وان تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المونث وههنا من حيث انها احكام تاء التانيث واما الحاق علامة
التثنية والجمعين اى جمع المذكر والمونث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع فى الباب ظاهرة فى غاية الظهور اذ الحقت على ضعفها فليست ضمائر لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر
على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا اعاد للنحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها لفائدة فى مثل هذا الابدال وهو فى
بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الضمير مبهما التنوين

التنوين

فى الاصل مصدر نونته اى ادخلت نونا فسمى به نون الشئ اعنى النون تنوينا
اشعارا بحدث شئ وهو وضعها الى المقصد من معنى الحدث فعله اسمى سيبويه
هى المصطلح ثانيا وهى فى الاصطلاح نون الساكنة اى نون انها فلا تتبع حركة

ما لم يكتب التنوين فى الكتابة ... وللهمزة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه

العارضة مثل ها انا الاولى وهى شاملة لنون من ولدن ولم يكن واخواتها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا توابع لحركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها
الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين
فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر
الحروف ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل الا ان التاكيد الفعل
فخرج نون التاكيد الحقيقة ولا ينتقض التعريف بالنون فى مثل يا رجل انطلق
فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين فى منع الصرف ومع لا ينتصب معناه فى غير المتمكن والتنكير وهو
الفارق بين المعرفة والنكرة فهو لا يلحق الا ما ان ملحوقا به غير معين نحو صه
اى اسكت سكوتا ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان
واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح
الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير

معا فاقول التنوين فيجعل بقية التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكين
والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ
اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها
فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة
وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم
ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع
المذكر السالم في مسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم
ولم يوجد فيهما ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه
للتمكين وهو خطاء لانا اذا سمينا بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها التنوين ولو كان
للتمكين لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيها
حال كونها علما ولا تنوين العوض لعدم ما يعوض عنه ولا تنوين الترنم لوجوده
في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل
التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل
به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من استحسان الغناء وانما اعتبر
واما لحوقه اواخر الابيات والمصاريع وان كانت الحروف الكلمة الواقعة في اثنائها

جايزا

جائزا واتباعا كما يشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني والترنم انما هو الآخر فلا
يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني
وهو يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا متبعا باشباع حركته ولما
من الالف والواو والياء سميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال الحروف للاطلاق به كما في قول الشاعر
اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا فروي هذا البيت الباء
يحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما
يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح
سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد به عما كان يحصل من اشباعها
حرف للاطلاق ليتحقق امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق
مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها التنوين
لتقبل المد فيه والتغني ويسمى هذا التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع
وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء

معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كالاحروف
التي هي موضوع لغرض التوكيد لا بازاء معنى من المعاني فتحطيه التنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل
وتسامح اما التنوينات الاخر فهي باعتبار الوضع في بعضها اسم تامل ويحذف
اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضافا اليه فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة
لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل بن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف
ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا
عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها
فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس به بنت في مثل هذه هند ابنت

عم

واعلم ان حذف التنوين في نحو
بالابن في اللفظ وهمزة ابن
في الخط حال زمان فاذا
سقط التنوين لفظا سقط
الهمزة خطا واذا اثبت
الهمزة خطا سرط
لا تحذف لكن
التنقيدة لا يسقط الا من
ما تقاسم ما ...
نحو من النون ...
وانما ...
دون الاولى سقطت فتذكر
وتامل

صح

تم نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون مشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع
المونث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما لشبهها
فيهما بنون التثنية مختص اي نون التأكيد بالفعل المستقبل الكائن
في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو
لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اي نون التأكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا
قليلا لخلوه عن معنى الطلب لما جاء به قليل تشبيها له بالنهي ولزمت
اي نون التأكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التأكيد
لكن هو ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى

ان زيادة نون التاكيد فيما هو مثبت القسم فيه لازم بل جائز وكثير
اى نون التاكيد في مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد
حرفه قصد تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من فيه وما قبلها
اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع الضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل
الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة وان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكرنا
ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين
او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك اى ما عدا
ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا
كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوحة طلبا للخفة وخط ان ما عدا ذلك
المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول
في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه
فيقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد اضربن
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا

يجتمع

يجتمع ثلث نونات سوى اليات لا تدخلهما اى التثنية وجمع المؤنث النون
المخفف للزوم التقاء الساكنين على غير حده فان الياء ساكنة فانه يجوز التقاء
الساكنين على غير حده ويجعل مغتفرا كما في الرابعة فليس بمرضي عند الاكثرين
وهما اى النون الثقيلة والمخففة في غيرهما اى غير التثنية والجمع المؤنث مع الضمير
البارز اى نا والجمع المذكر يا المخاطبة في الفعل اى كالكلمة المنفصل يعني يجب
ان تعامل اخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
وتحريكها ضما او كسرا او فتحا ومن هذا الكلام بيان الافعال المعتل الاخر عند
الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث
وما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع
المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فالنون مع ضمير البارز كالكلمة المنفصل نحو اغزنّ وارمنّ يا قوم كما حذفت
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض او كذا اغزنّ وارمنّ يا امراة كما حذفت
الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح
ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء

الاول ان يكون التقاء الساكنين على حده الخ ... وعلى غير حده على ان لا يكون ... فانه يجوز ان يقال اضربان واضربنان بادغام الخفيفة عليهما

المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل تقول اخشين كاخشى الرجل فان
لم يكن اى الضمير البارز وهو فى الواحد المذكر نحو لتغزون وارمن واخشن
فكل المتصل اى فالنون كالكلمة المتصل ويعنى بها الف التثنية يقول
اغزون وادعين وامشين بفتح الاواخر وفتحها كما قلت اغزوا وا
واخشيا ومن ثمة اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع
الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين فى هل ترى كما يقول ترين
هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل
وهل ترون فى هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد
وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم
لاجل النون وهل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال هل ترى الناس
هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين
لا على ترين اى ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع
الضمير التثنية فى اغزوا اى اغزن فى اغزوا عند فالواو المضموم ما قبلها
كما قيل اغزو القوم واغزن فى اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها كما فى
اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع وكتب التصريف

بعضها

بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير
البارز كالمتصل كما اشرنا اليه المخففة تحذف للساكن اى لالتقائها الساكن
المذكور بعدها فى بعض النسخ الساكنين اى التقاء الساكنين كقول الشاعر
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن
حذف النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها
لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها
كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل
عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف
ايضا المخففة فى حال الوقف حملا على الحذف تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها
كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة
باغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت
عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين
اللازم فى الوصل والمخففة ليست بلازمة فتجعل اللازم مزيتها بالقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة والمفتوحة كقولك فى اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر

تحذف نحو اصبت خيرا او اصابني خير لنتم لي نحيو اللهم
اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شر و دنا
سيئا واجعل توبا نقايسنا خفيفة كانت او ثقيلة في موقف
النادم متقلبة بالف اداب محبوبيتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمت
شفاعته في محو اقتام الضلالة كافية عن مضرة اسقام الجهالات فيا
وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه وقد استراح من كد
الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير حميد الدين
الجامي وفقه الله سبحانه في وظايف عبوديته لا امراض عن مطالبه
اللعم ابن محمود السادس عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور
سنه سبع وتسعين و [illegible] وتم في شهر جماد الاول ١٢٩٢
الامر جهانا ن پنج تن که هست فخر زمین زمین بحق نوای داور آب خاک
بان چهار نام معصوم پاک که در دار دنیا هر چنکار بیاری بفضل خود ای کردکار
نکی حاجتم را نی بکسی برآید توباشی و بس [illegible] دو روز نیم را نمکانی سبان
که هست عزا هم شید انکه سیهچون [illegible] شاد بود بان لا اقافو [illegible] بود
چهارم [illegible] گرآلوده گر [illegible] داری به پنجم [illegible] بکلام کفن

تم نام رسانی بان پنج تن خط بود دفتر هر باید صد سال
بیچاره نویسنده مرنا کی شود کسب کمال که نز [illegible] جهان نشود
کس بکمال هیچ نبد [illegible] من الفاس دعا دارم [illegible] ابن علی
محمد رحیم